المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

من مواد العدد :

نشر استطلاعات الرأى العام

الخريطة الاجتماعية لمصر

استراتجية التنمية العمرانية فى مصر

باللغة الانجليزية

تكنولوجيات الطاقة الملائمة لتحسين نوعية الحياة فى الريف المصرى

مؤتمرات

رسائل جامعية

عرض كتب



المجلد الرابع والعشرون العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٧

المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - القاهرة

رئيس التحـرير

دكتور / أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

دكتور / عزت حجازى

قواعـد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحتين .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العـدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) جنيه واحد (وخمسة دولارات للخارج)
قيمة الاشتراك السنوى (فى مصر) جنيهان (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالى :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

المجلد الرابع والعشرون | العدد الثالث | سبتمبر ١٩٨٧

رقم الايداع ١٦٥ / ١٩٨٨ دار الطباعة الحديثة ت : ٩٠٨٣١٨

المجلة الأجتماعية القـ

المجلد الرابع والعشرون سبتمبر ١٧..

مــواد العــدد

الصفحة

أولا : بحوث ودراسات :

ثانيا : ندوات ومؤتمرات :

ثالثا : رسائل جامعية :

رابعا : عرض كتاب :

خامسا : مقال باللغة الانجليزية :

اولاً : بحوث ودراسات :

نشر استطلاعات الرأى العام

القواعد المنهجية والمبادىء الاخلاقية

ناهد صالح(★)

تمثل استطلاعات الرأى العام تجسيدا واضحا للعلاقة الجدلية ، أو للعلاقة الارتباطية الايجابية ، بين الالتزام بقواعد المنهج العلمى ، والتمسك بالأسس والمبادىء الاخلاقية . وتلح فى الوقت ذاته على ضرورة أن يجمع الباحث الذى يتصدى لاجرائها ، بين تمكن العالم من النظرية والمنهج فى مجال الرأى العام ، ودقة الباحث والتزامه بالقواعد المنهجية فى اجراء بحوثه ، ووعى المثقف بالأهمية التى تمثلها استطلاعات وقياسات الرأى العام فى المشاركة فى ارساء دعائم الديمقراطية ، وبخطورة استغلالها للانحراف بهذه الدعائم أو تقويضها .

ومن هنا يأتى تأكيدنا بأنه اذا كان التمكن العلمى والالتزام المنهجى ، والرؤية الشاملة التى تستند الى حس اجتماعى ، وبصيرة سياسية ، وتوجه وطنى ، هى اركان اساسية لابد وأن تتوافر فى العالم الاجتماعى ، أيا كان مجال أو موضوع بحثه ، الا أن ضرورة توافر هذه الاركان الثلاثة جميعها معا ، تبدو اكثر الحاحا بالنسبة للباحث أو للعالم الذى يجرى استطلاعات أو قياسات للرأى العام أو يتناول نتائجها . ففى كل خطوة يخطوها ، وفى كل كلمة يسطرها أو يعلنها ، لابد وأن تحكمه قواعد منهجية ومبادىء أخلاقية ، تؤكد التزامه العلمى ، وتوضح مسئوليته الأخلاقية ، وتحدد بشكل لا لبس فيه التزامه الاجتماعى ومسئوليته الاجتماعية .

واذا كنا فى هذه الورقة العلمية سنركز على توضيح القواعد المنهجية والمبادىء الاخلاقية فى أخر مرحلة من مراحل اجراء استطلاعات الرأى العام وهى مرحلة النشر ، سواء كان هذا النشر نشرا علميا أو نشرا اعلاميا ، فانما يأتى ذلك عن قناعة تامة بأهمية هذه المرحلة وخطورتها ، حيث تتجسد فيها عادة كافة التجاوزات المنهجية والأخلاقية ، سواء جاءت عن جهل أو قصور علمى ، أو أتت عن عمد وقصد تعبيرا عن انحيازات ايديولوجية ، أو خدمة لمصالح طبقية أو فئوية ، أو تطلعا لطموحات شخصية .

(★) دكتوراه فى علم الاجتماع ، مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ولعل من الملائم قبل أن نتناول القواعد المنهجية والمبادىء والمعايير الأخلاقية التى تحكم نشر نتائج استطلاعات وقياسات الرأى العام ، أن نشير بايجاز الى قضية ساخنة ومثارة حاليا على ساحة العمل العلمى بين المشتغلين باستطلاعات وقياسات الرأى العام من جهة ، وفى محيط العمل السياسى بين المسئولين المدركين لتأثير نشر نتائج استطلاعات الرأى العام على صياغة الرأى العام وتشكيل اتجاهاته من جهة أخرى ، وهى قضية حظر نشر نتائج بعض استطلاعات الرأى العام[١] .

ولعل طرافة هذه القضية تأتى من أن كافة الاطراف تناقشها من منطلق الديمقراطية والحفاظ على حقوق الانسان . فباسم الديمقراطية ينادى فريق بضرورة نشر نتائج استطلاعات الرأى العام ، لا على مستوى النشر العلمى فحسب ، بل على مستوى النشر الاعلامى ، تحت شعار حق الجمهور العام فى المعرفة ، ومسئولية العالم عن ايجاد وعى حقيقى بين الجماهير ، والتزام الدولة الديمقراطية بمعرفة رغبات الجمهور وأرائه[٢] . وفريق آخر يحذر من أن نشر نتائج بعض استطلاعات الرأى العام يمثل تعديا على العملية الديمقراطية نفسها ويؤدى الى تشويهها ، حيث يؤثر على سلوك الجماهير واختياراتها . ويأتى هذا التحذير ايضا من منطلق الحفاظ على حقوق الانسان وحق الجماهير فى اتخاذ القرار فى مناخ من الحرية التامة ، دون ان يكون ذلك تحت تأثير الميل الى مسايرة رأى الأغلبية أو الانسياق له [٣] .

ولاشك أن قضية تدخل الدولة فى حظر نشر نتائج بعض استطلاعات الرأى قضية على جانب عظيم من الاهمية ، يزيد من اهميتها أن اثارتها ليست مرتبطة باختلاف النظم السياسية للدول ، أو مرتبطة باختلاف درجة تقدمها أو بتنوع انماطها الحضارية ، فهى ليست قضية مثارة كقضية خلافية بين دول العالم الرأسمالى ودول العالم الاشتراكى ، أو بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامى ، بل هى قضية مثارة ومتفجرة فى دول عريقة فى الديمقراطية ، فى دول أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذى وصل الى حد صدور قوانين تضع قيودا على نشر نتائج بعض استطلاعات الرأى وبالتحديد تلك الخاصة بعملية الانتخاب ، فضلا عن القوانين التى عرفت باسم قوانين حماية البيانات Protection Laws والتى تصدى لها بعنف المشتغلون بقياسات الرأى العام خشية من تأثيرها المباشر على مهنة استطلاعات الرأى[٤] .

ونظرا لأهمية هذه القضية وخطورة تناولها بشكل مبتسر نكتفى فى هذه الورقة بالاشارة اليها ، الى أن تتاح فرصة معالجتها فى اطار النظريات الخاصة بصياغة الرأى العام والتأثير عليه ، ومن ثم الضوابط التى تكفل لقياسات الرأى العام شرعيتها ، فى ظل النظم الديمقراطية وفى اطار الحفاظ على حقوق المجتمع ، أو حقوق الشعوب ، وحقوق الانسان معا .

أهمية المواثيق الأخلاقية المنظمة لنشر استطلاعات الرأى العام وملابسات صدورها :

يؤكد اهمية وأولوية قضية نشر نتائج استطلاعات الرأى العام تفرد هذا المجال ، دون غيره من مجالات البحث العلمى الاجتماعى ، بصدور ميثاق اخلاقى خصص لاخلاقيات نشر استطلاعات الرأى العام ، بجانب المواثيق الاخلاقية الاخرى التى تتناول الاخلاقيات المنظمة بصفة عامة للعمل فى هذا المجال بما فيه النشر[٥] .

يلاحظ المتتبع لتاريخ نشأة المواثيق الاخلاقية Ethical Codes المنظمة للعمل العلمى ، سواء فى مجال العلم الطبيعى أو العلم الاجتماعى ، والدارس بتعمق لنصوصها من منظور سوسيولوجية المعرفة ، أن الشعور بالحاجة الى هذه المواثيق ، واتخاذ خطوات نحو وضعها ، وصياغة نصوصها ثم صدورها ، ارتبط تماما اما بحدوث تجاوزات فى ممارسات بعض الباحثين – عن عمد أو عن جهل – حثت المجتمع العلمى الى الدعوة الى وضع ميثاق يكون من شأنه الحفاظ على مكانة العالم وعلى مصداقية العلم ، واما بحدوث خلل فى العلاقة بين السلطة والبحث العلمى ، دفعت العلماء والباحثين الى تقنين العلاقة بينهما بشكل يضمن الحفاظ على استقلالية البحث العلمى ، وكرامة العالم ويحدد التزام الباحث العلمى ومسئوليته الاجتماعية ، واما بحدوث طفرات تكنولوجية اوجبت تقنين الممارسات البحثية المستفيدة منها بما يضمن عدم الاعتداء على خصوصية الافراد والمجتمعات تحت شعار البحث العلمى ، ولايقيد فى الوقت نفسه من حرية البحث العلمى ، تحت شعار حماية خصوصية الافراد وحقوق المجتمع[٦] .

ويمزيد من التمعن فى دراسة هذه المواثيق ، مع اجراء دراسة مقارنة بين المواثيق الاخلاقية الصادرة عن جمعيات علمية فى مجال العلوم الاجتماعية ، نجد أن مضمون

كل ميثاق من هذه المواثيق يعكس خصوصية العلم الاجتماعى الذى يتناوله من جهة ، ويعكس الازمة الاخلاقية التى واجهت المشتغلين به ، وصاحبت أو أدت الى صدوره أو الى ادخال تعديلات على نصوصه ، من جهة اخرى . ويؤكد لنا ذلك تمعننا فى النصوص المنظمة لاخلاقيات النشر العلمى فى مجال كل من علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا كمثال ، ومقارنتها بتلك المنظمة للنشر العلمى فى مجال قياسات واستطلاعات الرأى العام .

فبينما تهتم النصوص المحددة لاخلاقيات النشر العلمى فى علم الاجتماع بالامانة العلمية فى النشر ، متمثلة فى اثبات المراجع وضرورة ارجاع الفكرة الى صاحبها ، حتى عندما تكون غير منشورة ، وبالموضوعية فى تحكيم المادة المقدمة للنشر ، وبتأكيد المسئولية المشتركة لكل من المؤلف والمحكم والناشر ، وهى جميعها أمور تنظيمية خاصة بالعمل العلمى ،[٧] نجد النصوص المنظمة للنشر العلمى فى مجال علم الانثوبولوجيا تعكس بشكل واضح الازمة التى مر بها علم الانثروبولوجيا فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ، والاتهامات التى ألصقت ببعض المشتغلين به والخاصة بالعمل لخدمة مصالح الاستعمار والامبريالية على حساب مصالح المجتمعات والشعوب التى قاموا بدراستها . ومن ثم نجد أن اخلاقيات النشر العلمى فى هذه المواثيق تأتى فى سياق تحديد مسئولية الانثروبولوجى تجاه الجمهور العام ، وتجاه المجتمعات التى قام بدراستها ، وتأتى جميعها لتؤكد اساسا ضرورة نشر تقارير البحوث على نطاق واسع ، وترفض تماما اجراء بحوث سرية أو تقديم تقارير لممولى هذه البحوث فى الوقت الذى تحجب فيه عن النشر على مستوى الجمهور العام .[٨] .

وما نود أن نشير اليه هو أن الممارسات المدانه اخلاقيا ، سواء جاءت من جانب المشتغلين بالعلم الاجتماعى ، أو صدرت عن هيئات رسمية ، أو مؤسسات أكاديمية ، أو غير أكاديمية ، ما كانت ستدفع بالجماعة العلمية الى وضع مواثيق اخلاقية لادانه هذه الممارسات . والاسراع فى اصدارها ، مالم تكن هناك مساندة من جانب الرأى العام فى الوسط العلمى من جهة ، ومساندة من جانب المؤسسات المعبرة عن الرأى العام ممثلة فى الصحافة بالذات من جهة أخرى .[٩] .

ولعل فى تتبع المراحل التى تم عبرها صدور المواثيق الاخلاقية المنظمة لاجراء مسوح واستطلاعات وقياسات الرأى العام ما يؤيد ذلك تماما ، بدءا من صدور أول ميثاق اخلاقى لتنظيم اجراء استطلاعات الرأى العام فى عام ١٩٤٨ ، ومرورا بما شهدته فترة السبعينيات بالذات من صدور العديد من المواثيق الاخلاقية لتنظيم عمل المؤسسات المشتغلة باستطلاعات وقياسات الرأى العام ، وما تميزت به نهاية تلك الفترة وفترة الثمانينيات من صدور أهم مواثيق أخلاقية لتنظيم اجراء ونشر استطلاعات وقياسات الرأى العام على المستوى الدولى عن كل من الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام WAPOR والرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام AAPOR والجمعية الأوربية لبحوث الرأى والتسويق ESOMAR[١٠] .

ولعل فى صدور الميثاق الدولى لنشر نتائج استطلاعات الرأى العام ، والملحق بمذكرة تفسيرية لبنوده ، عام ١٩٨٣ ، ما يؤيد ما سبق أن اشرنا اليه من ملابسات اصدار المواثيق الأخلاقية ، حيث جاء كمحاولة واعية للحد من التجاوزات التى وقعت فى مجال نشر نتائج استطلاعات الرأى ، تجاوزات من جانب المشتغلين باستطلاعات الرأى ، وقصور وتحيز من جانب القائمين بنشر نتائجها ، وتدخل من جانب السلطة بوضع قيود على نشر بعض نتائج الاستطلاعات ، فى ظل تقدم تكنولوجى رهيب فى اساليب الاتصال وفى الحاسبات الالكترونية ، انعكس بشكل مباشر على أساليب جمع بيانات استطلاعات الرأى العام ، وسرعة التوصل الى نتائجها وتعاظم مدى نشرها ، مما دفع البعض الى رفع شعار حماية خصوصية الافراد وحماية ديمقراطية اتخاذ القرار ، ودفع البعض الآخر للرد عليهم من خلال شعار حق الجمهور فى المعرفة وحق الحفاظ على حرية البحث العلمى[١١] .

وما نود أن نؤكده هو أن المجتمع العلمى لم يقف موقفا سلبيا من هذه التجاوزات ، أو من محاولة وضع قيود على حرية نشر نتائج استطلاعات الرأى ، بل جاء رد فعله مناسبا لخطورة هذه القضية التى تمثل تهديدا لمصداقية استطلاعات الرأى العام من جانب وتدخلا فى حرية نشر نتائجها من جانب آخر . فلم يقتصر رد الفعل على اصدار المواثيق الأخلاقية المنظمة للنشر العلمى والاعلامى لاستطلاعات الرأى العام ، بل كثفت الجهود من خلال الجمعيات القومية والدولية والعالمية ، التى تضم المشتغلين والمهتمين ببحوث وقياسات الرأى العام ، من خلال المؤتمرات والندوات

والبحوث العلمية ، لتنمية وعى بين اعضائها بأهمية الالتزام بالقواعد المنهجية والمبادىء الأخلاقية فى نشر نتائج استطلاعات الرأى العام سواء تم ذلك على مستوى النشر الاعلامى ، والتنبيه الى خطورة عدم الالتزام بها ، لا على مصداقية هذه الاستطلاعات فحسب ، بل على المكانة الاجتماعية التى جاهد ونجح هذا المجال البحثى فى الوصول اليها عبر مرحلة تاريخية تمتد عبر نصف قرن من الزمن[١٢] .

أهمية المواثيق الأخلاقية المنظمة لنشر استطلاعات الرأى العام :

اذا رجعنا الى المواثيق الأخلاقية التى تنظم عملية اجراء استطلاعات وقياسات الرأى العام ، نجد أن عملية نشر استطلاعات الرأى العام تستحوذ على اهتمام بالغ سواء بالمقارنة بالعمليات الاخرى التى يمر بها استطلاع الرأى ، أو بالمقارنة بعملية نشر نتائج البحوث فى مجالات البحث الاجتماعى المتنوعة .

ويعد صدور ميثاق مهنى دولى لنشر نتائج استطلاعات الرأى العام International Code of Practice for the Publication of Public Opinion Poll Results .
فى فبراير ١٩٨٣ ، مؤشرا واضحا للأهمية التى يوليها المجتمع العلمى لهذا الموضوع ، والتى تستند من وجهة نظرنا الى عدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : ويبدو فى الاهمية التى تمثلها استطلاعات الرأى العام من حيث طبيعة الموضوعات التى تستطلع آراء الجمهور العام والخاص بصددها . فهى تتناول قضايا ساخنة أو قضايا حساسة ، أو قضايا متفجرة . وهى قضايا خلافية ، تعكس مصالح متعارضة ، يكون من شأن استطلاع آراء الجمهور العام بصددها الكشف عن الموقف الحقيقى للاغلبية الصامتة ، والمصالح الحقيقية للجماهير العريضة التى تكشف عنها آراؤهم واتجاهاتهم ومطامحهم .

ومن ثم ، فمن اهمية القضايا التى تتناولها استطلاعات الرأى العام ، ومن أهمية تعبير نتائجها عن آراء الجماهير ومصالحهم ، ومن خطورة التلاعب فى نشر نتائجها ، بما يهدد دعائم النظم الديمقراطية ويزيد من سيطرة النظم التسلطية ، يأتى تفسيرنا لتفرد مجال استطلاعات الرأى العام بميثاق اخلاقى يحدد القواعد المنهجية والمبادىء الأخلاقية لنشر نتائجها .

الاعتبار الثانى : الذى يفسر الاهتمام الزائد بضوابط نشر نتائج استطلاعات الرأى العام لايقف عند مستوى استفادة صانعى القرار منها ، أو استغلال البعض لها ، وانما يتخطى ذلك الى مستوى تأثيرها على الجمهور العام ، وهو أمر لايشاركها فيه نشر نتائج البحوث الاجتماعية الاخرى .

فاستطلاعات الرأى العام اصبحت اليوم فى الدول الديمقراطية جزءا من الحياة اليومية للمواطن العادى[١٣] ، يرجع ذلك الى الدور الذى تلعبه وسائل الاعلام فى الاهتمام بنشر نتائجها على نطاق واسع بأساليب تشد وتجذب اهتمام المستمع أو القارىء أو المشاهد ، بل وقيام المؤسسات الاعلامية نفسها باجراء العديد من استطلاعات الرأى وتخصيص أقسام بها لاجرائها ، بحيث اصبحت تمثل احيانا بابا ثابتا فى الصحافة أو برنامجا دوريا فى وسائل الأعلام الاخرى ، لايكتفى فيه بنشر أو اذاعة نتائج الاستطلاع بل عادة ما يكون نشر هذه النتائج بداية لجدال حول القضايا التى تتناولها[١٤] .

فاذا وضعنا فى اعتبارنا ما تذهب اليه بعض البحوث وما توصلت اليه بعض النظريات فى مجال الرأى العام ، من ميل الفرد الى مسايرة رأى الأغلبية[١٥] ، اتضحت لنا خطورة عدم الامانة فى نشر نتائج استطلاعات الرأى العام - سواء كان ذلك نتيجة لجهل بالقواعد المنهجية والمبادىء الأخلاقية لنشرها ، أو كان ذلك عن عمد بهدف التأثير على آراء الجمهور وصياغة رأى عام زائف ازاء القضايا المطروحة .

الاعتبار الثالث : الذى ساهم فى تكثيف الجهود لاصدار ميثاق اخلاقى ينظم نشر نتائج استطلاعات الرأى العام هو وجود العديد من محترفى استطلاعات الرأى العام من غير المتخصصين أو المؤهلين اكاديميا يعملون اما فى اطار مؤسسات اعلامية يمثل الاستحواذ على اهتمام القارىء أو المشاهد الهدف الأساسى لها لتحقيق مزيد من الانتشار أو الشعبية ، أو مؤسسات تجارية لاجراء استطلاعات للرأى العام يمثل تحقيق الربح المادى الهدف الوحيد لها .

اذا اضفنا الى ذلك عدم خبرة هؤلاء بالعمل العلمى وعدم تمرسهم على البحث العلمى ، ومن ثم عدم درايتهم بقواعد المنهج العلمى وأخلاقيات البحث العلمى ،

اتضح لنا بحق ما أكده المؤتمر الاخير لاستطلاعات الرأى والذى عقد فى ستراسبورج فى نوفمبر ١٩٨٦ من أن الخطر الحقيقى الذى يهدد استطلاعات الرأى يأتى من جانب غير المتخصصين والدخلاء على المهنة ، الامر الذى يعطى مبررا للحكومات لفرض قيود على استطلاعات الرأى من جهة ، ويفقد المهنة مصداقيتها لدى الجمهور من جهة أخرى .

هذه الاعتبارات الثلاثة التى تبرز أهمية استطلاعات الرأى العام وحساسيتها وخطورتها ، هى التى ادت الى تفرد مجال الرأى العام ، دون مجالات البحث الاجتماعى الاخرى ، بصدورميثاق اخلاقى حاكم لعملية نشر نتائج استطلاعات الرأى ، والى تميز هذا المجال باعطاء اهمية اكبر مما تعطيه المواثيق الاخرى لعملية نشر تقارير استطلاعات الرأى العام والتأكيد على كافة التفاصيل التى يستلزمها النشر العلمى والاعلامى لها . وقد حظى النشر الأعلامى لنتائج استطلاعات الرأى العام بأهمية خاصة تمثلت من جهة فى محاولة اصدار تشريعات تفرض عقوبة تتراوح ما بين الغرامة أو الحبس أو العقوبتين معا لكل من لايلتزم بنشر كافة التفاصيل المنهجية التى تساعد على الفهم السليم لاستطلاعات الرأى العام(١٦) ، وتمثلت من جهة أخرى فى العمل على ايجاد وعى بين الاعلاميين والصحفيين بالذات بأهمية الالتزام بالمبادىء التى تنص عليها المواثيق الأخلاقية المنظمة لنشر نتائج استطلاعات الرأى العام . وفى هذا الاطار يجرى حاليا - عام ١٩٨٧ - اعداد كتيب:

«Newsroom Guide to the Publication of Opinion Polls»

ليكون بمثابة مرشد للصحفيين بخاصة ورجال الاعلام بعامة ، يتجاوز تناول القواعد الأخلاقية المنظمة لنشر استطلاعات الرأى العام الى الفلسفة وراء كل قاعدة ، وتوضيح المشكلات ومواطن الزلل التى عليهم تجنبها عند نشر استطلاعات الرأى العام .(١٧)

أهم القواعد والمبادىء المنظمة لنشر استطلاعات الرأى العام :

بعد هذه المقدمة الموجزة عن ملابسات الاهتمام بوضع قواعد ومبادىء منظمة لعملية نشر استطلاعات وقياسات الرأى العام ، يمكننا أن نعرض لاهم هذه القواعد المنهجية والمبادىء الأخلاقية فى المواثيق الدولية المنظمة لممارسة العمل فى مجال

استطلاعات الرأى العام ، والصادرة عن كل من الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام WAPOR والرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام AAPOR وسنحاول فى تناولنا لها ابراز مبررات النص عليها ومخاطر تجاهلها ، مع التمييز فى مدى الالتزام بها فى حالة كل من النشر العلمى والنشر الاعلامى .

أولا : الجهة التى أجرى استطلاع الرأى لحسابها ، والجهة التى قامت باجرائه .

تنص المواثيق الأخلاقية[١٨] فيما يختص بتقارير استطلاعات الرأى العام على وجوب أن يتضمن التقرير بجانب الغرض من اجراء استطلاع الرأى بيانا واضحا عن البندين الآتيين :

١ - لحساب من أجرى استطلاع الرأى ، والجهة التى قامت باجرائه .

٢ - اسماء الذين عهد اليهم باستطلاع الرأى والمستشارين الذين اسهموا فى الأجزاء الاساسية فيه .

وورود أولوية الجهة التى أجرى استطلاع الرأى لحسابها عن الجهة التى قامت باجراء الاستطلاعات لم يأت اعتباطا ، وانما جاء عن عمد وعن دراية تامة بالدور الذى يلعبه الممول لاستطلاعات الرأى بالنسبة لما تسفر عنه هذه الاستطلاعات من نتائج ، خاصة فى مجال تنتشر فيه المؤسسات التجارية التى تحدد ثمنا لكل سؤال يرغب العميل Client أو الممول فى الحصول على اجابة عنه . فالممول هو الذى يحدد موضوع استطلاع الرأى ، والممول هو الذى يحدد الموضوعات الفرعية أو النقاط التى يرغب فى استطلاع الرأى بشأنها ، والممول هو الذى يحدد عدد الاسئلة التى يستطيع دفع مقابل الحصول على اجابة عليها . وكلما غلبت الصفة التجارية على الصفة العلمية للمؤسسة ، تعاظم الانصياع لكافة مطالب الممول حتى لو كانت على حساب الموضوعية فى معالجة الموضوع محل استطلاع الرأى .[١٩] وحتى تقترب الصورة من اذهاننا يمكننا تصور اجراء استطلاع للرأى لحساب احد الاحزاب اليسارية واستطلاع للرأى لحساب أحد الأحزاب اليمينية على نفس الموضوع ، أو اجراء استطلاع للرأى لحساب نقابات عمالية واستطلاع للرأى لحساب رجال الاعمال فى نفس موضوع الاهتمام . مما لاشك فيه أن توجهات ومصالح واهتمامات وأولويات

الاهتمام لكل طرف من الطرفين ، ستسفر عن التركيز على نقاط معينة ، واغفال نقاط اخرى ، رغم أن موضوع استطلاع الرأى واحد .

وحتى لاتختلط الاوراق ، بحيث يفسر هذا الوضع على أنه نوع من الانحياز الايديولوجى المسلم به فى البحث الاجتماعى ، فاننا نؤكد أن الوضع لا يعكس انحيازا ايديولوجيا وانما يمثل خرقا لقواعد المنهج العلمى ، وبعدا عن الموضوعية العلمية ، التى وردت فى أول نص من نصوص الميثاق الاخلاقى للرابطة العالمية لبحوث الرأى العام فى أول قسم بها وهو القسم الخاص بمسئوليات الباحثين ؛ حيث نص على أن الدراسة الموضوعية هى المبدأ الموجة لكافه مراحل البحث .

واذا كانت المواثيق الأخلاقية لنشر تقارير الرأى العام ونتائجها تبرز اهمية ذكر الجهة التى قامت باجراء استطلاع الرأى ، بل ذكر اسماء كل من شارك فى اجراء عمليات استطلاع الرأى بما فيهم المستشارين الذين تمت الاستعانة بهم[٢٠] ، فان هذا النص لايقصد به اثبات حقوق العمل العلمى بقدر ما هو تحديد للمسئولية عنه ، وحكم غير مباشر على مصداقية النتائج ، فى مجال يجمع بين مؤسسات بحثية أكاديمية وبين مؤسسات تجارية تفتقر الى أى خبرة أكاديمية ، وفى وسط يضم علماء لهم محاناتهم العلمية التى يحرصون عليها ، حتى فى تعاملهم مع الجهات الممولة ، وغير متخصصين أو مختصين يرتزقون من اجراء استطلاعات للرأى العام .

ثانيا : عينة استطلاعات الرأى :

نظرا لخطورة استخدام مصطلح «الرأى العام» وخاصة بالنسبة لنتائج استطلاعات الرأى التى تتناول مسائل هامة أو ذات حساسية بالغة ، أو التى تتعرض لاحتياجات أو حاجات أو مصالح حيوية للجماهير ، حرصت كافة المواثيق الأخلاقية لاستطلاعات وقياسات الرأى العام على اعطاء أهمية خاصة للعينة ولعملية المعاينة ، ولايقتصر هذا الوضع على النشر العلمى بل نجد هناك اهتماما بالغا بها ايضا بالنسبة للنشر الاعلامى ، سواء كان ذلك على مستوى الصحافة أو الاذاعة أو التلفزيون .

تجمع المواثيق الأخلاقية فى تناولها للنشر العلمى لاستطلاعات الرأى العام على عدة بنود تحدد النقاط التى لابد أن يتضمنها الجزء المنشور عن العينة ، سواء كان

ذلك على مستوى النشر الكامل للاستطلاع ، أو النشر الموجز له ، أو النشر الجزئى لنتائجه ، فهى تجمع على ضرورة اعطاء وصف للمجتمع Universe الذى خططت العينة لتشمله ، والمجتمع الذى شملته العينة فعلا ، مع توضيح لحجم العينة والتوزيع الجغرافى لها ، أيضا على مستوى التخطيط النظرى للعينة وعلى مستوى الواقع الفعلى ، مع اعطاء وصف مسهب لاسلوب المعاينة ، وأى اساليب ترجيحيه تم استخدامها ، ونوع العينة والاسلوب الذى اتبع فى اختيارها ، والخطوات التى اتخذت للتأكد من تنفيذ التصميم النظرى للعينة ميدانيا ، ودرجة النجاح فى تنفيذ هذا التصميم ، بما فى ذلك بيان نسبة عدم الاستجابة ، ومناقشة التحيز الناجم عنها بالنسبة لموضوع استطلاع الرأى ، مع مقارنة اخيرة بين حجم وخصائص العينة المصممة والعينة التى تم التوصل الى مفرداتها .

ولا شك أن أى دارس لنظرية العينات ولمميزات العينات الاحتمالية عن غير الاحتمالية ، والتحيز الذى ينجم عن الاختيار الخاطىء لها ، والتحديد الاعتباطى لحجمها ، والمستوعب فى الوقت نفسه لأهمية استطلاعات الرأى العام ، والمدرك تماما لامكانات استغلال نتائجها ، لاشك انه يعى تماما الحكمة المنهجية والأخلاقية من النص على ضرورة عدم نشر أى نتائج لاستطلاعات للرأى دون أن تشتمل على بيانات وافية عن العينة بحيث يتضح تماما من هم الذين عبروا عن أرائهم ؟ أو بقول آخر من هم الذين تذكر آراؤهم باعتبارها تمثل الرأى العام .

ولا يختلف الوضع كثيرا فى حالة نشر النتائج اعلاميا عنه فى حالة نشرها علميا ، حيث ينص الميثاق الأخلاقى الخاص بنشر نتائج الرأى العام على أنه فى حالة نشر نتائج استطلاعات الرأى فى الصحافة ، أو فى وسائل الاعلام الاخرى ، لابد أن يصاحب نشرها، بيانات عن العينة التى اجرى عليها الاستطلاع وفى مقدمتها المجتمع الذى تمثله احصائيا ، وحجم العينة التى تم جمع بيانات استطلاعات الرأى من مفرداتها . وإذا كانت وسيلة النشر الاعلامى هى الصحافة ، فلابد أيضا من توضيح اسلوب المعاينة وهو امر لايشترط فى حالة الاذاعة المسموعة والمرئية . وايا كانت الوسيلة الاعلامية فانه من المستحسن توضيح نسبة اللارأى ،خاصة فى الاستطلاعات التى تعكس موضوعاتها دلالة وأهمية هذا النمط من الاستجابة .

ونورد فيما يلى البنود المنظمة لنشر ما يتعلق بالعينة ، والواردة فى المواثيق الأخلاقية باستطلاعات الرأى العام .[٢١] .

١ – وصف المجتمع الذى قصد أن يشمله استطلاع الرأى والمجتمع الذى شمله فعلا .

٢ – حجم ونوع العينة ، وأيضا توزيعها الجغرافى ، وذلك بالنسبة للعينة التى تم تصميمها نظريا ، والعينة الفعلية أو التى تم التوصل الى مفرداتها .

٣ – تفاصيل اسلوب المعاينة ، وأى اساليب ترجيحية تم استخدامها .

٤ – الاسلوب الذى تم به اختيار العينة سواء اختيار نوعها ، أو وحداتها ، أو اختيار مفرداتها .

٥ – الخطوات التى اتخذت للتأكيد من أن التصميم النظرى للعينة سيتم تنفيذه ميدانيا .

٦ – درجة النجاح فى تنفيذ تصميم العينة ، موضحا نسبة عدم الاستجابة ، non - response مع مناقشة التحيز المحتمل الناجم عنها .

٧ – المجتمع الذى تم تمثيله فعلا ، أو بقول آخر من هم الذين تم استبارهم ، أو تم استطلاع رأيهم ، أو قياسه .

ثالثا : جمع بيانات استطلاعات الرأى :

تحرص المواثيق الاخلاقية لاستطلاعات الرأى على النص على ضرورة أن يتضمن نشر الاستطلاع ، أو نشر نتائجه ، بيانات أو معلومات وافية عن عملية جمع البيانات .[٢٢] فهى تنص على ضرورة أن يذكر تاريخ الفترة التى تم فيها جمع بيانات استطلاع الرأى . واذا كان لهذا البيان اهميته فى أى بحث اجتماعى ، فان اهميته تتضاعف نتيجة لما هو معروف من سرعة تغيير اتجاهات الرأى العام وانعكاس الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مواقفه ، والدور الذى تلعبه وسائل الاعلام فى توجيهه وصياغته . ومن ثم فقد يكون موقف الرأى العام من قضية معينة فى وقت ما مختلفا أو مخالفا تماما لموقفه من نفس القضية فى وقت آخر . وهذا ما يؤكده رجوعنا الى استطلاعات الرأى التى تجرى على فترات زمنية

متتابعة بهدف دراسة اتجاهات الرأى العام Public Opinion Trends ، وحرص المؤسسات العلمية المعنية ببحوث وقياسات الرأى العام على اجراء هذا النوع من الاستطلاعات الذى يأخذ شكل الكشف عن موجات الرأى العام Public Opinion Waves . وتنص المواثيق الاخلاقية ايضا على ضرورة أن يوضح عند نشر استطلاعات الرأى الاسلوب الذى تم بواسطته جمع البيانات سواء تم ذلك عن طريق الاستبار الشخصى ، أو بواسطة البريد ، أو التليفون ، أو باتباع اسلوب المناقشة الجماعية ، أو باستخدام اساليب الاتصال الحديث والحاسب الآلى ، أو اسلوب الملاحظة أو غيرها من الاساليب .

ويأتى تأكيد تحديد اسلوب جمع البيانات مستندا الى ما أوضحته البحوث التى عالجت المنهج فى استطلاعات الرأى العام ، من قصور أو تفوق أو تحيز ، كل اسلوب من اساليب البحث فى مقارنته باساليب البحث الاخرى .

ولا تغفل المواثيق الاخلاقية عند تناولها للنقاط التى يجب توضيحها عند نشر تقارير أو نتائج استطلاعات الرأى العام ، والمندرجة تحت عملية جمع البيانات ، من النص على ضرورة اعطاء وصف واف عن القائمين بالعمل الميدانى ، والتعليمات الخاصة بالعمل الميدانى ، وايضا الاساليب الذى اتبعت للتأكد من اجرائه بكفاءة .

ويأتى هذا الاهتمام ليعكس ادراك العلماء المشتغلين ببحوث وقياسات الرأى العام لأهمية تأثير شخصية الباحث ، وتأثير تحيزاته ، على استجابة المبحوث وعلى نمط هذه الاستجابة ، وخاصة بالنسبة لبحوث الرأى ، الامر الذى دفع بعض مراكز ومعاهد استطلاعات الرأى الى اعطاء هذه المرحلة من مراحل استطلاع الرأى اهتماما خاصا ، ويتضح ذلك بالذات بالنسبة لمؤسسات استطلاع الرأى التى احتلت مكانه علمية رفيعة فى هذا المجال .[٢٣] .

رابعا : نشر نتائج استطلاعات الرأى :

لاشك أن كافة المراحل السابقة ، التى حرصت المواثيق الأخلاقية المنظمة للعمل العلمى فى مجال الرأى العام على وضع النصوص الحاكمة لها ، وأوجبت الألتزام بتطبيقها عند اعداد تقارير استطلاعات الرأى ونشرها ، لاشك انها تعطى الخلفية الاساسية التى يمكن بناء عليها تقويم مصداقية ماتوصل اليه استطلاع الرأى من نتائج

وتأتى النصوص المنظمة لعملية نشر نتائج استطلاعات الرأى لتحدد بوضوح القواعد المنهجية ، والمبادىء الأخلاقية ، التى تساعد على القراءة الموضوعية ، والفهم الواضح ، والتحليل الامين ، والتفسير الصحيح المرتكن الى بيانات وأراء مستمدة من الواقع . وفى الوقت ذاته تأتى هذه النصوص لتعكس خصوصية هذا المجال عن غيره من مجالات البحث الاجتماعى الاخرى ، سواء من حيث حساسية الموضوعات التى يتناولها ، أو من حيث تسليط الاضواء الاعلامية واحتدام الجدال بالنسبة لما يتوصل اليه من نتائج ، أو من حيث مادرج عليه البعض من التلاعب فى النتائج عند نشرها .

ومن ثم جاءت فى مقدمة النصوص المنظمة لنشر نتائج استطلاعات الرأى لتحدد بوضوح اهمية الفصل الواضح بين نتائج استطلاع الرأى ، أى بين آراء الجمهور العام ، أو موقف الرأى العام ، وبين تفسير هذه الاراء أو التعليق عليها . فنصت على أن على الباحث عندما يعرض لنتائجه (سواء كان هذا العرض شفاهيا أو كتابة أو بأى صورة اخرى) عليه أن يضع تفرقة واضحة بين النتائج فى حد ذاتها ، وبين تأويلاته لهذه النتائج وتوصياته بشأنها .[٢٤]

ولضمان الموضوعية فى عرض نتائج استطلاع الرأى ، ينص فى المواثيق الاخلاقية على ضرورة عرض النتائج بوضوح ودقة ، فهى تنص صراحة على ضرورة عرض الاساس الذى تم بناء عليه حساب النسب المئوية للآراء ، وأن يبين بوضوح الاسس التى اتبعت فى اعطاء اوزان لها أو ترجيحها . كما ينص ايضا على ضرورة توضيح حدود الخطأ الاحصائى وذلك بالنسبة للنتائج الاساسية ، والهامة ، وتوضيح مستويات الدلالة الاحصائية للفروق بالنسبة للارقام الاساسية .[٢٥]

ولا يجد الدارس لأساليب التحليل الاحصائى ، صعوبة فى فهم الحكمة من وراء الاهتمام بهذين النصين ، ويزداد الامر وضوحا له ، بالرجوع الى نتائج بعض استطلاعات الرأى المنشورة ، واعادة تحليل ما توصلت اليه من نتائج ، ليتبين لنا خطورة الاعتماد على القراءة الوصفية للبيانات الاحصائية .[٢٦]

ويأتى النص الاخير فى تحديد قواعد نشر نتائج استطلاعات الرأى العام ليعكس خصوصية وحساسية هذا المجال وأهمية الامانة التامة فى عرض نتائجه ، فيؤكد

أهمية نشر استمارة الاستبار أو الاستبيانات والتعليمات الخاصة بها ، فضلا عن أى وثائق اخرى يكون من شأنها القاء مزيد من الضوء. وتحقيق مزيد من الموضوعية ، فى فهم نتائج استطلاع الرأى .

وعند نشر نتائج استطلاع الرأى فى وسائل الاعلام المقروءة لابد من أن تنشر الاسئلة التى تم استطلاع الرأى من خلالها . حيث نص على أنه «وحرصا على تجنب أى غموض لابد من أن تذكر نفس كلمات السؤال» .. اى السؤال كما تم طرحه فعلا على المبحوث بنفس الكلمات المستخدمة .[٢٧] .

ونظرا للاهمية التى تمثلها نتائج استطلاعات الرأى العام فى حد ذاتها ، وخطورة اساءة عرضها ، لم تكتف المؤسسات العلمية فى هذا المجال بالالتزام بالمبادىء الأخلاقية التى تحددها المواثيق المنظمة لاخلاقيات العمل العلمى فى هذا المجال ، بل حرصت على ارساء تقاليد معينة فى نشر نتائج استطلاعاتها بقصد تحقيق مزيد من الموضوعية فى قراءة وتأويل هذه النتائج ، بحيث اصبح ضمن التقاليد المتبعة فى نشر أى نتيجة ، البعد تماما عن الاكتفاء بنسبة الاراء المؤيدة والمعارضة والمحايدة .. أو الاكتفاء بنسبة من اجاب بلا ونسبة من اجاب بنعم ... أو الاكتفاء بنسبة الاراء الواردة على الاستجابات المختلفة التى يتضمنها السؤال . وانما اصبح التقليد المتبع حاليا هو أن يوضع نص السؤال كما ورد فى استمارة الاستبار أو الاستبيان وتصنيف الاجابات على هذا السؤال وفقا لمتغيرات اساسية يكاد يكون هناك اجماع بشأنها بين المؤسسات والعلماء والباحثين الذين يحتلون مكانة متميزة فى مجال العمل العلمى الخاص بالرأى العام . وهى المتغيرات الخاصة بجهة الاقامة ، السن ، النوع والحالة التعليمية والمهنة والوضع الاجتماعى الاقتصادى (كما يقدره المستجيب) – وتضيف بعض استطلاعات الرأى ، وخاصة التى تجرى فى الولايات المتحدة الامريكية ، الجنس ويضيف بعضها الديانة وايضا الانتماء الحزبى .[٢٨] .

ولم يأت اتباع هذا التقليد من قبيل التزيد فى عرض نتائج استطلاعات الرأى ، انما جاء ليؤكد حقيقة منهجية ، وهى أن اسلوب صياغة السؤال المطروح تؤثر على استجابة المستجيب . ومن ثم كان لابد من عرض الاجابات فى سياق ما طرح من اسئلة أو تساؤلات ، وفى الوقت نفسه جاء الحرص على عرض الاجابات وفقا

لمتغيرات أساسية ليؤكد حقيقة علمية انه لايوجد رأى عام فى فراغ ، وانما الرأى العام يأتى تعبيرا عن اوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وبالتالى لابد من النظر الى هذه النتائج أو تأويلها فى سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، على مستوى المجتمع ككل ، وعلى مستوى خلفية الافراد الذين تم استطلاع آرائهم .

اذا كانت المواثيق المنظمة للعمل العلمى فى مجال استطلاعات الرأى قد وضعت القواعد المحددة لاخلاقيات النشر العلمى والاعلامى لاستطلاعات الرأى ، والتى من شأنها أن تكشف عن مدى التزام هذه الاستطلاعات بالقواعد المنهجية لاستطلاعات الرأى ، فانه لايسعنا سوى أن نؤيد ما ذهب اليه ديفيد باتلر David Butler ، أحد العلماء البارزين فى مجال الرأى العام فى كلمته التى اختتم بها مؤتمر استطلاعات الرأى ، من أن المواثيق الاخلاقية لاتكفى فى حد ذاتها لضمان قيام الباحث بمسئوليته ولكن لابد من العلنية Publicity ويقصد بالعلنية هنا ، على حد قوله ، امرا ابعد مما تنص عليه المواثيق من اعطاء تفصيلات وافية عن كل استطلاع للرأى ، وانما يقصد به امرين على جانب عظيم من الاهمية ، الاول خاص بخلق وعى بين رجال السياسة والاعلام والجمهور عن امكانات وحدود استطلاعات الرأى ، والثانى الرقابة والمتابعة المستمرة من جانب الروابط والجمعيات العالمية والوطنية للرأى العام ، للكشف عن استطلاعات الرأى السيئة ،واستطلاعات الرأى المضللة ، وعن اساءة استخدام استطلاعات الرأى ، فاساءة استخدام استطلاعات الرأى سيظل امرا واردا ، على حد قوله ، مالم يضعها الاكاديميون والقائمين باستطلاعات الرأى بل وأيضا الصحفيون ، تحت الاضواء الكاشفة بصفة مستمرة .(٢٩) .

بعد أن تناولنا الابعاد الاربعة الرئيسية التى أجمعت المواثيق الاخلاقية على ضرورة الالتزام بها عند نشر استطلاعات الرأى العام وأوضحنا ضرورة المتابعة والتقويم المستمر لما ينشر من استطلاعات للرأى ، يهمنا أن نؤكد انه اذا كان علماء الدول المتقدمة ، والتى لها تاريخ يمتد لنصف قرن من الزمن فى مجال استطلاعات الرأى ، والرأى العام ، قد تنبهت الى اهمية الالتزام بهذه المواثيق وخطورة خرقها ، لا على مصداقية المؤسسات التى يعملون بها أو ينتمون اليها فحسب ، بل ايضا على مصداقية استطلاعات الرأى العام ، وعلى كافة المشتغلين بها ، وعلى حرية البحث العلمى فى هذا المجال الحيوى ، فان الامر يبدو أكثر اهمية واشد الحاحا فى دولة

نامية ، لاتزال استطلاعات الرأى العام بها تحاول أن تشق لنفسها طريقا في مجال البحث العلمى الاجتماعى ، وان تجد لها موضعا فى تشبثها بالعلوم الاجتماعية ، ومن ثم تكون الحاجة أشد الى الالتزام بالقواعد المنهجية والمبادىء الأخلاقية ، لا فى اجراء استطلاعات الرأى فحسب ، بل وفى نشرها وتناول نتائجها أيضا . بالاضافة الى ذلك ، فانه فى دولة نامية لم تستكمل بعد نظامها الديمقراطى ، ولم تكتمل فيها بعد قنوات الاتصال بين الجمهور والسلطة ، هذه القنوات التى يكون فى قدرتها وفى امكانها التعبير بصدق عن الرأى العام ، يصبح التزام المؤسسات العلمية والعلماء والباحثين المهتمين باستطلاعات الرأى العام ، بكافة القواعد المنهجية والمبادىء الأخلاقية امرا واجبا تفرضه عليهم مسئوليتهم العلمية ، كما تفرضه عليهم ايضا مسئوليتهم الوطنية ، والتزامهم الاجتماعى ، باعطاء صورة موضوعية وصادقة وأمينة لصانعى القرار من جهة ، وخلق وعىّ بآراء واتجاهات الجماهير وموقفها من القضايا المطروحة لاستطلاع الرأى من جهة اخرى .

بدون هذا الالتزام تفقد استطلاعات الرأى العام مصداقيتها ، وتلصق بالقائمين بها شبهة تضليل الجمهور ومتخذى القرار ، أو ممالأة السلطة ونفاق الجماهير ، وتلحق بهم وصمة الاساءة الى البحث العلمى ، والى مكانة العلماء والباحثين فى مجال الرأى العام . وتقدم مبررات الحد من مجالات استطلاعات الرأى العام ، أو فرض قيود على اجرائها .

المراجع والهوامـــش

١- كانت هذه القضية أحد المحاور الاساسية التى من خلالها عولج موضوع الرأى العام والديمقراطية ، فى المؤتمر الذى عقد ، بالاشتراك بين الجمعية الاوربية لبحوث الرأى والتسويق والرابطة العالمية لبحوث الرأى العام ، فى سترسبورج (فرنسا) فى الفترة من ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦ ، والذى نشرت اعماله .

ESOMAR, Opinion Polls, Strasbourg (France) 26 th - 28 th November 1986, ESOMAR, Amesterdam, 1986.

ويمكن الرجوع الى : ناهد صالح ، مؤتمر استطلاعات الرأى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٧ ، ص ص ١٢٥ - ١٣٧ حيث تناولت عرضا موجزا لاعمال هذا المؤتمر .

2 - Quatresooz, J., Attitudes of the Public Towards the Opinion and Marketing Research Profession, Its Usefulness, Its Dangers, in ESOMAR, Opinion Polls, Op . cit, Pp . 19 -22 .

- Westendorp, P., Congress Opening Speech, the 28 th ESOMAR Congress, Broadening the Uses of Research, WIES Baden, 1985 .

3 - Donsbach, W., The Influence of Poll Data on Public Opinion : Empirical State of the Art and the Problem of Democratic Theory, in **ESOMAR,** Opinion Polls, Op. cit, pp. 311 - 312 .

4 - Quatresooz, J., Op. cit, pp. 19 - 22 .

- Worcester, R., Political Opinion Polling in Great Britain : Past, Present and Future, European Research, vol 15, No 3, 1987, pp. 148 - 149 .

- ESOMAR, International Code of Practice for the Publication of Public Opinion Poll Results, and Guidlines to its Interpretation, ESOMAR, Amesterdam, 1983 .

٦ – ناهد صالح ، «البحث الاجتماعى وقضية الشرعية» ، فى أحمد الالفى وآخرون ، الانسان فى مصر الفكر والحق والمجتمع ، دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ص ٥٥ – ٥٨ .

– ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى الحالات التى أوردها بارنز فى محاضراته الثانية انظر :

- Barnes, J. A. The Ethics of Inquiry in Social Science, Three Lectures, Oxford University Press, Delhi, 1977, pp. 21 - 40 .

- American Sociological Association, Code of Ethics in, Paul Davidson Reynolds, Ethics and Social Science Research, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1982, pp. 167 - 168 .

- American Anthropological Association. Principles of Professional Responsibility, in Paul Davidson, Op. cit, pp. 146 - 147 .

٩ – يمكن أن نأخذ ، كمثال ، الدور الذى لعبته الصحافة فى شيلى فى التصدى لادانة مشروع كاميلوت ، وايضا الدور الذى لعبته الصحافة المصرية فى اثارة الوعى بخطورة التمويل الاجنبى للبحوث الاجتماعية فى مصر . وفى مجال استطلاعات الرأى العام ، يؤكد العلماء على اهمية دور الصحافة فى تسليط اضواء كاشفة وبصفة مستمرة على استطلاعات الرأى كضمان لعدم اساءة استخدامها وكشف نواحى القصور فيها «ستظل استطلاعات الرأى دائما ابدا **عرضه لاساءة استخدامها ، ما لم توضع بصفة مستمرة تحت اضواء كاشفة من جانب الصحفيين والاكاديميين والقائمين باستطلاعات الرأى انفسهم»** انظر :

- Butler, D., The Democracy of Opinion Polls-Revisited, in ESOMAR OPINION Polls, Op. cit, p. 411 .

10 - ICC, ESOMAR, International Code of Marketing and Social Research Practice, ESOMAR, Amesterdam, 1986 .

11 - Quatresooz, J., Op. cit, pp. 19 - 22 .

١٢ -يكفى الرجوع فى هذا الصدد الى كافة المواثيق الخاصة بتنظيم استطلاعات الرأى العام ، والتى صدر أول ميثاق منها عام ١٩٤٨ عن الجمعية الاوربية لبحوث الرأى والتسويق ، وايضا الرجوع الى اعمال المؤتمرات السنوية للرابطة العالمية لبحوث الرأى العام ، وخاصة فى السنوات العشر الاخيرة ليتبين لنا التأكيد على الالتزام بالقواعد المنهجية والمبادىء الاخلاقية فى اجراء استطلاعات الرأى وأن التقويم المستمر لما ينشر منها هو الضمان الوحيد للحفاظ على مصداقيتها ومكانتها من جهة ، والحيلولة دون فرض قيود على اجرائها من جهة أخرى .

13 - Webb, N., The Current Situation of Opinion Polling Round the World, in ESOMAR. Opinion Polls, Op. cit, pp. 7 - 12 .

١٤ -ارجع فى هذا الصدد الى اعمال الجلسة الثانية من مؤتمر استطلاعات الرأى السابق الاشارة اليه والذى خصص لموضوع .

The Editorial Use and Presentation of Opinion Polls .

15 - Noelle-Neumann (Elisabeth), The Spiral of Silence, The University of Chicago Press, Chicago, 1986 .

١٦ -لعل من أشهر محاولات اصدار تشريعات لتنظيم عملية نشر نتائج استطلاعات الرأى العام فى مجال الصحافة مشروع القانون الذى قدمه Lucien Nedzi للكونجرس الأمريكى فى مايو ١٩٦٨ ، والذى ينص على عقوبة الغرامة (الف دولار) ، أو الحبس ٩٠ يوما ، أو العقوبتين معا لنشر أى استطلاعات للرأى تتناول قضايا أو موضوعات سياسية دون أن تتضمن البيانات الخاصة باسم الجهة التى أجرى الاستطلاع لحسابها ، أسلوب اختيار العينة ، وحجم العينة ، وفترة جمع بيانات استطلاع الرأى ، والاسئلة التى تضمنها الاستطلاع ، ووسيلة جمع البيانات ، ونتائج الاستطلاع ، مع توضيح عدد الذين لم يتم التوصل اليهم من مفردات العينة وعدد الذين رفضوا الاجابة ، بجانب عدد الذين اعطوا اجابة عن الاسئلة التى تضمنها الاستطلاع . انظر :

Nedzi, L., Public Opinion Polls : Will Legislation Help ? in P. O. Q. Vol. 35, 1971. pp. 336 - 341 .

17 - Bates, B., Congress Opening Speech. The 40 th ESOMAR Congress, Montreux 1987, p. 6.

18 - WAPOR, Code of Professional Ethics and Practices of the World Association for Public Opinion Research Op. cit., p. 3 .

- ICC, ESOMAR International Code of Marketing and Social Research, OP. cit, p. 10 .

- ESOMAR, International Code of Practice for the Publication of Public Opinion Results, Op. cit .

١٩ – نشير فى هذا الصدد الى ما اثير فى مؤتمر استطلاعات الرأى الاخير الذى عقد فى ستراسبورج فى نوفمبر ١٩٨٦ من مناقشات حول عدم امانة بعض العاملين فى وسائل الاعلام فى نشر نتائج استطلاعات الرأى ، وضرورة تطبيق النص الوارد فى المواثيق الأخلاقية والذى ينص على عدم التعامل معهم ، وما اتضح من حساسية بعض المؤسسات التجارية فى مناقشتها لهذا الموضوع .

– يمكن المقارنة بين مستوى استطلاعات الرأى التى يجريها المركز القومى لاستطلاعات الرأى N O R C فى الولايات المتحدة وتلك التى تجريها بعض المؤسسات التجارية فيها .

20 - ICC/ESOMAR, International Code of Marketing and Social Research, . Ibid, p. 10 .

21 - WAPOR, Code of Professional Ethics and Practices, Op. cit, p. 3 .

- ESOMAR, International Code of Practice, Op. cit, pp. 3 - 4 .

22 - Icc/ESOMAR, Op. cit., pp., 1O - 11 .

- WAPOR, Op. Cit., P. 4. .

- ESOMAR, International Code of Practice, Op. Cit., P. 4.

٢٣ - يمكن الرجوع فى هذا الصدد الى برامج تدريب الباحثين الميدانيين التى تقوم بها المراكز العلمية لبحوث واستطلاعات الرأى العام ، ومنها مذكرة التدريب التى أعدها المركز القومى لبحوث الرأىNORC(غير منشورة) ، وأيضا الأساليب التى يلجأ اليها معهد النزباخ بالمانيا الغربية للحد من تحيزات الباحثين الميدانيين .

24 - ICC/ESOMAR' Op. cit., P. 10.

25 - Ibid, p. 11.

٢٦ - نؤكد هنا على ضرورة تمكن الباحث الذى يقوم باجراء استطلاعات الرأى العام من اساليب التحليل الاحصائى ، وسنتناول فى ورقة اخرى خطورة الاعتماد على الارقام الخام فى تحليل نتائج استطلاعات الرأى .

27 - ESOMAR, International Code of Practice, Op. cit., p. 4, p. 13 .

٢٨ - يمكن الرجوع الى الدوريات المتخصصة فى الرأى العام ، وما يصدر عن مراكز بحوث الرأى العام ، لمعرفة الاسلوب الذى يتبع فى عرض الاجابة على السؤال وفقا لهذه المتغيرات ، حيث يوضع عادة السؤال ، وبنص الكلمات التى القى بها ، ثم تعرض الاجابات فى جدول واحد يتناول الاجابة عن السؤال وفقا لكل متغير من المتغيرات التى تعرض على التوالى ، بحيث تكون أمام القارىء صورة شاملة عن اختلاف الاراء وفقا لبنود كل متغير من هذه المتغيرات .

29 - Butler, D., Op. cit., pp. 410 - 411 .

الخريطة الاجتماعية لمصر

تصور ، ومشكلات أساسية ، ووجهة نظر

عزت حجازى(*)

تمهيـد :

تضمن البرنامج العلمى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ مشروع بحث حول الخريطة الاجتماعية لمصر . وشكلت لانجاز البحث هيئة من : عزت حجازى (مشرفا) والاساتذة الدكاتره : ابراهيم حسن العيسوى ، وعلى الدين هلال دسوقى ، وعبد الباسط محمد عبد المعطى ، وملك الحسينى زعلوك ، وشهيدة أحمد الباز(حتى اواخر ١٩٨٦)[١] .

وكان اختيار المركز لهذا الموضوع كمجال للبحث اختياراً موفقا الى حد بعيد ، حاولت أن تسد به ثغرة خطيرة فى تراث التحليل العلمى للمجتمع المصرى ، ما كان يصح أن تستمر . (ذلك لان جهود معظم الدارسين الاكاديميين والعاملين فى أجهزة البحث الاجتماعى المتقدم فى مجال تحليل التكوين الاجتماعى المصرى تكاد - حتى الان - تقتصر على تناول مسائل فرعية او جزئية ، مما لاتفيد كثيرا فى فهم طبيعته . أما الجانب الاقل من الجهد ، والذى خصص لتحليل بعد أوآخر من ابعاد هذا التكوين ، فقد تناوله بطرق لم تخل من مآخذ نظرية او اجرائية .[٢] .

لقد قطع العمل فى بحث الخريطة الاجتماعية لمصر - الذى قدر لانجازه خمس سنوات على الاقل بعد الانتهاء من التخطيط له فى عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦ المرحلة التحضيرية ، وهى التى خصصت لدراسات تحليلية نقدية للجوانب النظرية والمنهجية والاجرائية فى الجهود السابقة فى مجال دراسة التكوين الاجتماعى لمصر ، والوطن العربى ، ودول العالم الثالث . وقد تم خلال هذه المرحلة اعداد عدة وثائق ، تم نشر بعضها فعلا والبعض الآخر بسبيله للنشر[٣] .

ولما كنا نرى أن البحث يعنى جمهور المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والمثقفين بعامة ، فقد تصورنا أن من المفيد أن ننشر ماانجز من وثائق حتى الآن وأن نطرح ، فى هذه الورقة ، تصورنا للبحث ، والقضايا والمشكلات المختلفة التى تتردد

★ دكتوراة فى علم الاجتماع ، مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

على الصعيدين المحلى والعالمى بشأنه ، ورؤيتنا وموقفنا منها والحلول التى نتصورها لها ، على أمل أن يستثير عرضها مايستحق من تعليقات جادة .

مقدمـــة

تعريف بموضوع البحث وأهميته ، والوضع الراهن لمعرفتنا به

لانظن أنه من السهل الوصول الى اتفاق على تحديد مضمون مانتصوره للخريطة الاجتماعية لمصر . وفى اجتهاد من جانبنا ، يمكن ان نعرف هذه الخريطة – فى مرحلة بالذات او عند نقطة زمنية معينة ، اى فى حال استقرارها – بأنها صيغة توزيع الناس فى المجتمع المصرى على طبقات وشرائح ونخب وجماعات وتنظيمات اجتماعية ، وغيرها ، (تعين كلها فى ضوء محددات ومؤشرات يتفق عليها) ، مع التركيز على الرئيسى والمحورى الحاكم من تلك التكوينات . (وان كان هذا لايمنع من الاشارة الى الثانوى الفرعى) ويقتضى فهم هذه الصيغة ، وادراك طبيعة فعلها ، ابراز العلاقات القائمة بين التكوينات الاجتماعية ، وما تبدو فيه من اتفاق وتحالف او تناقض وصراع ، وما يترتب على ذلك كله من مؤسسات وعناصر حضارية .

وعلى الرغم من أن مفهوم «الخريطة الاجتماعية» لايتردد كثيرا فى تراث العلوم الاجتماعية على المستوى العالمى ، وأنه غير شائع فى أعمال المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى مصر ، الا أننا نراه افضل فى التعبير عن الصورة الكلية لتضاريس الواقع الاجتماعى من مفاهيم كثيرة أخرى ، مثل التكوين الطبقى ، والبناء او التركيب الاجتماعى ، وغيرهما .[٤] .

والهدف الذى نرمى اليه من البحث هو أن نصل الى تركيب للخريطة الاجتماعية الراهنة لمصر ، والخرائط التى سبقتها فى فترة تزيد قليلا على الخمسين سنة الماضية ، (وهى فترة متميزة بعض الشىء فى تاريخ مصر الحديث ، شهدت من التحولات مايبدو أنه اثر تعمق فى التكوين الاجتماعى لمصر ، وليست من الطول بحيث تحتاج دراستها الى ما يفوق مالدينا من امكانات) بحيث نستطيع ان نتبين نشأة التكوين الاجتماعى المصرى الحديث ، وتطوره والعوامل المؤثرة فيه ، والعناصر المحورية الحاكمة ، وطبيعة العلاقات بينها ، والقوى الاجتماعية الاكثر فاعلية والظروف التى تعين على تميزها وتؤدى الى تحولها ، والمنطق الذى يحكم التحول

الاقتصادى والاجتماعى . ونأمل فى أن يوفر الجهد فى النهاية اساسا صلبا تقوم عليها محاولة استشراف مستقبل التكوين الاجتماعى المصرى .

ولسنا نبالغ اذا قلنا ان موضوع الخريطة الاجتماعية لمصر هو موضوع بالغ الاهمية ، سواء من الناحية النظرية التى تهم الدارسين الاكاديميين فى مختلف العلوم الاجتماعية ، او من الناحية التطبيقية التى تعنى المخططين والمشرعين والمنفذين فى مختلف مجالات العمل العام .

فاذا سلمنا بأن المجتمع ليس كتله صماء او تتكون من عناصر متجانسة ، وأن الوجود والفعل الاجتماعيين للانسان يتحققان من خلال التكوينات الاجتماعية المختلفة التى ينتمى اليها ، يصبح فهم الخريطة الاجتماعية شرطا هاما لفهم المجتمع وممارسة الفعل فيه . ومن ناحية اخرى ، ليس من الممكن التخطيط لتنمية موارد المجتمع - بشرية كانت او طبيعية أو تقنيه - وتحقيق التقدم الاجتماعى ، بدون ادراك لطبيعة المواردالبشرية ، التكوينات التى يوجد فيها العنصر البشرى ، الذى يحمله اعباء العمل العام ويفيد من ناتجه فى الوقت نفسه . وفى تقديرنا ان عدم الالتفات الى متغير الخريطة الاجتماعية لمصر ، سواء فى التحليل العلمى او فى العمل العام ، هو واحد من أهم أسباب قصور التحليلات العلمية للواقع الاجتماعى المصرى وعجز اساليب العمل الوطنى او تعثرها .

وعلى الرغم من أن الاهتمام بموضوعات لها علاقة بالخريطة الاجتماعية لمصر قد تكرر كثيرا - منذ دخول العلوم الاجتماعية فى مؤسسات التعليم العالى والبحث المتطور فى مصر ،[٥] فان معرفتنا بالخريطة الاجتماعية لمصر مازالت اولية فى جوانب كثيرة منها ، ولا يشكل ما كشف عنها اساسا صلبا لتراث علمى فى الموضوع ، بل انه لم يسلم من التفكك وينطوى على درجة من التباين ، والتناقض ، تجعل من الصعب الاقرار بمصداقيته .

ويعود ذلك الى عدة عوامل ، يرجع بعضها الى طبيعة الموضوع ، ويرد بعض ثان الى خصائص الدراسات التى تعرضت له ، ويتصل بعض ثالث بالظروف المحيطة ببحثه .

فبالنسبة للموضوع ذاته ، يلاحظ انه تحليله يتم عن طريق مفاهيم بعضها شديد التجريد ، مثل نمط الانتاج . ولكون الموضوع يدرك من خلال مفاهيم مجرده ، فان

فهمه يتأثر كثيرا او قليلا بانحيازات الباحث الاجتماعية وانتماءاته الايديولوجية (وهذا ما سنعرض له بالتفصيل فى فقرة لاحقة) وبالاضافة الى هذا ، فالموضوع بالغ التعقيد . لانه ذو ابعاد متعددة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية ، وغيرها) ، ولكونه يخضع لتاثير – عوامل محلية واقليمية وعالمية عديدة ، بعضها صريح وُواضح وبعضها خفى . ومن جهة ثالثة ، تتعرض الخريطة الاجتماعية لمصر للتحول كثيرا او قليلا على مر الزمن . وهى الآن فى وضع انتقالى ، بحسب تصور كثير من الدارسين .

أما بالنسبة للدراسات فى موضوعات لها علاقة بالخريطة الاجتماعية لمصر ، فان أهم جوانب القصور فيها فيما يلى :[٦] .

(أ) وجود عيوب واضحة فى كثير من مداخل الدراسة ومناهجها وأدواتها . فمعظمها يعيد الى النقل غير المتبصر من التراث العالمى – والاتجاهات المثالية الوضعية الوظيفية بصفة خاصة – بدون مراعاة لملاءمة ماينقل وكفاءته فى بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، وبدون متابعة لما يطرأ على التراث العالمى نفسه من تحولات .

(ب) كون كثير من الاعمال اما تجريدية ، اى على مستوى تعميم يبتعد بها عن الواقع المصرى الراهن ، او امبريقية متطرفة ، تستغرق فى تفصيلات جزئية ، ولاتقدم شيئا هاما يسهم فى فهم الصورة العامة .

(جـ) التباين الواضح فى استعمال المفاهيم ، وهى الادوات التصورية والتحليلية ، وعدم وجود حد أدنى من الاتفاق على دلالاتها . ولا يقتصر هذا على المفاهيم الثانوية ، انما يتعداها الى المفاهيم المحورية الرئيسية (مثل التكوين ، والتشكيلة ونمط الانتاج ، والطبقة ، والشريحة ، وغيرها)[٧] .

(د) الميل الى التركيز على الجوانب الرسمية أو الشكلية من عناصر النسق الاجتماعى ، واغفال شأن مايسمى القطاع غير الرسمى أو القطاع الهامشى . ولهذا نكاد لانعثر على تحليل مقبول علميا لظواهر خطيرة وبالغة التأثير فى الواقع المصرى المعاصر مثل العمالة العارضة ، وتشغيل النساء والاحداث والمسنين ، والاتجار فى المخدرات وفى العملة والدعارة ، وغيرها .

(هـ) عدم وجود قدر كاف من التواصل والاستمرارية والتراكم بين الدراسات المختلفة فى الموضوع ، على نحو يسمح لنتائجها بأن تتكامل بحيث تساعد فى القاء ضوء كاشف على الخريطة الاجتماعية لمصر . ولهذا تكرر دراسات كثيرة بعضها بعضا ، او تعيد انتاج الافكار ذاتها ، بدون حدوث تقدم حقيقى فى تحليل الموضوع .

يبقى أمر الظروف المحيطة بدراسة الخريطة الاجتماعية لمصر . وتشترك مصر مع دول العالم الثالث ودول أخرى فى وجود قيود حضارية وسياسية ومؤسسية ، وغيرها ، تؤدى الى أن يقتصر البحث فى الموضوع على الجوانب الهينة منه وعلى السطح ، بحيث يأتى العائد النهائى هزيلا وغير مرض .

ولهذا فليس غريبا ان تظل امور اساسية فى موضوع الخريطة الاجتماعية لمصر بدون حل او حسم . ومن الامثلة على ذلك قضايا نشأة التكوين الاجتماعى المصرى الحديث ، والطابع العام الذى يغلب عليه ، وعوامل تطوره (داخلية كانت او خارجية) والمكونات الاساسية للخريطة ، وأهم قسمات كل منها ، والقوى الاكثر تأثيرا فيها وفى تغيرها ، وغير ذلك . بل لقد وصل الامر الى حد عدم وجود اتفاق على وجود طبقات وشرائح وصفوات ، وغيرها ، أصلا .

ان الحالة البدائية جدا التى مازالت تمر بها معرفتنا بأهم جانب أو بعد من ابعاد وجود الشعب المصرى ، نقصد التكوين الاجتماعى لمصر ، هى شاهد على تخلف العلوم الاجتماعية او المشتغلين بها بعبارة ادق ، عن حمل اولى المسئوليات بالاداء ، بل هى شاهد على الازمة التى تمر بها الثقافة الوطنية والمثقفون فى بلادنا .

اولا -تصور اولى لخطة الدراسية

يقوم جهدنا فى بحث الخريطة الاجتماعية لمصر - بالنسبة للقضايا الاساسية والنقاط المختلفة المتفرعة عنها - على عدد من المبادىء او الاسس النظرية والمنهجية والاجرائية ، نوجز أهمها فيما يلى :[٨] .

أ - ان فهمنا للمنهج العلمى لانقصره على الاجراءات والطرق والادوات البحثية . فنحن نرى من المنهج من منظور رحب شامل ، يضع فى الحسبان فلسفة العلم

الاجتماعى وأبعاده الفكرية ومراميه المجتمعية ، التى تكمن خلف الاجراءات والطرق البحثية المختلفة وتوجهها .

ب -ان تعاملنا مع التراث العالمى والمحلى فى مجال البحث هو تعامل مرن ، نحتكم فى الافادة منه الى معايير العلم واسسه ، والخبرة بتاريخ المجتمع البشرى والتميز النوعى للمجتمع المصرى بما له من خصوصية . وهذا يقتضى منا ان نخضع اهم مقولات العلوم الاجتماعية وافكارها واحكامها لحوار مع التاريخ والواقع المصريين .(٩) .

جـ -اننا نرى ان الرؤية الشمولية – نظريا ومنهجيا ، ومن زاوية تفاعل الانساق العلمية المعنية بدراسة المجتمع الانسانى – هى وحدها التى توفر لنا رصيدا علميا قويا يقربنا من فهم دقيق وعميق للخريطة الاجتماعية لمصر .

د – اننا نتصور الظواهر الاجتماعية على انها مشروطة بظروف واوضاع وعوامل زمانية ومكانية . اى ان الظواهر الاجتماعية هى معطيات تاريخية ، وليست معطيات طبيعية تتجاوز حدود الزمان والمكان .

هـ -ان فعل العوامل او الظروف ، وتفاعل الظواهر المختلفة ، لايتمان بطريقة آلية ، أى من جانب أواخر ، وانما هما جدليان ، اى يقومان على اساس تبادل التأثير والتأثر .

ولكى نحقق الهدف الذى نرمى اليه ، يتطلب الامر – كما يبدو لنا – انجاز عدد من المهام البحثية ، ربما كان من ابرزها ثلاث ، هى :

أ – تركيب الصورة الراهنة (فى نهايات الثمانينات) للخريطة الاجتماعية لمصر ، على نحو يبرز مكوناتها الجوهرية المطردة ، ويكشف عن العلاقات التى تربط بينها . وسوف يقتضى هذا منا ان نقدم تصويرا للتكوين الطبقى للمجتمع المصرى بعامة، مع محاولة الاشارة الى التغايرات النوعية. وأن نلحق به تحديدا لاهم التكوينات غير الطبقية التى تشغل مركزاً مهما فى الخريطة الاجتماعية لمصر (الشرائح والصفوات ، والتنظيمات – ومنها النقابات والاتحادات – ، وغيرها) ولما كنا نعتقد ان بعضها من عناصر التكوين الاجتماعى لمصر – طبقة

ما او شريحة معينة ، أو تنظيما بالذات ، أو ما الى ذلك - يستحق معالجة تفصيلية ، فسوف نخصص بعض الجهد لدراسات حالة لما يختار للتحليل المستقل من تكوينات .

ب - الكشف عن الصورة السابقة للخريطة الاجتماعية لمصر ، في خلال فترة تزيد قليلا على خمسين سنة منذ اوائل الثلاثينات (مع الاقرار بأن المحاولة يكتنفها العديد من الصعوبات ، التى من أهمها عدم كفاية المادة المتاحة وقصور بعض ما يمكن الوصول اليه من بيانات) .

جـ - البحث فى اتجاهات تغير الخريطة الاجتماعية لمصر ، او انتاج الخريطة واعادة انتاجها ، وعوامله وظروفه وأدواته ، او القوى المحلية والخارجية الاكبر فاعلية فى تحقيقه ، والصيغ التى يتم بها والمسارات التى يسلكها ، والاحكام التى تفسر هذا كله . (وسيمكننا انجاز شىء يطمأن الى سلامته وصدقه فى هذا المجال من اختبار صدق مقولات خطيرة كثيرة من بينها دور «الطبقة الوسطى» او «الطبقة الجديدة» كمثال ، وكذلك تأثير الاتصال بالمجتمعات الاوربية الغربية والاستعمار ، وما اليها .

ويتطلب انجاز هذه المهام دراسة موضوعات عديدة ، من أهمها :

أ - قوى الانتاج فى المجتمع المصرى المعاصر (الموارد الطبيعية وأدوات الانتاج والبشر) .

ب - انماط الانتاج المختلفة (وبالنسبة لكل نمط قوى الانتاج ، وعلاقاته ، والتناقضات التى قد توجد فيه ، والاسس التى يقوم عليها) .

جـ - العلاقات بين الانماط المختلفة (التعايش او الصراع ، وما اذا كان هناك نمط مسيطر) .

د - أدوات التغيير الاقتصادى والاجتماعى وآلياته (الافراد، والجماعات، والصفوات، والفئات ، والتنظيمات ، والحركات والقوى السياسية ، والطبقات ، وغيرها ، محليا وأقليميا وعالميا) .

هـ - خصوصيات التغير الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، والاحكام التى يمكن أن ننتهى اليها فى شأنه .

وحتى لانتبنى اهدافا تبلغ من الطموح درجة يصعب معها بلوغها ، وحتى لايبدد الجهد فى عمل بغير عائدقريب ، ولكى نوفر للعمل الحد الادنى من المعلومات الذى يسمح بتركيب الخريطة الاجتماعية لمصر ورصد وتفسير تحولها ، استقر الرأى على أن نشغل انفسنا بالخريطة ، او بمعنى ادق بالخرائط الاجتماعية لمصر ، فى خلال الخمسين سنة من تاريخ مصر الحديث الاقرب الينا (تاركين وقائع تاريخ التكوين الاجتماعى لمصر فى ماقبل هذه الفترة لدراسات فى «التاريخ الاجتماعى لمصر» تجرى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ولجهود لاحقة لهيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر) . ويمكن ان توزع فترة الخمسين سنة أو مايزيد قليلا (وقد بررنا اختيارها هى بالذات فى فقرة سابقة) الى ثلاث مراحل :

أ - تمتد الاولى من اوائل الثلاثينات حتى منتصف الخمسينات .

ب - وتغطى الثانية المدة من منتصف الخمسينيات حتى أواخر الستينيات .

جـ - وتشغل الاخيرة السنوات من أواخرالستينيات حتى أواخر الثمانينيات .

وسوف نبدأ بمحاولة - تنطوى على صعوبات كثيرة بدون شك - لتركيب الصورة الراهنة او المعاصرة للخريطة الاجتماعية لمصر ، وهى تلك التى يمكن استخلاصها او تجريدها من البيانات المختلفة عن الواقع الاجتماعى المصرى فى اواخر الثمانينيات. (وقد اخترنا ان نبدأ بالصيغة الراهنة للخريطة لانها الاقرب الينا او التى نعيشها ، والتى يتوافر عنها بيانات اكثر وأدق مما يتوافر عن غيرها ، فضلا عن أنه يمكن ملاحظة عناصرها او بعضها على الاقل كما هى فى الواقع الحى ويمكن بالتالى اختبار صدق ما تنتهى إليه من نتائج وأحكام) .

ومن التحديات التى تواجهنا فى هذا المجال أهمية ان تأتى الصيغة التى نرسمها للخريطة نقية من شوائب «التجميعية» و «السكونية» ، وذات طبيعة وملامح «تركيبية» و «دينامية» .

وسوف تكون عملية تركيب الخريطة الاجتماعية الراهنة لمصر نموذجا نفيد منه فى عملية تركيب الخرائط السابقة . ولكن الامر يبدو اكثر صعوبة بالنسبة للصيغتين السابقتين للخريطة ، تلك الخاصة بالفترة منذ بدايات ظهور تأثيرات

ثورة يوليو ١٩٥٢ اى منذ منتصف الخمسينات حتى نهاية المرحلة بوفاة جمال عبد الناصر ١٩٧٠ ، والصيغة الاخرى الخاصة بالفترة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتى ترجع الى الوراء حتى أوائل الثلاثينيات .

وترجع الصعوبة فى عملية تركيب هاتين الصيغتين للخريطة لاسباب عده ، لعل من أبرزها : عدم كفاية البيانات المتاحة عن مختلف جوانب الواقع الاجتماعى ، او عدم ملاءمتها للبحث الاجتماعى ، والعيوب الكثيرة التى شابت عملية جمع البيانات او تحليلها او تفسيرها او نشرها ، والتى بلغت درجة التزييف فى بعض الحالات ، واستحالة اختبار صدق ما ننتهى اليه من نتائج واحكام بالرجوع الى الواقع الحى .

ونظرا لما تنطوى عليه عملية تركيب خريطة للواقع الاجتماعى على مستوى المجتمع المصرى بعامة من صعوبات ، وحتى لايأتى العمل مبتسرا او منطويا على جوانب قصور خطيرة ، فقد راعينا فى التخطيط للبحث ان نوفر فرصا كافية للجمع والمزواجة بين اسلوبين من التحليل ، الكلى (الماكروسكوبى) ، الذى يتناول ظواهر على المستوى الوطنى (المجتمع المصرى بأكمله) وهو تحليل تركيبى فى الجانب الاكبر منه . والاسلوب الاخر هو التحليل الجزئى (الميكروسكوبى) الذى يقتصر على دراسة ظواهر فى مجتمعات او جماعات او تكوينات صغيرة (شريحة او صفوة او طبقة او قرية او ما اليها) ، وهو تحليل عيانى فى جانب هام منه .

وهذا يسمح لنا بالتوفيق بين مطلبين ضروريين فى البحث ، يتصل أولهما بضرورة مراعاة الخصوصيات والتنوع (الجغرافى ، والبشرى ، والتاريخى ، والحضارى ، وغيرها) على المستوى المحلى ، ويتعلق الآخر بضرورات التعميم او الوصول الى احكام على النسق العام تتجاوز التعدد والخصوصية (وان كانت لاتغفلها) .

وقد رأينا ان نجرب خطة الدراسة على قرية من ريف مصر . وذلك بقصد تحقيق أمرين ، على الاقل . اولهما هو ملاحظة عناصر التكوين الاجتماعى كما تبدو فى الواقع الحى وعلى نطاق محدود يمكن ادراكه مباشرة . وبهذا يمكن اختبار صدق افكار وآراء شائعة كثيرة حول عناصر التكوين الاجتماعى المصرى وللقرية المصرية وطبيعة العلاقات بينها فضلا عن طبيعة الحياة فى الريف المصرى ، والامر الآخر

هو اختيار ملاءمة وكفاءة بدائل مختلفة للمحددات والمؤشرات (والمحكات والمعايير) التي يمكن الاستعانة بها فى قراءة واقع التكوين الاجتماعى لمصر .

ثانيا :قضايا ومشكلات اساسية

نعرض فى هذا القسم من مقالنا – بايجاز اهم القضايا والمشكلات النظرية والمنهجية والاجرائية التى تطرح نفسها أمام المشتغلين بدراسة التكوين الاجتماعى بصفة عامة ، ودراسة الخريطة الاجتماعية لمصر بصفة خاصة ، وذلك قبل ان نعرض – فى القسم التالى – رؤيتنا نحن لها وموقفنا منها واسلوب تعاملنا معها .

القضية الاولى هى قضية المنطلق النظرى او الافكار العامة الموجهة للمبحث . وترتيبا على مقولة ان ثمة اكثر من صورة للادراك العلمى للظواهر الاجتماعية ، وبالنسبة لموضوع التكوين الاجتماعى ، يميز المؤرخون للتحليل الاجتماعى – وليس السوسيولوجى فقط – اتجاهين رئيسيين ، ظهرا أصلا فى منطقة الحضارة الاوربية الغربية ، وعكسا الظروف التى سادت فيها منذ اوائل القرن الماضى ، كل بطريقته المتميزة .

أولهما : هو التيار المثالى ، الذى يسلم من يسيرون فيه بأسبقية الفكر على الواقع ، ويرون ان نموذج العلم الطبيعى هو نموذج «العلم» الحقيقى الذى يلزم أن تحتذى العلوم الاجتماعية به ، وهذا يتطلب تجزئة الواقع ودراسة كل من عناصره على حده ، والعمل على التعبير عن فهمه فى صياغات كمية ، ومما يعنى صعوبة الوصول الى قوانين موضوعية فى مجال الظواهر الاجتماعية . ومن ابرز نماذج هذا التيار فى المجال الاجتماعى ، التطورية والوضعية والوظيفية ، وحركة الاستشراق الاوربى الغربى .

اما التيار الآخر فهو التيار المادى التاريخى ، الذى يقول اصحابة بأسبقية الواقع على الفكر ، وبأن للعلوم الاجتماعية تميزها وخصوصيتها اللذين يجعلانها مختلفة عن العلوم الطبيعية (وان كان يجمع بينها كلها انها علوم) ، وبأن الدراسة التاريخية الشاملة للواقع الاجتماعى هى وحدها التى تمكننا من فهمه فهما سليما ، وتسمح بالوصول الى قوانين تفسيره . وهذا هو التيار الذى بدأه كارل ماركس و فريدرك انجلز ، ثم فلاديميرلينين ، وتابعهم فيه الماركسيون الجدد وبعض اليساريين .

وفى داخل كل من هذين التيارين الرئيسيين تفريعات اصغر كثيرة ، فضلا عن بعض محاولات التوفيق والتلفيق التى تتفاوت انصبتها من النجاح . ولسنا نرى داعيا للدخول فى تفصيلات[١٠] فيما يهمنا هنا هو أنه يترتب على كل منهما موقف متميز فى موضوع الخريطة الاجتماعية بعامة (اى لاى مجتمع) .

وفى المجتمعات الاوربية الغربية ، ارتبط تناول موضوع التكوين الاجتماعى بالتوجهات الاساسية للمنطلقين النظريين الرئيسيين . فبالنسبة للمثاليين والوضعيين والوظيفيين ، ليس ثمة اهتمام كبير بفكرة الانقسام الطبقى للمجتمع ، ولا يوجد تسليم بأن التناقض بين المصالح الطبقية ، والصراع الذى يستثيره ، هما من اهم آليات التغيير الاجتماعى . وانما تتمثل الاشكالية الرئيسية عند هؤلاء فى كيفية الحفاظ على حالة «التناغم» و «الاستقرار» للنسق الاجتماعى ، مما يقتضى احتواء الانقسامات والصراعات ، او محاولة حلها بحلول غير جذرية ، عن طريق الاصلاح التدريجى ، ويفضل عمليات اعادة التكيف للانسان مع الواقع (بالتربية واعادة التربية والضبط) .

أما الماديون التاريخيون فانهم يعتقدون فى ان الحقيقة التاريخية المؤكدة هى انقسام المجتمع البشرى الى طبقات ، وان التناقض بين مصالحها يؤدى الى صراع طبقى ، هو الآلية للتحول الاقتصادى والاجتماعى . ومن هنا تبدو الاشكالية عندهم فى صورة الدعوة لتجاوز النظام الراهن للنسق الاجتماعى – وهو الرأسمالية – وطرح بديل مناقض له تماما – وهو الاشتراكية – عن طريق الثورة . وهذا يقتضى التركيز على دور القوى المؤهلة «اكثر من غيرها لانجاز التحول ، وهى الطبقة العاملة والطلائع من المثقفين .

أما بالنسبة لنا فى مجتمعات العالم الثالث ، وفى مصر بالذات ، وفى واقعها وظروفها درجة من التميز والخصوصية ، فان طرح الاشكالية يجب ان يتم من خلال البحث عن طريق لتجاوز التخلف ، وتحقيق التقدم الاجتماعى ، مما يتطلب السير فى التنمية الشاملة على نحو يضمن رفع مستوى الناتج الاجتماعى ، وتوخى العدالة فى توزيعه ، وتوفير الديمقراطية الحقيقية . وهذه مهام لم تفلح فى انجازها نظم الحزب الواحد ، ولا التعددية الحزبية الصورية ، ولا الجبهة الوطنية .

وترد القضية الثانية فى القول بان الواقع الاجتماعى المصرى يتسم بدرجة عالية من التعقيد . ففضلا عن انه ينتمى لواحدة من المدنيات الكبرى فى تاريخ البشرية ،

فانه يمتد بعيدا فى التاريخ لآلاف السنين . وهى فترة تعرضت مصر فى خلالها - وعن طريق تكوين الامبراطوريات ، او التعرض والغزو والسقوط فى الاحتلال - لتجارب الاتصال بعدد كبير من المدنيات (الآشورية والفارسية واليونانية ثم العربية والتركية والاوربية) .

وعلى الرغم من ان مصر - بمساعدة عدد من الظروف الموضوعية - حافظت على درجة عالية من الوحدة والاستمرارية ، الا ان الذى لاشك فيه هو انها استوعبت فى نسقها الحضارى والاجتماعى عناصر كثيرة من المدنيات التى اتصلت بها . ومن ابرز الظواهر التى ترتبت على اتصال مصر الأحدث بالحضارات الاخرى ، وكان لها نتائج بالنسبة للتكوين الاجتماعى المصرى ، وتحوله :

١ - الاستعمار الاوربى الغربى ، ثم الشكل الحديث له : التبعية للمتروبولات - المراكز - الاوربية الغربية ، وبخاصة فى صورة ارتباط النشاط الاقتصادى الوطنى بالمصالح الخارجية ، ومصالح العناصر الكوامبرادورية المحلية ، اكثر من ارتباطه بمصالح القوى الاجتماعية المنتجة فى مصر .

٢ - تغلغل العنصر الاجنبى فى النسيج الطبقى المصرى . وقد كان للرأسمالية الاجنبية الاوربية الغربية - والاجانب المتمصرين - وزن كبير فى التكوين الاجتماعى لمصر حتى أواخر الخمسينيات .

٣ - الازدواجية فى الفكر والسلوك ، بما يترتب عليه الصراع والتعايش بين الموروث والوافد ، ومشكلات اخرى كثيرة .

٤ - وجود أقليات حضارية ذات وزن هام ، اهمها الاقلية المسيحية ، تتسم بدرجة واضحة من التميز عن النسق الاجتماعى ، والانغلاق النسبى على نفسها .

ثالثا : تمثل التحليلات المختلفة لموضوعات ترتبط بالخريطة الاجتماعية لمصر - بدرجات مختلفة - الى تصورها على انها تمر بمرحلة انتقال ، بمعنى انه لم يحدث فيها تحول تام الى نمط الانتاج الرأسمالى ، (بعكس الحال فى تجربة معظم المجتمعات الاوربية الغربية) ، او نمط الانتاج الاشتراكى (بعكس ماحدث فى المجتمعات الاوربية الشرقية وبعض المجتمعات الاسيوية) . ولهذا لم تتبلور فى مصر - حتى

الآن على الاقل – طبقات (او شرائح ، او غيرها) من نوع تلك التى تعرفها المنطقتان السابقتان .

ويرى كثير من الدارسين ان الواقع الاجتماعى المصرى مازالت فيه عناصر انماط انتاج قبل – رأسمالية (آسيوية او شرقية فى نظر البعض ، وشبه اقطاعية فى نظر آخرين ، الى غير ذلك من التصورات) جنبا الى جنب مع القطاع الرأسمالى (المشوه) الذى استحدث نتيجة الغزو الاوربى الغربى الاستعمارى ثم الامبريالى . وهذا مما حال دون حدوث احلال للتكوينات الاجتماعية الحديثة – الطبقات والشرائح والصفوات – ومااليها التى عرفتها المجتمعات المتقدمة ، محل التكوينات القديمة ، القائمة على اساس قبلى او طائفى او جغرافى .

ويسهم فى الابقاء على هذا الوضع (المشوه فى نظر عدد من الدارسين) حرص بعض القوى الخارجية على الابقاء على علاقة مصر التابعة بالنظام الرأسمالى العالمى ، والابقاء على حالة التخلف بالتالى . ويبدو هذا الحال فيما يسميه بعض الكتاب «النمو المجهض» او «اخفاق التنمية» ، وهو وضع تستفيد منه وتساعد فى تكريسه عناصر محلية – كومبرادورية فى نظر البعض .

ومن ناحية رابعة تطرح قضية تفسير التحول الاقتصادى والاجتماعى نفسها كواحدة من المشكلات الاساسية فى البحث . فالامر الذى لاخلاف عليه هو أن الانساق الاجتماعية لاتعيد انتاج نفسها على صورة واحدة ، تتحدى الزمن وتقاوم تغير الظروف المحيطة بها ، وانما هى تتحول . وقد يحدث التغير تدريجيا وعلى مدى زمنى طويل ، او يحدث بصورة شبه فجائية نتيجة لثورة اجتماعية .

ولا يتم التحول بطريقة عشوائية ، وان كان يلزم الاقرار بأن للصدفة دورا فيه . فالتحولات ، والتحولات المضادة ، فى الخريطة الاجتماعية لاتأتى من فراغ ، ولاتتم بطريقة سحرية ، وانما ترجع فى الاغلب الى ظروف ومؤثرات موضوعية – تاريخية وراهنة – يمكن الكشف عنها . ومن ثم فان من مهام الباحث ان يكشف عن مسارات التحول ، واتجاهاته ، والمنطق الذى يسير وفقه او القوانين التى يمكن استخلاصها فيما يتعلق بتفسير مسيرته .

ويذهب بعض المناطقة وفلاسفة العلم الى أن العلوم الاجتماعية – وعلم الاجتماع بخاصة – ليست الان فى وضع يسمح لها بأستخلاص قوانين يطمأن لسلامتها وكفاءتها .

ولكن ذلك لا يعنى – فى نظر آخرين – أنه مقدر للعلوم الاجتماعية ان تقف عند حدود وصف الظواهر ، ورصد الانتظامات الامبريقية التى تبدو بها ، مما يعنى الا تصل الى قوانين او ما يقترب منها . وفى اعتقاد هؤلاء أن أى جهد بحثى سيظل بدون قيمة كبيرة الى أن يحدد مسارات تحول الخريطة الاجتماعية لمصر ، وأدواته ، والقوى الاكثر من غيرها فاعلية فى تحريك المجتمع فى مرحلة معينة ، او فى ظل ظروف بالذات .

القضية الخامسة – من القضايا التى تثور عند دراسة الخريطة الاجتماعية لمصر – هى قضية الخصوصية او كون المجتمع المصرى مجتمعا تحكمه ظروف طبيعية وتاريخية متميزة. وقد اسهم فى طرح هذه القضية عدد قليل من الدارسين مصريين وأجانب. ولكن من أبرز من طرحها أنور عبد الملك وجمال حمدان، وعدد من الدارسين الذين تابعوها. ويعد طرح انور عبد الملك للقضية(١١) اقرب للغرض الذى نرمى اليه فى هذه الورقة، وعلى علاقة اوثق بالنظرية الاجتماعية.

يقول انور عبد الملك ان المجتمع المصرى ، بوصفه مجتمعا ثابتا (والوصف من عنده) ، تواجد على أرض مصر كما هى الآن – الوادى والدلتا – منذ نحو سبعة آلاف عام ، ووجد قبلها بما يقرب عشرة آلاف سنة فى صورة مجتمعات محلية فى شمال الوادى . وقد اقتضت الظروف ان يعيش المصريون فى بيئة جغرافية محاصرين بين الصحراوين فى الشرق والغرب ، والبحر المتوسط فى الشمال ، والشلالات فى الجنوب . واقتضى استعمال مياه النهر السيطرة على مجراه ، مما تطلب وجود من يستطيع أن يحفر القنوات ويبنى السدود ويقيم الجسور وينظم الرى والصرف والملاحة ، وهى وظائف لايقوم بها غير تنظيم مركزى موحد قوى .

ومن ناحية اخرى ، فان موقع مصر فى نقطة التقاء قارات ثلاث جعل منها منطقة عبور تجارى وحضارى وعسكرى ، وجعل منها بالتالى ارضا للغزو . وهذا مما كان يمكن أن يؤدى الى انتهاء الحضارة المصرية القديمة ، وذوبان الشعب المصرى فى شعوب أخرى ، مالم تكن هناك سلطة مركزية قادرة على الدفاع عن حدودة .

وترتب على كل هذه الظروف - فى نظر انور عبد الملك - وضع اقتضى ان تعيش مصر موحدة الى أبعد درجة ، وأن تكون سلطة الدولة المركزية الموحدة هى ضمان وجود مصر : فى مجال الانتاج لضمان استمرار الوجود البشرى ، وفى مجال الدفاع عن الوجود ضد الخطر الخارجى . وهى وحدة تجاوزت التنظيم السياسى لتشمل الوجدان والعقل . ولهذا كانت الوحدة ، او ذلك الرباط الجذرى بين شعب مصر ودولته ، وبين مصر وجيشها وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة . ولهذا فان تطور المجتمع المصرى - وفقا لهذا التحليل - لايهدف الى احلال طبقة اجتماعية محل اخرى ، وانما يهدف الى احلال جبهة من الطبقات والفئات الاجتماعية والتيارات الفكرية المختلفة محل جبهة اخرى .

أما القضية السادسة التى تواجه دراسة الخريطة الاجتماعية لمصر - فهى ترتبط بالمحددات والمؤشرات . فلما كنا نصور العناصر المختلفة للخريطة بمفاهيم تجريدية لا وجود لها فى الواقع الحى (ومن أبرزها الطبقة والشريحة والصفوة ، وماإليها) فان الوصول الى صياغة مقبولة علميا لهذه العناصر يتم من خلال ما يعرف فى البحث العلمى بالمحددات والمؤشرات ، وهى المعايير او القيم الموضوعية المتحققه او التى يمكن ان تتحقق ماديا ، التى تشكل مضمون او محتوى كل طبقة او شريحة ، او غيرهما .

فعلى سبيل المثال ، يمكن ان تدرك الطبقة من طريق ملكية او عدم ملكية الاشخاص للاصول الرأسمالية ، وسائل الانتاج مثلا . كأن نتفق على أن من يملك أصولا رأسمالية تتجاوز قيمتها مليون جنيه يعد من الرأسمالية الكبيرة ، وأن من لا يملك شيئا من الاصول الرأسمالية ، ويبيع قوة عمله مقابل أجر ، هو من الطبقة العاملة .

الا أن الامر ليس بالبساطة التى يبدو بها فى المثال السابق . وذلك لان التوجهات النظرية الرئيسية المختلفة (بل والمدارس والتيارات الفرعية داخل كل توجه) تعتمد على محددات ومؤشرات مختلفة فى التعريف الاجرائى للمفاهيم الاساسية التى تعتمد عليها . فعلى سبيل المثال ، يعتمد كثير من الماديين التاريخيين على محدد ملكية الاصول الرأسمالية فى التصنيف الطبقى للمجتمع ، وقد يختلفون فى المؤشرات التى يعتمدون عليها . وهذا مما يؤدى الى وجود صيغ عديدة للتصنيف الطبقى . أما

الوظيفيون ، فهم يعتمدون على مجموعة كبيرة من المحددات : كالدخل ، والمهنة ، والتعليم ، والاصل القرابى ، والمهابة الاجتماعية ، وأسلوب الحياة ، وغيرها ، فى تحديد شكل او صيغة التدرج الاجتماعى فى مجتمع محلى ما (قرية او مدينة) . وفى حين ينتهى الماديون التاريخيون الى تصنيف ثنائى للتكوين الطبقى للمجتمع القومى ، يقدم الوظيفيون قوائم بعشرات المستويات المتراتبة رأسيا ، والتكوينات المتوازية – أفقيا – لشكل التدرج الاجتماعى للمجتمع المحلى .[١٢] .

وهذا واحد من شواهد عدة على استحالة فصل قضية المحددات والمؤشرات عن قضية المنطلق النظرى ، وقد تكلمنا عنها فى فقرات سابقة .

ثالثا – وجهة نظر

وجد اعضاء هيئة بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، انفسهم فى موقف صعب حين واجهوا مشكلة اختيار الطريق التى تجرى فيه الدراسة ، او الافكار التى تنطلق على اساسها .

فمن ناحية أولى ، كان واضحا – بما لايدع مجالا للشك – ان التوجه المثالى الوضعى الوظيفى، والاساليب الامبريقية المتطرفة المختلفة المتفرعة عنه، غير قادرة على أن تخدم كمنطلق لدراسة الخريطة الاجتماعية لمصر. لأنها، من جهة اولى، تقوم على أساس مسلمات لاتقبل بها (ومن اهمها ان عناصر التكوين الاجتماعى هى عناصر طبيعية ، اى ترجع الى فروق فطرية ، وليست مشروطة بظروف الزمان والمكان) ولانها ، من جهة اخرى ، لاتتعرض للصيغة العامة للخريطة الاجتماعية لمصر بالشكل الذى نتصوره ، فهى تجزيئية ، تتناول وحدات صغيرة لا ترقى الى مستوى المجتمع القومى ولاتفيد دراستها فى تحليله .

ومن ناحية ثانية ، بان لهيئة البحث أن المنطلق المادى التاريخى – فى صوره الكلاسيكية بخاصة – ابعد من أن يقدم اداة تحليلية مقبولة جاهزة لفهم المجتمع المصرى . فعلى الرغم من سلامة بعض مسلماته الاساسية (ومن ابرزها فكرتا التاريخية بالنسبة للظواهر الاجتماعية ، والجدلية فى علاقة العوامل المؤثرة الظواهر) فانه يحتاج الى جهد ابداعى يقدم شيئا جديدا على أساسه ، لكى يفيد فى دراسة مجتمع معاصر كالمجتمع المصرى ، بخصوصيته وتعقده .

ومن ناحية ثالثة ، كشفت المناقشات والمداولات فى اجتماعات هيئة البحث عن أن اقتناعاتنا النظرية - كباحثين افرادا - بعيدة عن ان تكون متماثلة . وكان من غير الوارد أن نصر على توحيدها او تحقيق التماثل بينها .

لقد رأينا ان الانطلاق فى الدراسة من نقطة عدم نظرى أمر غير وارد ، وهو غير ممكن . كما وجدنا انه من غير المقبول ان نصر على التلفيق بين المنطلقين النظريين على نحو غير مسئول . فلم نشأ أن نأخذ بالاجراء التلفيقى الشائع المتمثل فى الجمع بين ما يبدو افضل العناصر فى الاتجاهين النظريين الرئيسيين ، فيما اسماه احدنا «سلة المفاهيم» . وذلك لاعتقادنا فى أن المفاهيم ليست نبتا شيطانيا قائما بذاته ، بحيث يمكن ان نجمع بين مفاهيم مختلفة بغض النظر عن أصولها ووظائفها . ففى تصورنا أن المفهوم يكتسب وظيفته ومضمونه وكفاءته من الاطار النظرى الذى ينشأ ويتطور فيه .(١٣) .

وقد وجدنا فى أعمال كثيرة اجريت فى مجتمعات العالم الثالث او حولها ، وبخاصة ما أجرى فى امريكا اللاتينية وغرب افريقيا والهند ، نماذج جيدة وجادة لمحاولة الابداع او تجاوز حدود المادية التاريخية فى صورتها الكلاسيكية . فاخترنا أن نجرب دراسة التكوين الطبقى فى المجتمع المصرى مستفيدين من كل هذه الدراسات . على أن نستكمل دراسة عناصر الخريطة الاجتماعية الاخرى - الشرائح والصفوات والتنظيمات والجماعات وغيرها - بالافادة من الاجتهادات غير المادية التاريخية .

بعبارة اخرى ، اخترنا ان نتحرك فى اطار عام مرن بعض الشيء ، يمكننا من جمع مادة ميدانية تسمح لنا باختيار مقولات نظرية مختلفة . ومن امثلة ذلك : هل يتمثل التكوين الاجتماعى لقرية او مدينة مصرية معينة فى حالة استقطاب بين طبقتين اساسيتين بينهما شرائح وسيطة ، او ان الامر اكثر تعقيدا ، بحيث يلزم ان نقول بتعدد التكوينات الاجتماعية الى حد ربما يقترب من مقوله «الفسيفسائية» . أو أن الامر بين هذا وذاك . وكمثال آخر : هل تصلح مقولات من نوع «نمط الانتاج الاسيوى» أو «نمط الانتاج الشرقى» أو «نمط الانتاج الاستعمارى او الكولونيالى» او ماالیها ، أدوات لتفسير حالة المجتمع المصرى المعاصر . لقد جرت محاولات عديدة لتفسير واقع المجتمع المصرى وتطوره فى مراحل تاريخية متباينة ، ولكنها لم تتفق على شيء واحد . فالى حد يدعم الواقع المصرى الراهن مثل تلك المقولات .

لقد حرصنا ، وسنظل على الدوام حريصين ، على الا يجيء جهدنا ، وما يترتب عليه من نتائج ، مغايرا لجهود المستشرقين الاوربيين - غربيين كانوا أو شرقيين وليس هذا عن تقليل من شأن هذه الجهود على الاطلاق ، او انكار لما فى بعضها من العمق والقيمة ، ولكن عن اعتقاد بأن منطلقات اصحابها النظرية ، وما تهدف اليه جهودهم ، قد يتفق مع منطلقاتنا وما نرمى الى بلوغه من اهداف .

ولكن هذا لا يعنى البته اننا نرى الفكر الغريب عنا - والاوربى الغربى بخاصة - معاديا لنا ضارا بنا بل اننا لا يصح فى ان نتورط فى وضعه فى سلة واحدة ، وألا نلتفت الى ضرورة التمييز بين صور ومدارس مختلفه منه ، بعضها خصب ومفيد . كما أن البحث عن طريق خاص للتفكير المستقل ، لايصح ان يقودنا الى ان ننكر قيمة كل فكر اجنبى وننطلق من نقطة الصفر .

وفى هذا الصدد ترد فكرة تردد طرحها - بشيء من الالحاح - فى السنوات الاخيرة من المفكرين المعنيين بخلق مايسمونه «دراسات اجتماعية عربية» وتتلخص هذه الفكرة فى تبنى المنطلق الفكرى الاسلامى كبديل للتوجهين النظريين الرئيسيين الوافدين (المادية التاريخية والوظيفية) وهما فى نظرهم قاصران ومعاديان لنا وضاران بنا . وقد وردت الفكرة فى اعمال عدد من الكتاب المصريين ، الا ان الصياغة الادق والاشمل لها تلك التى قدمها عادل حسين .(١٤) .

ومع التسليم بعدد من انتقادات عادل حسين للفكر العالمى ، او النظريات الاجتماعية الاوربية الغربية ، وبدون الدخول فى نقاش طويل لقضية المنطلق الفكرى الاسلامى (ليس لانها لا تستحق وانما لان هنا ليس مكانه) يمكن ان نقول انه - هذا المنطلق - ما زال غير مقنع . وذلك لاسباب كثيرة ، ربما كان أبرزها أنه لا يقدم نسقا متكاملا من المسلمات والمفاهيم والمناهج وأدوات البحث واجراءات يمكن ان تحل محل الانساق الشائعة الان . أو ، بعبارة اخرى ، ليس هناك منهج جاهز ، يسمى المنهج الإسلامى ، قابل للتشغيل فورا .

نحن لاننكر ضرورة - وجدوى - الافادة من تراثنا العربى فى الوصول الى «طريق مستقل» للتفكير . ولكن علينا ألاننسى ان التراث العربى الكلاسيكى يعكس ويحلل واقعا مشروطا بظروف نوعية ومستوى تطور خاص ، يختلف اختلافا جذريا عن الواقع الذى أتت به التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى العصر الحديث . هذا

من جهة . ومن جهة اخرى ، فان «الملائم» من تراثنا العربى فى التعامل مع واقعنا الراهن بكفاءة لم يكتشف بعد ، فنحن – فى هذا الصدد – لم نتجاوز مرحلة الشرح الكسول ، فى أحسن الحالات .

وبالنسبة لدرجة تعقد التكوين الاجتماعى المصرى ، نجد من الصعب قبول فكرة انه يتكون من طبقتين اثنتين ، مع وجود عدد من الشرائح الوسطى ، وهو التصور الذى تقول به المادية التاريخية الكلاسيكية وذلك لان التكوين الاجتماعى المصرى تعرض لظروف خاصة – أشرنا الى بعضها حين تكلمنا عن درجة تعقده – ونضيف اليها هنا اجهاض عمليات التحديث وتشويه التكوين الطبقى ، اللذين ترتبا على تبعية مصر للنظام الرأسمالى العالمى . وهذا مما افرز واقعا اكثر تنوعا وتمايزا عن ذلك الذى عرفته او تعرفه الان المجتمعات الاوربية الغربية . وما نتوقعه هو أن يحتوى التكوين الاجتماعى المصرى على تكوينات اكثر من الطبقتين اللتين تقول بهما المادية التاريخية . بل اننا نتوقع ان تكون الطبقات التى يضمها التكوين الاجتماعى المصرى من انواع او ذات ملامح تميزها عن تلك التى يصورها التراث الاوربى الغربى .

الا ان القول بتعقد التكوين الاجتماعى المصرى وتنوعه لا يعنى اننا نتصوره «فسيفسائيا» أى يضم عددا كبيرا من التكوينات التى لا يمكن جمعها فى تصنيف بسيط واحد . وذلك لأننا نميل الى التمييز فى التكوينات الاجتماعية بين ما هو رئيسى او جوهرى ومؤثر او حاكم من جهة ، وما هو فرعى او ثانوى وغير مؤثر ولا حاكم من جهة اخرى .

أما ما هى ، على سبيل التقريب ، قائمة الطبقات والشرائح والتنظيمات ، وغيرها ، التى يضمها التكوين الاجتماعى المصرى فهذا يتوقف على الاستقرار على المحددات والمؤشرات التى سنعتمد عليها فى «قراءة» الواقع .

أما «الانتقالية» التى يوصف بها وضع التكوين الاجتماعى المصرى ، فاننا نراها نسبية ومؤقته . فاذا كان تعاصر أنماط الانتاج ، او تداخل مراحل التحول الاقتصادى والاجتماعى ، هو حقيقة تسندها شواهد واقعية عديدة ، فان ذلك لا يعنى انه لا يوجد نمط انتاج سائد او غالب وانماط انتاج اخرى ثانوية او هامشية واقل تأثيرا .

ومن ناحية اخرى ، لاسبيل الى انكار تأثر التكوين الاجتماعى المصرى بدرجة واضحة ، وفى حالات كثيرة ، بعوامل من مستوى البنية الفوقية – بحسب تصور الماديين التاريخيين – مثل الفاعلية السياسية ، والطائفية ، والقرابة ، وما اليها . وان كان هذا مما لا يطعن فى قوة الادلة او الشواهد الواقعية الكثيرة على أن للاساس الاقتصادى دورا رئيسيا فى معظم الحالات .

والمهم هو ان نبين كيف تتفاعل العوامل المؤثرة بطريقة جدلية ، فى حالات بالذات وفى سياقات مختلفة فاقرارنا بوجود درجة من الانتقالية فى التكوين الاجتماعى المصرى لا يتعارض مع القول بوجود تكوين اجتماعى ذى ملامح متميزة يمكن رصدها عن طريق ملاحظة الواقع .

وهذا ينقلنا الى مشكلة تفسير التحول الاقتصادى والاجتماعى . وابتداء نحن نقر بأن فى ظروف المجتمع المصرى الحديث والمعاصر من عوامل التميز والخصوصية ما يجعل من غير المقبول أن نطبق عليه مقولات «مراحل تطور المجتمع المصرى» التى شاعت او تشيع الآن فى الادبيات الاوربية الغربية ، الراديكالية والمحافظة على حد سو اء . بل اننا نتجاوز ذلك الى القول بان تطبيق مثل هذه المقولات على حالة المجتمع المتخلف ، ومصر كمثال ، تطبيقا آليا جامدا ، هو امر ينطوى على اساءة الى تلك المقولات ذاتها وتعسف فى استخدامها .

ولكل قبول هذا الموقف على اطلاقه قد يعود الى موقف «لا ادرى» نكتفى فيه بوصف الواقع الذى نعيشه ، على نحو ما تفعل الدراسات ذات المنحى الامبريقى المتطرف ، او نقف عند رصد الانتظامات الامبريقية التى تبدو بها الظواهر كما تفعل فئة اخرى من الدراسات . والاجراءان غير مقبولين ، لانهما لايقدمان علما حقيقيا فضلا عن انهما لا يساعدان فى تحقيق الاهداف التى نتوخاها فى دراستنا ، وهى خدمة قضية تجاوز التخلف وتحقيق التقدم .

ومع الاقرار بان العلوم الاجتماعية لا تستطيع فى وضعها الراهن ولا فى المستقبل القريب ، ان تصل الى شىء يقترب من القوانين التى تعرفها العلوم الطبيعية وعلوم الحياة – وهى ليست ابدا حقائق مطلقة عامة – فان من المهم أن نحرص على الكشف عن المنطق الذى يحكم التحول الاقتصادى والاجتماعى ، مادمنا ننطلق من التسليم

بأن التحول لا يسير عشوائيا او بالصدفة البحته . اما كون ما ننتهى اليه مجرد تعميمات او احكام او قوانين نسبية من الدرجة الثانية ، فهذا امر مقبول فى المرحلة الراهنة ، على اساس أنه خطوة على طريق الكشف عن قوانين بالمعنى الدقيق للمفهوم . هذا امر لا غنى عنه لتفسير ما حدث فى الماضى ، وفهم الحاضر ، وتصور ما قد يحدث فى المستقبل ، ربما فى سيناريوهات عدة .

ثم هناك قضية الخصوصية . والامر الذى لا شك فيه هو أنه اذا كان كل مجتمع بشرى يتفق مع المجتمعات الاخرى فيما يسمى «بالعموميات الحضارية» ، فان لكل مجتمع خصائص مميزة تتمثل فيما يعرفه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية «بالنوعيات» او «الخصوصيات الحضارية» . ومن هنا فان الافادة من قوانين التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تتردد فى الادبيات الاوربية الغربية وهى عملية مشروعة تماما ، لا يصح أن تذهب الى حد اغفال الملامح النوعية للمجتمع المصرى .

ولكن من المهم ايضا – كما ذهب محمود امين العالم [١٥] الا نتناول قضية الخصوصية على اطلاقها ، لان فى هذا اهدارا لقيمة القضية وطمسا لطبيعتها . وانما يلزم ان نبحث فى نوعية الخصوصية او هويتها .

واذا عدنا الى طرح أنور عبد الملك لقضية الخصوصية بالنسبة للمجتمع المصرى ، وجدناه يركز على العناصر الاتية :

أ – طبيعة مصر النهرية ، وموقعها الجغرافى الاستراتيجى .
ب – اهمية السلطة المركزية ، والدور الحيوى للجيش .
جـ – الضرورة التى تفرضها ظروف موضوعية كثيرة – لما أسماه الجبهة الوطنية بين الطبقات والشرائح والتنظيمات والجماعات .

مانود ان نؤكد عليه هو ان تصور أنور عبد الملك لعناصر خصوصية مصر يتعارض – فى الاساس – مع تصورنا – لفكرتى «العموميات» و «الخصوصيات» الحضارية . فمع الاقرار بأهمية الطبيعة الجغرافية والظروف الجيوبولوتيكية ، فانها مجرد امكانات تستغل ويساء استغلالها بصور شتى ، وهى تمثل مادة للفعل البشرى ، وليست معطيات غير قابلة للتشكيل .

أما السلطة المركزية فان أهميتها لاتعنى البتة القبول بأى شكل من اشكالها - فالاهم فى الامر هو مضمون السلطة ، وتوجهاتها ، والمصالح التى تحرص على حمايتها وأسلوبها فى العمل العام .

واذا كانت الجبهةالوطنية ضرورة تفرضها الظروف فى مراحل الكفاح من أجل الاستقلال او تحرير التراب الوطنى ، فان مهام تحقيق الثورة الاجتماعية بعد الاستقلال تطرح اشكالية الاهداف التى يلزم أن تسعى الجبهة لتحقيقها ، بل انها تثير شكوكا فى امكان اتفاق طبقات متناقضة المصالح بالضرورة على امر حيوى فى صدد الثورة الاجتماعية .

وبالنسبةلمصر ، بصفة خاصة ، وعديدة من دول العالم الثالث وبعض الدول المتقدمة ايضا ، ينطوى دور الدولة او جهاز الحكم - مؤسسة الرئاسة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتنظيمات السياسية - على مشكلات نظرية ومنهجية واجرائية خطيرة عديدة .

فمن ناحية اولى ، ثار منذ مدة جدال - لم تساعد المناقشات الحادة المتصلة على التقليل من سخونته - حول الاجابة عن سؤال مهم : هو الى اى حد يمكن ان يكون جهاز الدولة مستقلا عن الطبقات - او الشرائح ، والنخب والجماعات ، او غيرها - الاجتماعية ، ويتصرف كحكم محايد ، والى اى مدى ينحاز لبعضها ويعمل فى خدمته او لخدمته .

ومن ناحية اخرى ، تتزايد يوما بعد يوم الشواهد على فاعلية جهاز الدولة فى التأثير فى التكوين الطبقى ، بالاسهام فى خلق تكوينات اجتماعية معينة والعمل على تعويق ظهور تكوينات أخرى او تبلورها .

وفى حالة مصر بالذات ، وبصفة خاصة فى المرحلتين الاخيرتين (١٩٥٢ - ١٩٦٧ ، و١٩٦٧ - اواخر الثمانينات) من المراحل الثلاث التى تغطيها دراستنا (والاولى هى من اوائل الثلاثينيات حتى ١٩٥٢) ، قام جهاز الدولة بدور حاسم فى تشكيل الخريطة الاجتماعية للبلاد .

ففى المرحلة الاولى من ثورة يوليو ١٩٥٢ (يوليو ١٩٥٢ حتى ١٩٦٧) ، رفعت شعارات «تصفية الاقطاع» و «القضاء على سلطة رأس المال المستغل» و «تذويب

الفوارق بين الطبقات» و «تحقيق سلطة تحالف قوى الشعب العاملة» و «التحول الاشتراكى» وغيرها . وسار جهاز الدولة خطوات على طريق ما تصوره تطبيقا لتلك الشعارات . وكان من اهم ما اتخذ من اجراءات : (على سبيل المثال ، لا الحصر)

أ - اصدار عدد من قوانين «الاصلاح الزراعى» التى وضعت حدا اقصى منخفضا لملكية الارض الزراعية ، صادرت ما كان يزيد عنه لدى «كبار الملاك» ووزعت الجانب الاكبر مما صودر على المعدمين وصغار الحائزين فى الريف .

ب -خلق قطاع «رأسمالية الدولة» ، عن طريق تأميم عدد كبير من المنشآت والمشروعات الاقتصادية - الصناعية ، والتجارية ، والمالية ، وغيرها وكذلك بانشاء مشروعات جديدة من جانب الدولة ، وادارته بما سمى «القطاع العام» .

جـ -احتواء الحركة العمالية (والنقابية بعامة) والسيطرة عليها ،والحيلولة دون ظهور او تبلور طبقة عاملة حقيقية (وان كان هذا لا ينفى ان العمال قد نالوا عددا من المكاسب الثانوية) واعتمد جهاز الدولة فى تحقيق اغراضه هنا على آليات بالغة الفعالية عديدة ، تتراوح بين الترهيب - الارهاب - والترغيب والتملق (سندها بتزييف الوعى) .

د - تطبيق مجانية التعليم فى جميع مراحله وتبنى سياسة التزام الدولة بتعيين خريجى الجامعة . وما ادى اليه هذان الاجراءان من تنشيط عملية الحراك الاجتماعى .

وفى المرحلة الثانية من الثورة ، والتى بدأت فى اواخر الستينيات واستمرت حتى الان ، وبعد تغييرات جذرية فى جهاز الحكم (مؤسسة الرئاسة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمنظمات السياسية) وتوجهاته ، تراجعت الدولة او ارتدت - بشكل غير صريح وتدريجى - عن معظم التوجهات التى اختارتها فى المرحلة السابقة ، وعادت - باجراءات تشريعية وتنفيذية واسعة المدى بعيدة التأثير - الى صورة من صور «الاقتصاد الرأسمالى التقليدى» بدون الحد الادنى من الضوابط او حتى الضمانات الاجتماعية ، وهى ما اسمى «سياسة الانفتاح الاقتصادى» من باب التغطية . وهى السياسة التى اطلقت العنان لقوى السوق (وتسببت فى تشويه - بالغ فى نظرنا - للتكوين الاجتماعى المصرى) .

وساعدت عوامل عدة على ان تنشأ تركيبة اجتماعية جديدة تسود فيها عناصر ، يوصم بعضها بالطفيلية والكومبرادورية (وهى أمور استثارت مناقشات ساخنة وخلافات حادة) ومن ابرز هذه العوامل :

أ - شراسة اصحاب الاعمال الذين «اضيروا من جراء قوانين الاصلاح الزراعى والتأميم ، واصرارهم - على مايبدو - ليس على استعادة ما فقدوه فقط وانما تعويض ما ضاع منهم ، والانتقام ايضا .

ب -فساد بعض عناصر جهاز الحكم ، وعدم ترددهم فى تسخير جهاز الدولة لخدمة مصالح القوى الطفيلية والكومبرادورية .

جـ -عمل بعض القوى الاجنبية على دعم العناصر الكومبرادورية فى التشكيلة الاجتماعية المصرية ، ودعم جهودها فى تحقيق ما تسعى اليه . وتستعين القوى الاجنبية فى ذلك بقدرتها على سد الحاجة الملحة للبلاد الى مواد حيوية ، كالطعام والسلاح وغيرها ، ونفذوها من خلال الشركات متعددة الجنسية ، وبفضل عمليات الاختراق الثقافى والتآمر .

اما بالنسبة للمحددات والمؤشرات ، فان التعقد فى أمرها لا يقتصر على انها تتباين باختلاف المنطلقات النظرية للباحثين التى ترتبط بتغاير انحيازاتهم الاجتماعية وانتماءاتهم الايديولوجية . وانما هو يظهر فى ابعاد اخطر . فعلى سبيل المثال ، يميز الماديون التاريخيون - الكلاسيكيون والمحدثون على حد سواء بين مايسمونه «الطبقة فى ذاتها» أى الطبقة حين يتوافر الحد الادنى من الشروط الموضوعية اللازمة لوجودها و «الطبقة لذاتها» ، اى الطبقة التى تتجاوز حدود الوجود الموضوعى ، وتكتسب وعيا يكون اساس فاعلية فى المجال الاجتماعى ، وسياسية فى المحل الاول . وبهذا يدخل فى تمييز الطبقات الاجتماعية ، اهم عناصر التكوين الاجتماعى او الخريطة الاجتماعية ، عاملان جديدان هما الوعى والفاعلية .

ولقد اوردنا فى فقرات سابقة عددا من الظروف النوعية المتميزة التى توجد فيها الخريطة الاجتماعية لمصر ، وهى تحد - كثيرا - من نشوء الوعى وتطوره لدى بعض الطبقات ، وتقلل من فاعليتها السياسية . ويمكن ان نضيف اليها التأثير العميق للادوات الثقافية التى تملكها السلطة (وهى لاتتورع عن استخدام الدين فى تحقيق اهدافها فى تشكيل الوعى للناس ، بل ان الامر تجاوز التاثيرات ذات الاصوال المحلية

ليشمل تأثيرات ونتائج الاختراق الثقافى الاجنبى . ولهذا ، وغيره ، يصبح الوعى الاجتماعى والفاعلية السياسية وبخاصة بالنسبة للطبقات العاملة والدنيا ، غير واردين بالصورة التى تعرفهما به المجتمعات الاوربية الغربية .(١٦) .

ومعنى هذا كله ان الافادة من التراث العالمى فى مجال المحددات والمؤشرات تقف دونها صعوبات وعقبات ومحاذير كثيرة . فاذا اضفنا الى هذا عدم وجود تراث محلى فى الموضوع يستند الى رؤى نظرية واضحة وجهود بحثية جادة ، نستطيع أن ندرك مدى المشقة والمشكلات التى تنطوى عليها دراسة جادة للخريطة الاجتماعية لمصر .

ذكرنا اننا نمهد لبحث الخريطة الاجتماعية لمصر بدراسة استطلاعية للخريطة الاجتماعية لقرية مصرية . والهدف من هذه الدراسة هو أن تكون نموذجا مصغرا لبحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، وأن تؤدى وظيفة «معمل التجارب» الذى تختبر فيه هيئة البحث مدى سلامة توجهاته ومقولاته وفروضه وطرائقه . فهى ليست دراسة تقليدية لقرية مصرية ، وانما هى دراسة يراد منها أن تكون مصدرا للتنوير والالهام والقدرة على الاختيار بين بدائل (وهذا مما يفرض قيودا على حدودها) . وبهذا نخضع اقتناعاتنا واختياراتنا النظرية والمنهجية لاختبار واقعى ، ونديز حوارا بين الفكر والواقع الحى .

وقد تم اختيار قرية اخطاب (مركز أجا ، محافظة الدقهلية) مجالا للدراسة . وكان ذلك على أساس محكات تسمح بأن تكون القرية قريبة من النمطية بالنسبة للريف المصرى . وهى : أن تكون قرية أما ، وقديمة ، وسكانها بين خمسة آلاف وعشرة آلاف نسمة ، وزمامها بين ألف وألف وخمسائة فدان ، وعلى درجة واضحة من التباين فى توزيع الملكية والحيازة ، وأن يتسم النشاط الانتاجى بالتنوع ، وأن تكون مصدرة للعمالة للدول العربية ، والا تكون قد درست كثيرا ، وأن توجد فى موقع يسهل التردد عليه .

ومن ابعاد الواقع الاجتماعية للقرية المختارة التى ستدرس ، والفروض والمقولات التى تسعى الدراسة الى اختبارها ، مجموعة خاصة بالنسق الاقتصادى (فى القطاعات الثلاثة ، وأنماط الانتاج ، والوزن النسبى الذى يمكن ان يعطى لكل منها ، وطبيعة

العلاقات بينها) ، وأخرى خاصة بالنسق او الانساق غير الاقتصادية (الوعى الطبقى ، والوعى غير الطبقى ، والمشاركة فى السلطة ، وما اليها) ، وثالثة خاصة بالحراك الاجتماعى وآلياته ، ورابعة ، وأخيرة ، خاصة بالتغير الاجتماعى وآلياته .

وسوف تنطلق الدراسة من اعداد تصور أولى لتصنيف الانشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية المختلفة فى القرية ، والعلاقات بينها ، وتوزيع سكان القرية عليها فى ضوء التشابهات والتمايزات . وسيجرى التصنيف على أساس المعلومات المتاحة عن القرية من جهة ، والتصورات التى لدى هيئة البحث من واقع الخبرة والمعلومات عن المجتمع المصرى من جهة اخرى . وفى خطوة ثالثة ، سيتم اعداد تصور لكيفية تركيب الخريطة الاجتماعية للقرية ، والوقوف على قسماتها الرئيسية ، وكيفية تشكلها .

وقد انتهت هيئة البحث من اقرار خطة الدراسة الاستطلاعية للقرية ، وتقوم الان بتحويلها الى خطة اجرائية ، وفى الوقت نفسه يجرى اعداد «ملف للمعلومات الاساسية للقرية» (المعلومات الاولية العامة ، وتاريخ القرية ، واقتصاد القرية ، والمؤسسات السياسية وتوزيع القوة ، والمؤسسات الاخرى ، والشباب والمرأة ، وغيرها) تمهيدا لاجراء الدراسة الاستطلاعية على النحو الذى اشرنا اليه .

خاتمـــة

لاندعى بأن التصور الذى طرحناه لاسلوب الدراسة الخريطة الاجتماعية لمصر - والذى استعرضنا اهم معالمه فى القسم الاول من هذه الورقة - هو بالضرورة الاسلوب الصحيح الوحيد . فهناك رؤى بديلة كثيرة يمكن طرحها . وهى تتغاير باختلاف انحيازات الباحثين الاجتماعيين وانتماءاتهم الايديولوجية ، والفلسفات التى تكمن فى خلفية نشاطهم الفكرى . التصور الذى طرحناه بدا لنا ملائما فى ضوء الاهداف التى نتوخاها من البحث ، ومتمشيا مع مسلماتنا الفلسفية . ويبقى ان يثبت أنه كفء فى التطبيق .

ومن ناحية اخرى ، فان وجهة نظرنا فى القضايا والمشكلات التى يواجهها من يتصدون لدراسة موضوعنا او موضوعات قريبة منه اوشبيهة به - وهى القضايا التى ناقشناها فى القسم الثانى من الورقة - نقول أننا لا نظن ان وجهة نظرنا تلك - التى عرضناها فى القسم الثالث من الورقة - ليست هى وحدها السليمة بالضرورة . وانما تتفق مع التصور الذى طرحناه لاسلوب الدراسة ، وقادرة اكثر من غيرها على مساعدتنا فى تحقيق مانرمى اليه من الدراسة .

ولهذا فان ملائمة اى عنصر من عناصر خطة البحث لا يصح أن تتحدد فى عزلة من التصور العام للخطة ، كما ان كفاءة اى اجراء لا تناقش فى حدود اناقته الشكلية ، وانما من حيث قدرته على تحقيق الاهداف .

الهوامش والمراجع

١ - اشترك مع هيئة البحث في اعداد خطته او التعليق عليها اوانجاز المهام البحثية التى تم الانتهاء منها حتى الآن عدد كبير من الخبراء من تخصصات مختلفة ، نذكر منهم ، بحسب الترتيب الهجائى ، الاساتذه الدكاترة : احمد صادق سعد ، واحمد عبد الله ، واسماعيل صبرى عبد الله ، والسيد يس ، وجلال احمد امين وجهاد عبدالملك عوده ، وحامد عمار ، وسيد عويس ، وطه عبد العليم طه ، وعادل غنيم وعفاف اسماعيل ، ومحمد السيد سعيد ، ومحمود عودة ، ونادر فرجانى ، ونادية رمسيس فرح (وان كانوا ليسوا مسئولين بالضرورة عن التخطيط النهائى للبحث او سير العمل فيه او نتائجه) .

٢ - لتفصيلات ذلك ، انظر ، عبد الباسط عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر : عرض نقدى للدراسات المحلية ، تحت الطبع .

٣ - بيان هذه الاوراق كالاتى :

أ - أحمد عبد الله وعزت حجازى (محرارن) ، ندوه حول الاطار النظرى وبعض المسائل الأجرائية لرسم الخريطة الاجتماعية لمسر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الأول (يناير ١٩٨٧) ص ص ٣ - ٤٥ .

ب - محمد السيد السعيد ، معايير وعمليات التكوين الطبقى : مع اشارة لحالة المجتمع المتخلف ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثانى (مايو ١٩٨٧) ، ص ص ٣ - ٤٤ .

جـ - عبد الباسط محمد عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر ، عرض نقدى للدراسات المحلية ، تحت الطبع .

د - طه عبد العليم طه وعفاف اسماعيل ، تطور البنية الاجتماعية (الاقتصادية والطبقية) للبدان النامية : فى ضوء المادية التاريخية والاستشراق السوفيتى ، تحت الطبع .

هـ - عبد الباسط محمد عبد المعطى واخرون ، مفاهيم اساسية فى التحليل الاجتماعى ، المجلد الاول ، تحت الطبع .

و - ابراهيم العيسوى وأحمد صادق سعد وعزت حجازى ، دراسات فى المداخل الرئيسية للتحليل الاجتماعى ، تحت الطبع .

ز - مها جمال الدين عز ، ببليوجرافية الرسائل الجامعية فى علم الاجتماع ، تحت الطبع .

ح - ابراهيم حسن العيسوى ، مشروع الدراسة الاستطلاعية للخريطة الاجتماعية فى قرية مصرية .

٤ - ومن الاوراق التى يجرى العمل فيها ، ويؤمل الانتهاء من اعدادها قبل نهاية ديسمبر ١٩٨٧ :

أ - جهاد عودة ، دراسات التكوين الاجتماعى لمصر : عرض نقدى للدراسات الاجنبية .

ب - ملك الحسينى زعلوك ، دراسات التكوين الاجتماعى للوطن العربى .

جـ - هانى ابراهيم شكر الله ، دراسات التكوين الاجتماعى لمجتمعات العالم الثالث .

٥ - انظر عبدالله وحجازى ، مرجع سبق ذكره .

٦ - استعراض تحليلى نقدى لاهم الدراسات المحلية الحديثة فى هذا الصدد ، انظر عبد المعطى ، مرجع سبق ذكره . (وثمة اشارات متناثرة لجوانب مختلفة من التكوين الاجتماعى المصرى فى كتابات عبد الرحمن الجبرتى ، وكتاب «وصف مصر» الذى حرره العلماء المرافقون للحملة الفرنسية على البلاد ١٧٩٨ - ١٨٠٢ ، وأعمال على مبارك ، وآخرين ممن اتوا قبل دخول العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعى الى مصر) .

٧ - انظر ، على سبيل المثال ، المرجع نفسه ، مواضع مختلفة .
وعزت حجازى ، الازمة الراهنة لعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، فى محمد عزت حجازى وآخرون ، نحو علم اجتماع عربى : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت ، مركز لدراسات الوحده العربية ، ١٩٨٦ . ص ص ١٣ - ٤٤ .

٨ – وقد اقتضى هذا منا ان نخصص بعض الجهد لمحاولة ازالة الغموض من حول المفاهيم الاساسية فى التحليل الاجتماعى ، وهو جهد ستظهر نتائجه – منشورة – تباعا . (انظر قائمة الاعمال التى تم انجازها ، فى هامش رقم ٣) .

٩ – لمزيد من التفصيلات ، انظر بحث الخريطة الاجتماعية لمصر ، هيئة البحث ، خطة البحث ، ديسمبر ١٩٨٥ . غير منشورة .

١٠ – راجع اوراق البحث المختلفة التى تمخض عنها العمل فى المرحلة الاولى من البحث . وقد اشرنا اليها فى التمهيد لهذه الورقة .

١١ –لتفصيلات حول كل من الاتجاهين ، انظر ، مثلا ، العيسوى وسعد وحجازى ، مرجع سبق ذكره .

١٢ –أنور عبد الملك ، الخصوصية والاصالة ، اعمال ندوة ازمة التطور الحضارى فى الوطن العربى ، الكويت ، جمعية الخريجين وجامعة الكويت ، ١٩٧٥ . ص ص ١٩٣ – ٢٠١ .

١٣ –لادراك دور اختلاف المحددات والمؤشرات فى تعدد نماذج التصنيف الطبقى او صور التدرج الاجتماعى للمجتمع المصرى ، انظر ، مثلا ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨٠ ، مجلد التدرج الاجتماعى ، القاهرة ، المركز ٠٠٠٠ ، ١٩٨٥ .

١٤ –لمناقشات مهمة حول هذه النقطة ، انظر ، مثلا ، عبدالله وحجازى ، مرجع سبق ذكره .

١٥ –عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية : قاصرة ومعادية ، اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ ، ٢٤٣ – ٢٧٦ .

١٦ –محمود امين العالم ، تعليق على بحث الخصوصية والاصالة للدكتور انور عبد الملك ، اعمال ندوة ازمة التطور .. ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٩ – ٢٢١ .

١٧ –انظر ، مثلا ، سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ومحمد فرج ، الدولة وتشكيل الوعى الاجتماعى : دراسة فى الدور الايديولوجى للدولة ، قضايا فكرية (القاهرة) الكتاب الاول (يوليو ١٩٨٥) ص ص ١٣٩ – ١٥٩ .

استراتيجية التنمية العمرانية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠
مع أشارة خاصة لتجربة المدن الجديدة

محمد فتحى صقر(★)

أولا – حجم المشكله العمرانية وابعادها الاقتصادية :

يعانى الاقتصاد المصرى – شأنه فى ذلك شأن العديد من الاقتصاديات النامية – من مجموعة اختلالات هيكلية توهن بنيانه الانتاجى وتعرقل انطلاقه فى معراج النمو الذاتى ، ومن ابرز هذه الاختلالات واكثرها فداحه الاختلال القائم بين حجم المجتمع السكانى والمساحه الارضيه المستغله . ففى خلال الفترة ١٨٩٧ – ١٩٧٦ ، حقق النمو السكانى طفره كبيره بلغت حوالى ٣٠٠٪ فى حين لم يتجاوز التغير الذى طرأ على المساحة السكانية ٥٢٪ والمساحه الزراعيه والمحصوليه ٢٤٪ ، و٥٧٪ على التوالى[١] . ويكفى الاشارة الى ان الاعداد السكانية الغفيرة ، التى ناهزت خمسين مليونا فى الوقت الحاضر ، وتزداد بأكثر من مليون نسمة كل عام ، مازالت تشغل مساحة لاتتعدى ٤٪ من المساحة الكلية ، ومازالت تستمد قوتها من زراعة ٦ مليون فدان – ان لم يكن اقل – كما كان الحال منذ اكثر من نصف قرن .

وقد تمخض هذا النمو السكانى السريع مع محدودية المسطحات المأهولة عمرانيا عن ارتفاع مطرد فى الكثافة السكانية بلغت ٧٢٦,١ نسمة فى الكيلو متر المربع عام ١٩٧٦ ، مقابل ٢٧٥,٨ نسمة فى الكيلو متر المربع فى بداية هذا القرن تقريبا (١٨٩٧)[٢] بل وصلت الكثافة فى بعض المناطق الآهلة بالسكان فى الدلتا الى نحو ١٦٧٢ فرد/ كم[٣] ، وهى من اعلى الكثافات فى العالم وستواصل ارتفاعها مع تزايد السكان والذى يقدر عددهم بنحو ٦٧,٥ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ .

ومن ناحية اخرى ، اسفر هذا عن انخفاض مستمر فى نصيب الفرد من المساحة الزراعية والمساحة المحصولية من ٠,٥٣ ، ٠,٧١ فدان على التوالى عام ١٨٩٧ ، الى ٠,٣١ ، ٠,٤٨ فدان عام ١٩٤٧ ، ثم الى ٠,١٥ ، ٠,٢٩ فدان عام ١٩٧٦[٤] وبفرض ثبات المساحة ، فان نصيب الفرد سينخفض الى ٠,٠٨ ، ٠,١٥ فدان على

(★) دكتوراه فى الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

التوالى عام ٢٠٠٠ وقد ادت عوامل الطرد – جنبا الى جنب مع عوامل الجذب – الى ازدياد تدفق حركة السكان من الريف الى المدن ولاسيما المراكز الحضرية الهامة ، حيث تشير الاحصاءات الى ارتفاع نصيب سكان الحضر من جملة السكان من ١٩٪ عام ١٩٠٧ الى ٤٤٪ عام ١٩٧٦[٥] ، ومن المتوقع ان ترتفع النسبة الى مايقرب من ٥٥٪ – وربما اكثر – بحلول عام ٢٠٠٠ . واذا ما استمرت معدلات التحضر الحالية مستقبلا ، فقد يصل سكان الحضر الى نحو ٣٧ مليون نسمة فى نهاية القرن الحالى ، وهو ما يعنى زيادة قدرها ٢١ مليون فرد تقريبا عن عام ١٩٧٦ ، الامر الذى يثير مشكلة الاستيعاب العمرانى والاقتصادى لهذه الاعداد الكبيرة ، وكذا مشكلة التوزيع المكانى او الحيزى للتجمعات البشرية .

وتتجلى خطورة الامر ، بصفة خاصة ، اذا ما نظرنا الى المشكلة العمرانية فى اطار هدف الحفاظ على الاراضى الزراعية . فالملاحظ ان الزحف العمرانى يأكل ما يقرب من ٦٠ الف فدان سنويا ، فى حين ان المساحة المستصلحة خلال الفترة ٦٧ – ٨٣ لايتجاوز معدلها السنوى ١٧ الف فدان[٦] ، ومن المقدر ان يبتلع العمران مايزيد عن مليون فدان خلال العشرين سنة القادمة اذا استمر الحال على ماهو عليه ، وهو امر خطير ، ولاسيما مع ما نشهده من اتساع مطرد فى حجم الفجوة الغذائية ، وبالتالى تناقص مستمر فى نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الرئيسية ، كالقمح والارز والعدس .. الخ ، ومايفرضه ذلك من اعباء على ميزانية الاسرة وعلى ميزان المدفوعات بوجه عام .

والواقع اننا اذا نظرنا لاقليم القاهرة الكبرى وحده لوجدنا انه يمثل فى حد ذاته مثالا صارخا لحجم المشكلة العمرانية ، حيث يستأثر بنحو ٢٢٪ من جملة سكان مصر ، اى نحو ٥٠٪ من جملة سكان الحضر على مستوى الجمهورية حسب تعداد ١٩٧٦ ، وينتظر ان يصل حجمه الى نحو ١٦,٥ مليون نسمه عام ٢٠٠٠ ، وهو ما يقتضى توفير طاقة استيعابية لما يقرب من عشرة مليون نسمة حتى نهاية هذا القرن ، منها ٥٠٪ خارج الكتلة العمرانية الحالية فى مدن وتجمعات حضرية جديدة ، اذا سلمنا بتوصيات المخطط بعيد المدى لهذا الاقليم[٧] .

وكذلك يتضح عمومية المشكلة العمرانية بالنظر الى الطاقات الاستيعابية المطلوبة لباقى اقاليم الجمهورية . حيث تشير دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية الى

الحاجة لاستيعاب نحو ٦,٩ مليون نسمة باقليم الدلتا ، ونحو ٥,٥ مليون نسمة باقليم الاسكندرية ، ٣,٧ مليون باقليم جنوب الصعيد ، ٢,١ مليون باقليم القناة و ١,٨ مليون باقليم شمال الصيعد وذلك حتى عام ٢٠٠٠ .

ولاشك ان المشكلة العمرانية - بأبعادها المختلفة - قد فرضت نفسها على التجمعات الحضرية القائمة بصورة سافرة تتعارض مع مفهوم الحجم الامثل وما يتمخض عنه من وفورات خارجية حيث ادت الامتدادت العشوائية للاطراف ، والزيادات المستمرة فى الكثافات السكانية المصاحبة للنمو العمرانى السريع ، الى تفاقم المشكلات التى تعانى منها هذه المراكز الحضرية والى زيادة حدتها لدرجة عجزت معها الحلول المؤقتة والاصلاحات الجزئية عن استئصال شأفتها . وحسبنا الاشارة الى تدهور حال المرافق العامة والبنية الاساسية من طرق وكهرباء ومياه وصرف صحى .. وقصور الخدمات الاجتماعية والعامة وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الاراضى ، وشيوع ظاهرة البطالة المقنعة فى القطاع غير المنظم والأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ، وانتشار الازدحام والضوضاء والتلوث ، وظهور المناطق الفقيرة حول مداخل المدن وأطرافها ، وما يثيره ذلك من تداخل الانماط الريفية والحضرية فى مجتمع المدينة واكتساب هذا الاخير بعض العادات السلوكية الريفية ، وهى ظاهرة يطلق عليها حديثا «تريف المناطق الحضرية» .

وتجدر الاشارة بشكل خاص الى مشكلة الاسكان الحضرى باعتبارها من ابرز المشاكل الملحة التى تمخض عنها النمو العمرانى السريع وعشوائية امتداداته ، والتى ستفرض نفسها على المخططات العمرانية والاقتصادية فى المدى القصير والبعيد على حد سواء فقد قدرت الاحتياجات الحالية والمستقبلية بنحو ٣,٦ مليون وحدة حتى عام ٢٠٠٠ ، منها ٢,٢ مليون وحدة لمقابلة الزيادة السكانية خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٠ (جدول رقم ١) ، كما قدر حجم الاحتياجات بنحو ٤,٤ مليون وحده حتى عام ٢٠٠٠ منها ١,٧ مليون وحده احتياجات حالية ، ٢,٧ مليون وحده احتياجات مستقبلية (جدول رقم ٢) ويستدل من هذه التقديرات ان معدل الانجاز المطلوب سيكون فى حدود ٢٢٠ الف وحده سنويا ، وهو مايزيد عن المعدل السنوى المستهدف خلال الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ٨٧ والبالغ ١٦٠ الف وحده واذا اخذنا فى الاعتبار ان نحو ٧٥٪ من الوحدات المطلوبة يدخل فى نطاق الإسكان الاقتصادى

الذى يتعين على الدولة توفيره – بشكل مباشر او غير مباشر (من خلال الدعم) – لاتضح لنا حجم الاعباء المالية التى تطرحها قضية الاسكان الحضرى المرتبطة بالنمو العمرانى السريع ، وما تفرضه من التزامات على قطاع التشييد والمقاولات لمواكبة هذه المتطلبات بالكفاءة والسرعة المطلوبة .

ولاشك ان المؤشرات السابقة تعكس جسامة المشكلة العمرانية من ناحية ، وعظم الجهود التخطيطية اللازمة لمعالجتها من ناحية اخرى . وما نود توكيده فى هذا المقام هو ان عدم التوازن القائم بين حجم السكان والمساحات الارضية المأهولة انما يمثل فى حقيقته تحديا قويا امام المخطط المصرى ، اذ ان الاختلالات الاخرى التى يعانى منها الاقتصاد القومى ، كالاختلال الظاهر بين مستويات الانتاج الحالية ومستويات الاستهلاك المناظرة وبين المتطلبات الاستثمارية لخطط التنمية وحجم الموارد الادخارية للدولة وبين حجم الصادرات والواردات السلعية ، يمكن مواجهتها باستخدام الادوات التقليدية للسياسة الاقتصادية (السياسات النقدية والمالية والسعرية) وهى مجموعة سياسات يمكن ان تؤتى ثمارها فى المدى القصير لامكانية السيطرة بشكل او بآخر على المتغيرات الاقتصادية المعنية .

اما اختلال العلاقة بين السكان والمساحة الأرضية فتكمن صعوبة مواجهته فى الاعتبارات التالية :

أ – ضخامة حجم المشكلة العمرانية ، نظرا للتناقض الصارخ بين النمو السكانى والمساحات المأهولة كما سبق الاشارة .

ب – صعوبة التأثير فى المتغير «السكانى» لارتباطه بالقيم الدينية والاجتماعية والعادات السلوكية المتوارثة التى يتعذر تغييرها خاصة فى المدى القصير ، وكذلك صعوبة التأثير فى المتغير «الأرضى» بسبب التحديات الطبيعية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية التى تفرضها ظروف التوطن فى المناطق الصحراوية .

جـ – الطبيعة الديناميكية للمشكلة العمرانية ، اذ تتوقف حركة الهجرة من الريف الى المدن على الدوافع الشخصية للافراد ، وهذه تتأثر الى حد كبير باحتمالات تواجد فرص افضل للعمل والاقامة بالمدينة[٨] .

بعبارة موجزة ، تشتد حركة الهجرة مع النمو العمرانى السريع ، ومن ناحية اخرى ، يؤدى تباطؤ التطور العمرانى الى تراخى نزوح الافراد الى المدن ، وبالتالى ارتفاع معدلات النمو الطبيعى فى الريف مما يسبب بدوره ضغطا متزايدا على المساحات الخضراء المحدودة ولاسيما فى المحافظات الريفية التى لايتوفر لها ظهير صحراوى ، مثل محافظات وسط الدلتا .

د – امتداد الافق الزمنى لاهداف التخطيط العمرانى ، اذ انه من المعلوم ان جدوى سياسات التعمير لاتتجلى بشكل واضح الا فى المدى الطويل (١٥ – ٣٠ سنة) لحين الانتهاء من عمليات التشييد واكتمال مقومات الحياة الاقتصادية واستقرار التجمعات السكانية الجديدة ، وذلك يعكس السياسات الاقتصادية الاخرى التى يمكن الحكم على فاعليتها فى معالجة الاختلالات فى المدى القصير خلال بضع سنوات .

هـ –كبر حجم الاستثمارات اللازمة للوفاء بمتطلبات التنمية العمرانية ، وتقاعس اغلب المؤسسات التمويلية – سواء المحلية او الدولية – عن المساهمة الفعالة فى التمويل لطول فترة التفريخ والاسترداد ولانخفاض العائد المالى من الاقراض فى هذا المجال بالمقارنة بالانشطة الاقتصادية الاخرى .

ثانيا – سياسات التنمية الحضرية :

على الرغم من خطورة المشكلة العمرانية وتزايد حدتها بمرور الوقت ، الا انها لم تحظ بعناية تذكر الا فى الآونة الاخيرة ، وعلى وجه التحديد اعتبارا من النصف الثانى من السبعينات . اما قبل ذلك ، فكان اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مقصورا على المنظور القومى دون مراعاة البعد المكانى لعملية التنمية والتوزيع الجغرافى العادل لثمارها ، الامر الذى ادى الى خلل واضح فى نمط تخصيص الموارد الاستثمارية لصالح القاهرة والاسكندرية ، مما دعا بدوره الى توطن الشطر الاعظم من النشاط الصناعى والخدمى بهما . وقد استمر هذا التحيز طوال الفترات التخطيطية السابقة ، بدءا ببرنامج التصنيع الاول ١٩٥٧ – ١٩٦٠ ، ومرورا بالخطة الخمسية الاولى ٥٩ / ٦٠ – ٦٤ / ٦٥ ، وانتهاء بالخطط الاستثمارية السنوية المتعاقبة حتى منتصف السبعينات . وكان من جراء ذلك اشتداد

تيارات الهجرة الى العاصمتين بحثا عن فرص عمل او خدمات افضل ، ومن ثم ، زيادة التركز السكانى الحضرى وتعميق ظاهرة الاستقطاب .

وقد تمثلت اولى الخطوات الجادة لتصحيح المسار العمرانى فى مجهودات اعادة تعمير مدن القناة بعد حرب اكتوبر ، وفى قرار انشاء مدينة العاشر من رمضان فى عام ١٩٧٧ كنواه عمرانية جاذبة للسكان ، ثم تبع ذلك تبنى الدولة لمفهوم التخطيط الاقليمى وتقسيم الجمهورية الى اقاليم اقتصادية ، وادراج مشروعاتها واستثماراتها صراحة فى خطة التنمية ٧٨ / ١٩٨٢ ، مع اعطاء اولوية فى التعمير لمناطق قناة السويس والبحر الاحمر وبحيرة ناصر والوادى الجديد وسيناء والساحل الشمالى الغربى .

ونستطيع ان نلمس الجهد المكثف الذى بذلته الدولة فى الاونة الاخيرة من الكم الهائل من الدراسات والمخططات العمرانية والاقتصادية التى تم اعدادها لمختلف مناطق الجمهورية ، وكذا من التشريعات التى صدرت لتنظيم النمو العمرانى والتحكم فيه ولتحفيز الاستيطان والاستثمار فى التجمعات الحضرية الجديدة .

كما نجد اثر هذا الجهد واضحا فى سلسلة المدن الجديدة الجارى اقامتها – آنيا أو تباعا – منذ عام ١٩٧٧ .

وبصفة عامة ، تستهدف مجهودات التخطيط العمرانى اعادة تشكيل الخريطة السكانية لمصر بما يحقق التوازن المطلوب بين الاعداد السكانية المتزايدة والمساحات الارضية المتاحة ، وبما يكفل فى الوقت نفسه الاستغلال الكامل والكفء للامكانات الطبيعية والاقتصادية المتوفرة .

وتقوم استراتيجية التنمية العمرانية على ثلاثة محاور اساسية متزامنة من حيث الفكر التخطيطى ، وان تفاوتت من حيث الافق الزمنى للتنفيذ .

١ – اعادة تخطيط المدن الكبرى والمراكز الحضرية الهامة ، بغية استغلال المساحات الشاغرة داخل الكتلة العمرانية فى التخفيف من حدة الكثافات السكانية المرتفعة التى تعانى منها بعض المناطق ، ومعالجة الاختناقات القائمة فى المرافق والمنافع العامة ودرء مخاطر تلوث البيئة ، وكذلك بقصد التحكم فى اتجاهات النمو

العمرانى مستقبلا بحيث لاتتم بصورة عشوائية على حساب الاراضى الزراعية المتاخمه .

ومثال ذلك تخطيط التوسع العمرانى لاقليم القاهره الكبرى على المحور الشرقى – الغربى بدلا من المحور الشمالى – الجنوبى ، وتخطيط النمو العمرانى لمدينة الاسكندرية فى اتجاه الغرب على امتداد الساحل الشمالى ، والجنوب الغربى على امتداد منطقة العامريه شرق .

٢ – تنمية وتعمير بعض مناطق الجمهورية التى لم تنل قدرا كافيا من العناية فى الماضى ، مثل منطقة الساحل الشمالى الغربى ومنطقة قناة السويس وساحل البحر الاحمر وشبه جزيرة سيناء ومنطقة الوادى الجديد ، وذلك بهدف استغلال الامكانات الاقتصاديه المتاحه فى هذه المناطق وفتح آفاق جديده للعمل والاستيطان بها ، فضلا عن النهوض بالمستويات المعيشيه لاهالى هذه المناطق وتدعيم التكامل الاقليمى مع سائر اقاليم الجمهورية .

٣ – انشاء مجموعة من المدن الجديدة فى المناطق الصحراوية ، لتكوين بمثابة مراكز عمرانية جديدة واقطاب نمو بعيدا عن الشريط الضيق لوادى النيل والدلتا فى محاولة لتعمير الصحراء والحد من الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية . وتنقسم هذه المدن الى عدة انواع :

أ – **مدن مستقلة** : وهى مدن لها كيان اقتصادى كائن بذاته قادر على توفير فرص عمل لسكانها وتلبية احتياجاتهم السكنيه والخدميه المختلفه ، مثل مدن العاشر من رمضان ، والسادات ، و ٦ اكتوبر ، والعامريه الجديدة ، والصالحية الجديده ، وبدر .

ب – **مدن تابعة** : وهى مدن ليست مستقله تماما من الناحية الاقتصادية ، حيث تتبع المدن الكبرى وتكون على مقربة منها للاستفادة من قدرتها التوظيفية وامكاناتها الخدمية المتاحة ، ويكون الغرض الاساسى من انشائها هو تخفيف الكثافة السكانية فى المراكز الحضرية الرئيسية وحل بعض مشاكلها العمرانية ، وخاصة ما يتعلق بالاسكان والمرافق ، ومن امثلة هذه المدن ، ١٥ مايو ، والسلام ، والعبور والامل ، وهى مدن تابعة اقتصاديا لمدينة القاهرة .

جـ - **مدن توأم** : وهى مدن مقابلة للمدن القائمة ، الهدف منها امتصاص الفائض السكانى لهذه الاخيرة ، وتوفير مسطحات عمرانية للانشطة الاقتصادية والخدمية التى يسفر عنها توسع المدن القائمة وذلك فى مناطق صحراوية بدلا من الامتدادات العمرانية العشوائية للمدن الاصلية على الاراضى الزراعية المجاورة . ويتم اختيار هذه المدن بحيث تكون فى مواجهة المدن الاصلية مما يسهل الاتصال بينهما بصورة مباشرة من خلال طريق برى او كوبرى او نفق او معديات .. الخ ، ومن امثلة هذه المدن - والتى يطلق عليها احيانا مدن جديدة فى نطاق المدن القائمة مدينة المنيا الجديدة ، ومدينة بنى سويف الجديدة ، ومدينة الاقصر الجديدة ، ومدينة دمياط الجديدة ، ومدينة الاسماعيلية الجديدة .

د - **التجمعات الحضرية الصغيرة** : وهى تجمعات تابعه يتم انشاؤها حول المدنيه الام ويطلق عليها اصطلاح Metro Towns ، وهى ترتبط بالمدن التابعة . والهدف منها التحكم فى حركة التعمير حول محاور النمو فى الصحراء ، للتخفيف من التركز السكانى فى المدن القائمه كبديل للامتداد العشوائى للضواحى ، ويراعى فى اختيار مواقعها ارتفاع قيمة الارض لضمان عائد مناسب يسمح بالتمويل الذاتى لخطة التعمير ، كما يراعى توافر قدر ملائم من التسهيلات الخدميه والتجاريه والاجتماعيه لتشجيع الافراد على الاستيطان بها ، ومن امثلة ذلك التجمعات الحضريه المقترحه فى اطار المخطط بعيد المدى لاقليم القاهرة الكبرى .

وبالنظر الى المخططات العمرانيه لاقاليم الجمهورية ، يمكن التمييز بين إتجاهين أساسين يحكمان الفكر التخطيطى ، وبالتالى السياسات المقترحه للتنميه الحضريه .

الاتجاه الاول : يأخذ بفكرة الدفعه القوية ، والانتشار الجغرافى واسع النطاق ، فى اطار اللامركزية والتخطيط الاقليمى ، وهو اتجاه طموح يهدف الى التنميه الآنية للمواقع والمناطق المختلفه ، مع التركيز النسبى على الاقاليم المهمله ذات الامكانات الاقتصاديه .

وتعتبر مخططات اقليم جنوب الصعيد (الاقليم الثامن) ، واقليم قناة السويس وتشمل سيناء والشرقيه (الاقليم الثالث) ، واقليم الساحل الشمالى الغربى واقليم ساحل البحر الاحمر والوادى الجديد تعبيرا صريحا عن هذا الاتجاه ، كما يفصح عنه ايضا ما ينادى

به البعض من التوسع السريع والمكثف فى انشاء المدن الجديده فى مختلف المواقع[٩] .

والواقع انه يمكن تفسير رشادة هذا الاتجاه ووجاهته استنادا الى الحجج التاليه :-

أ - ان المشكله العمرانيه قد بلغت قدرا من الجسامه لا تفلح معها الحلول الجزئيه والتدريجيه ، فامتدادات الضواحى بالمدن القائمه والمدن القليله المتناثره حولها ستعجز بمفردها عن ملاحقة النمو العمرانى السريع .

ب - ان عمومية المشكلة العمرانيه واستشرائها الواسع فى اقاليم مصر المختلفة تعنى عدم جدوى سياسة النمو المركز ، حيث تتطلب المواجهة الفعالة فتح محاور تنمية عمرانية فى مختلف المواقع مما يلزم الاخذ بسياسية اللامركزية والانتشار الجغرافى .

جـ يتمثل علاج اصل مشكلة التركز السكانى الحضرى فى تخفيف حركة الهجره الى المدن القائمه . ولن يتأتى ذلك الا بالتنمية الاقليمية المتزنة التى تحقق الاستغلال الاقتصادى لامكانات الاقاليم المختلفه وتضمن - فى الوقت نفسه - عدالة توزيع ثمار التنميه .

د - يؤدى تكثيف الجهود العمرانيه فى المواقع المختلفة فى آن واحد - اوفى فترات متقاربة - اعتمادا على مفهوم النمو المتوازن الى تفاعل قوى وارتباط متبادل بين هذه الجهود . وهذا من شأن دعم القاعده الاقتصاديه للاقاليم وفتح آفاق عديده للعمل وبالتالى الاسراع بالحركة العمرانية فى الاتجاهات المرغوبة خلال فترة وجيزة نسبيا .

هـ - تتطلب الاعتبارات الاستراتيجية والامنية الاهتمام بتنمية محافظات الحدود (سيناء الشماليه والجنوبيه ، البحر الاحمر ، والساحل الشمالى الغربى ومطروح ، والوادى الجديد) لرفع كثافتها السكانيه من خلال تشجيع الاهالى على الاستقرار وتحفيز سكان الوادى على الهجره اليها .

الاتجاه الثانى : يميل - على نقيض الاول - الى تركيز مجهودات التنميه

العمرانية فى مواقع محددة ، وهى المواقع الاشد جذبا لسكان الحضر للاستفاده من مقوماتها الاقتصاديه ومزايا التجمع .

ويوصى بزيادة الطاقه الاستيعابية لهذه المواقع ، من خلال رفع الكثافات السكانيه بها ، واستغلال المساحات الشاغره وتنمية مناطق الامتداد بالضواحى والاطراف والتجمعات الحضريه والمدن التابعه القريبه لاقامة مراكز عمرانيه رئيسيه .

وتعتبر دراسة السياسه القوميه للتنميه الحضريه عن هذا الاتجاه ، حيث توصى بالاتى :-

أ - استيعاب الجانب الاكبر من النمو المتوقع فى سكان الحضر فى اقليمى القاهرة والاسكندرية ، مع تقليل حدة التركز فى مناطق الوسط بالمدينتين وذلك برفع الكثافة السكانية فى المناطق ذات الكثافات المنخفضة ، وتنمية المناطق الصحراوية الواقعة على الاطراف ، واقامة عدد من المستوطنات الصغيرة القريبة من الكتلة العمرانية الحالية .

ب - اعطاء الاولوية للمدن التابعة وللاحياء الجديدة الواقعة على الاراضى الصحراوية المتاخمة للمدن القائمة ، مع تقييد التوسع فى المدن الجديدة المستغلة وربط الانفاق الاستثمارى بالنمو الفعلى المحقق بها .

جـ - الاهتمام بتنمية منطقة قناة السويس ، مع التركيز على مدينة السويس ، لتوفير مقومات التوسع العمرانى بها .

د - تركيز الجهود العمرانية فى ثلاث مناطق محددة فى جنوب الوجه القبلى (اسوان ، قنا / نجع حمادى ، واسيوط) للتخفيف من التركز السكانى فى شمال الوادى والدلتا .

هـ - تشجيع الهجرة من الدلتا لاقليم القاهرة والاسكندرية وقناة السويس ، مع تحديد الحيز العمرانى لمدن الدلتا حفاظا على الأراضى الزراعية .

ووفقا للاستراتيجية المقترحة من المقدر ان يستوعب إقليمى القاهرة والإسكندرية نحو ١٢,٨ مليون نسمة من الزيادة المتوقعة لسكان الحضر (٢١ مليون نسمة) حتى

عام ٢٠٠٠ ، اى نحو ٦١٪ من الزيادة الاجمالية . كما يستوعب اقليما الدلتا وقناة السويس ٤,٧ مليون نسمة بنسبة ٢٢٪ من الاجمالى ، وأقاليم الوجه القبلى نحو ٣ مليون نسمة بنسبة ١٤٪ ، اما المحافظات النائية فلا تتجاوز قدرتها الاستيعابية المقدرة الاجمالية ٢٥٠ الف نسمة (جدول رقم ٣)(★) .

ومن الواضح ان الاستراتيجية المقترحة تركز على التجمعات الحضرية القائمة بالقاهرة والاسكندرية ، وعلى تنمية امتدادتها ومدنها التابعة ، كما تركز على تنمية الوجه البحرى اكثر من الوجه القبلى ، وبالتالى تؤكد على استمرارية تيارات الهجرة السائدة من الجنوب الى الشمال ، كما يتضح ايضا عدم اهتمام هذه الاستراتيجية بتنمية المحافظات خفيفة السكان ، لضعف جاذبيتها ، وكذلك عدم تحبيذها للمدن الجديدة المستقلة لارتفاع تكلفتها الاستثمارية .

ويؤكد المخطط بعيد المدى لاقليم القاهرة الكبرى نفس الاتجاه نحو التركيز العمرانى ، حيث يطرح فكرة اقامة تجمعات حضرية جديدة (١٣ تجمعا) على محاور التنمية للاقليم بطاقة استيعابية ٢,٨ مليون نسمة (جدول رقم ٤) وهو ما يمثل نحو ٣٠٪ من الزيادة السكانية المتوقعة للاقليم ، هذا بالاضافة الى الطاقة الاستيعابية للمدن الجديدة والتى تصل الى نحو ١,٩ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ ، (جداول ٥ ، ٦ ، ٧) ويتم اقامة التجمعات الجديدة على المحاور الشرقية والجنوبية والغربية فى شكل حلقات تنمية ثانوية بين المدن التابعة والمدينة الام .

ويمكن القول بأن جهود التخطيط العمرانى تجمع فى حقيقة الامر بين الاتجاهين السابقين معا بغية الاستفادة من مزايا كليهما ، وفى الوقت نفسه تفادى ما يشوب كل منهما من قصور ، حيث يجرى حاليا اعادة تخطيط المدن القائمة ، كما يتم اعداد المخططات الاقليمية لمختلف اقاليم الجمهورية بما فى ذلك المحافظات النائية ، وفى الوقت نفسه جارى تخطيط وتنفيذ العديد من المدن الجديدة سواء التابعة او المستقلة او التوأم ، وهى مجهودات مكثفة تدعم الاتجاه الاول . وبالمثل ، تتبنى الاجهزة التخطيطية الاتجاه الثانى من حيث تنمية الامتدادات العمرانية لاطراف المدن القائمة واقامة مجموعة من التجمعات الحضرية والمدن التابعة حول القاهرة الكبرى ، وقد

(★) لاتنطبق الأقاليم بالجدول رقم ٣ بدقة مع التحديد الرسمى للأقاليم الاقتصادية .

تم مؤخرا الاعلان عن تخطيط وتنمية عشرة مواقع فى شكل تجمعات حضرية حول العاصمة .

ومع التسليم بأهمية تكثيف الجهود التخطيطية والتنفيذية بما يتناسب وحجم المشكلة العمرانية ، الا ان لنا ملاحظتين اساسيتين بالنسبة للمخططات الانمائية التى تتبناها الدولة فى المرحلة الراهنة :

الملحوظة الاولى : هى غياب الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية الشاملة ، التى يمكن ان تلتف حولها جهود كافة الاجهزة التخطيطية ، بحيث تأتى المخططات العامة والهيكلية فى اطار المخططات الاقليمية التى تتحدد معالمها هى الاخرى على نحو يتسق واهداف الخطة القومية واستراتيجيتها . والواقع انه لايوجد نظام محدد واضح المعالم لاولويات التنمية ، بحيث يمكن ترتيب المناطق المراد تعميرها حسب اهميتها النسبية . ولذلك يعجز المخطط عن تحديد المراحل التنفيذية للمخططات ، او تقدير متطلباتها العينية والمالية ، او التعرف على العلاقات التشابكية خلال المراحل الزمنية المختلفة . وعليه ، فالمشاهد هو تسابق الجهات المختلفة – سواء الوزارات والهيئات المركزية او المحليات – فى اعداد المخططات العمرانية والاقتصادية دون تنسيق واضح بينها ، ثم السعى لاقرارها بغية تدبير الاعتمادات المالية اللازمة من الميزانية العامة للدولة . وتتجلى مظاهر عدم التنسيق بين الاجهزة المختلفة فى (أ) تعدد الدراسات والمخططات الخاصة ببعض مواقع التنمية ، وعدم استفادة الدراسات الحديثة من نتائج الدراسات السابقة عليها ، و (ب) الحاجة المستمرة الى تحديث بعض المخططات التى اعدت فى فترات سابقة ولم تؤخذ بتوصياتها فى حينه ، و (جـ) الاتجاه فى بعض الاحيان لتخطيط مراحل متقدمة فى بعض المواقع قبل تقييم مخططات المراحل السابقة .

ولاشك ان غياب الاستراتيجية الشاملة من شأنه تشتيت الجهود الانمائية من ناحية والحيلولة دون توافق الابعاد الزمنية والمكانية والاقتصادية للمخططات المختلفة ، من ناحية اخرى .

ويضاعف من خطورة الامر عدم وضوح الرؤية بالنسبة لموقف بعض المشروعات القومية ذات الاهمية الاستراتيجية التى تشكل حجر الزاوية فى بعض

مخططات التنمية الاقليمية ، منها على سبيل المثال ، مشروع منخفض القطاره ، ومد ترعة النصر ، والمحطة النووية بالنسبة للساحل الشمالى الغربى ، ومشروع الانفاق ، وتوصيل مياه النيل عبر قناة السويس ، واستغلال فحم المغارة بالنسبة لسيناء ، ومشروع استغلال المياه الجوفية ، وفوسفات ابو طرطور بالنسبة لمنطقة الوادى الجديد .

علاوة على ما تقدم يؤدى غياب النظرة الشمولية للتخطيط الى احتمال ازدواجية الانشطة الاقتصادية فى المخططات المختلفة ، وما يعنيه ذلك من اعباء مالية وطاقات عاطلة ومن مبالغة فى تقدير الطاقات الاستيعابية من السكان والقوى العاملة . فعلى الرغم من اهتمام المخطط بمعرفة الاقليم المؤثر لمنطقة الدراسة (الاقليم الارحب او الاشمل) لتحديد الاهمية النسبية والعلاقات الوظيفية والمكانية على المستوى المحلى والاقليمى ، الا انه غالبا ما ينظر الى الاقليم على انه من المعطيات دون مراعاة الظروف الديناميكية التى تحكم تطوره مستقبلا وانعكاسات نمو منطقة الدراسة على اقتصادياته . كما انه عادة ما ينظر اليه كاقليم خادم لاحتياجاته من العمالة او الخدمات او اسواق تصريف الانتاج والخدمات . ويترتب على هذه النظرة مغالاة المخطط فى اهمية الموقع وقدراته الاقتصادية والاستيعابية وتكون المحصلة فى النهاية ظهور طاقات فائضة لاتتفق وواقع امكانات الاقليم الاكبر .

الملحوظة الثانية : تتمثل فى الطموح الشديد للمخططات الانمائية سواء من حيث الاهداف أو المعايير او الفروض التى يتم على اساسها تقدير الطاقات الاستيعابية للمواقع المختلفة . وهذه ظاهرة تكاد تكون عامة فى جميع المخططات ، وان كانت تصدق بصورة خاصة على المخططات الاقليمية التى تشمل المحافظات النائية خفيفة السكان ، مثل سيناء والوادى الجديد ومطروح والبحر الاحمر ، حيث ينصب اهتمام المخطط بجانب العرض اكثر من جانب الطلب وما يفرضه من قيود .

وبصفة عامة يؤدى الاخذ بهذه المخططات الطموحة دون مراجعة اهدافها والمعايير والفروض التى تقوم عليها الى عدة سلبيات ، اهمها :

أ – ارتفاع التكاليف الاستثمارية بما لايتناسب مع امكانات التمويل .

ب – احتمال عدم قدرة الدولة على توفير الخدمات بصورة منتظمة وفقا للمعايير الموضوعة مما يؤثر على قوة جذب منطقة الدراسة .

جـ – احتمال الاخفاق فى جذب السكان بالمعدلات المطلوبة . وهو ما يعنى انخفاض تشغيل الاصول الرأسمالية التى تم اقامتها ، وبالتالى ظهور طاقات معطلة فى دولة تعانى اصلا من ندرة رأس المال .

د – احتمال انخفاض معدل النمو الاقتصادى نتيجة تكثيف الاستثمارات فى المناطق المراد تعميرها ، حيث تنخفض الموارد الاستثمارية الموجهة للاستخدامات البديلة كما يقل الفائض المتاح لاعادة الاستثمار بسبب ضعف عائد تشغيل هذه الاستثمارات وطول فترة الاسترداد فى ظل المعايير التخطيطية المبـ فيها .

ثالثا : تجربة المدن الجديدة :

برغم حداثة تجربة المدن الجديدة فى مصر ، الا انه يمكن القاء الضوء على بعض جوانب هذه التجربة استرشادا بما جاء بالمخططات الانمائية ، وبالوضع الراهن بالمدن التى قطعت شوطا كبيرا فى التنفيذ ، وبصفة خاصة مدينتى العاشر من رمضان و ٦ اكتوبر .

وبالنظر الى الاهداف السكانية الواردة بالمخططات ، يمكن القول – ابتداء – انه لايتوقع ان تلعب هذه المدن دورا محسوسا فى التصدى للمشكلة العمرانية ، سواء من حيث امتصاص النمو الحضرى او التخفيف من الكثافات السكانية لاقليمى القاهرة الكبرى والاسكندرية .

وتفصيل ذلك ان الطاقة الاستيعابية للمدن الجديدة – سواء المستقلة او التابعة – تبلغ نحو ٣,٢ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ ، كما ورد بالمخططات ، فى حين تقدر الزيادة فى سكان الحضر بنحو ٢١ مليون نسمة حتى نهاية هذا القرن . اى ان طاقة المدن الجديدة – بفرض تحققها بالكامل – لا تشكل سوى ١٥٪ من جملة الزيادة المتوقعة لسكان الحضر حتى عام ٢٠٠٠ . وحتى مع اضافة طاقة المدن التوأم (مثل مدينة دمياط الجديدة والمنيا الجديدة وبنى سويف الجديدة ..) ، وهى حوالى مليون نسمة ، فان القدرة الاستيعابية الاجمالية لن تتجاوز ٢٠٪ (جدول رقم (٨) . وهذا

معناه ان المدن الجديدة لن تستوعب فى مجموعها الا قدرا محدودا من السكان ، يعادل النمو السكانى لمصر فى ثلاث او اربع سنوات على اقصى تقدير . كما تعنى ايضا انه سيظل هناك مايقرب من ١٧ مليون نسمة يقع على عاتق المجتمعات القائمة استيعابهم على نفس المساحة المأهولة ، مما يضيف ابعادا جديدة للمشكلة العمرانية .

وحتى على مستوى العاصمتين (القاهرة والاسكندرية) ، ستظل المدن الجديدة عاجزة عن خلخلة الكثافات السكانية بهما ، فوفقا للمخطط بعيد المدى لاقليم القاهرة الكبرى ، تبلغ طاقة المدن الجديدة المحيطة بالقاهرة ١,٩ مليون نسمة ، بنسبة ١٩,٤٪ من الزيادة المتوقعة لسكان الاقليم حتى عام ٢٠٠٠ ، والبالغة نحو عشرة مليون نسمة . وقد اقترح المخطط اقامة تجمعات حضرية اخرى حول المدن التابعة بلغ عددها ١٣ تجمعا ، بطاقة ٢,٨ مليون نسمة كما سبق الاشارة ، وذلك فى محاولة لامتصاص اكبر قدر ممكن من الزيادة السكانية والتخفيف من الضغط السكانى على القاهرة ومرافقها ومع ذلك ، فان نسبة استيعاب المدن الجديدة وتوابعها من تجمعات – بفرض اقامتها بالكامل وبلوغ الاعداد السكانية المستهدفة – لن تتعدى ٤٥٪ من جملة الزيادة السكانية بالاقليم . وهو ما يعنى ضرورة استيعاب مايزيد عن خمسة ملايين نسمة داخل الكتلة العمرانية الحالية وامتداداتها فى الاطراف . ولاتختلف الصورة كثيرا بالنسبة للاسكندرية ، حيث لايتجاوز المجتمع السكانى بمدينة العامرية الجديدة عند اكتمال نموها ٥١٠ الف نسمة ، وهو ما يمثل ١٧٪ فقط من الزيادة المتوقعة لسكان الاقليم ، والبالغة ٣,١ مليون نسمة خلال الفترة ١٩٧٦ – ٢٠٠٠ وعلى ذلك يمكن ان نخلص الى انه فى ظل احسن الظروف لن تتجاوز الطاقة الاستيعابية للمدن الجديدة ١٥ – ٢٠٪ من الزيادة المتوقعة لسكان الحضر .

ونسارع بالقول ان هذه النتيجة لاتدعو للدهشة ، حيث اثبتت تجارب الدول النامية والمتقدمة على حد سواء محدودية القدرة الاستيعابية للمدن الجديدة بوجه عام ، فمدينة برازيليا ، على سبيل المثال ، لم تستوعب الا عددا محدودا يقل عن حجم الزيادة السنوية لسكان مدينة سان باولو ، رغم مرور اكثر من عشر سنوات على انشائها[١٠] ، بل ان بريطانيا – وهى الرائدة فى هذا المجال – اعترفت بأن المدن الجديدة لم تحقق النتائج المرجوه فى علاج المشكلة الحضرية ، رغم اقامة ما يناهز ٣٠ مدينة تباعا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية[١١] .

وقد اقترح البعض مضاعفة اعداد المدن الجديدة كوسيلة لزيادة قدرتها الاستيعابية من سكان الحضر ، وليكن بأقامة مائة مدينة جديدة مثلا[١٢] ، الا ان هذا الاقتراح مشكوك فى جدواه لاسباب عديدة ، اهمها مايلى :

أ – ارتفاع التكلفة الانشائية للمدن الجديدة ، فعلى سبيل المثال قدرت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التكاليف اللازمة لانشاء مدن السادات ، والعاشر من رمضان ، و ١٥ مايو ، و ٦ اكتوبر ، بنحو خمسة بليون جنيه . كما قدرت تكاليف انشاء مدينة العامرية الجديدة بنحو ١,٢ بليون جنيه[١٣] ، وهو ما يشكل فى مجموعة نحو ٣٠٪ من اجمالى الاستثمارات اللازمة للبنية الاساسية لحضر الجمهورية[١٤] ، ولذا فان التوسع فى اقامة هذه المدن سيكون على حساب استخدامات اخرى لاتقل عنها اهمية ، خاصة مع صعوبة تقدير الوفورات الخارجية والمنافع غير المادية التى تقترن بالاستثمارات القومية فى المدن الجديدة ، اى مع صعوبة اجراء التقييم السليم لجدوى هذه المدن على اساس التحليل الاقتصادى والاجتماعى للمنافع والتكاليف[١٥] .

ب – اعتماد تمويل انشاء هذه المدن على الموارد العامة للدولة بصفة رئيسية ، وذلك على عكس المدن الجديدة فى الدول المتقدمة حيث يجرى انشاؤها وتمويلها اما من خلال قطاع خاص ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية ، او بواسطة مؤسسات عامة تتولى انشائها وتمويلها تمويلا ذاتيا من حصيلة بيع الاراضى والمبانى والخدمات ، كما هو الحال فى المملكة المتحدة[١٦] .

والواقع انه لايتصور ترك مهمة اقامة المدن الجديدة للقطاع الخاص ، لضعف قدرته المالية ، وخشية انحراف هذه المدن عن اهدافها القومية الاساسية ، كما انه يصعب على الدولة تمويل المدن الجديدة وفقا لمبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف الذى يحكم اقتصاديات المشروع التجارى ، حيث يؤثر ذلك على اسعار الأراضى والوحدات السكنية والخدمية التى تطرحها الدولة للاستغلال على نحو يتعارض مع سياسات جذب السكان التى تسعى الدولة لتطبيقها فى المراحل الاولى لنمو المدينة على الاقل .

ولذلك نجد ان مساهمة التمويل الذاتى للمدن الجديدة لاتتجاوز فى مصر ٥٪ او ١٠٪ من تكلفة المرافق ، و ٢٠٪ او ٢٥٪ من تكلفة الاسكان ، مما يلقى عبئا جسيما على الدولة لتوفير الموارد المالية المطلوبة فى حالة التوسع السريع فى اقامة المدن الجديدة . ويكفى ان نذكر ، على سبيل المثال ، انه فى مدينة العاشر من رمضان بلغ نصيب الفرد نحو ٨٠٠ جنيه من البنية الاساسية ، و ٧٥٠ جنيه من الخدمات العامة ، فى حين ان العائد الاجمالى من مبيعات الارض بلغ ٣٥ جنيه فقط للفرد الواحد(١٧) . وفى حالة الاسكان ، تفيد احصاءات جهاز تنمية مدينة ٦ اكتوبر ان نسبة التمويل الذاتى لم تتعد ٢٢٪ خلال الفترة ٨٢/٨٣ - ٨٥ /٨٦(١٨) .

ولاشك ان طول فترة تفريخ هذه المدن يضاعف من الاعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة ، حيث تحتاج المدن الجديدة الى نحو عشرين سنة على الاقل حتى تصل الى مرحلة النضج يتعين على الدولة خلالها الاستمرار فى دعم مرافقها وخدماتها الاساسية بصورة منتظمة .

جـ - صعوبة توفير القاعدة الاقتصادية القادرة على توظيف القوى العاملة المناظرة للاعداد السكانية المستهدفة . فالمدن الجديدة تتوطن فى مناطق صحراوية قد لا تتوفر بها مقومات اقتصادية بالدرجة التى تسمح بتعدد مجالات النشاط الاقتصادى وتنويع هيكله بما يمكنه من استيعاب عرض القوى العاملة المتوقع ، وبالتالى تعجز المدن الجديدة عن تحقيق قدر مناسب من الاستقلال الاقتصادى عن التجمعات الحضرية القائمة . علاوة على ذلك ، يعتمد القوام الاقتصادى للمدن الجديدة على الصناعة اساسا حيث ينتظر ان تستوعب نسبة فى حدود ٣٥ - ٤٠٪ من مجموع القوى العاملة ، وهى نسبة تزيد عن المعدلات القومية المتعارف عليها ، وعادة مالا تتوفر مزايا نسبية تشجع على التوطن الصناعى بهذه المواقع الصحراوية ولاسيما فى المناطق البعيدة الى حد ما ، الامر الذى يدفع المخطط الى اقتراح صناعات لاترتبط اصلا بمزايا الموقع .

الا انه لايتصور تعميم هذه الصناعات فى مختلف مواقع المدن الجديدة ، وليس من المقبول توطين غيرها من الصناعات دون مراعاة اعتبار المزايا النسبية ، خوفا من ارتفاع التكلفة الاقتصادية للمشروعات والاخلال بالنمط الامثل لتوزيع الموارد .

اضف الى هذا التأثير السلبى على التنمية المتوازنة ، حيث يزداد التحيز لصالح الاستثمار الصناعى على حساب الاستثمار الزراعى مما يضر بدوره باعتبارات التنمية الريفية وتوفير الامن الغذائى ، ناهيك بالاختناقات الناجمة عن قصور الانتاج الزراعى عن الوفاء بمستلزمات انشطة التصنيع الزراعى اذا ما توطنت بهذه المدن .

والدليل على ذلك ان العمالة المستهدفة للمدن الجديدة وتجمعاتها الملحقة من واقع المخططات تبلغ نحو ١,٠٢ مليون عامل بنسبة ٣٠٪ من حجم المجتمع السكانى البالغ ٣,٤ مليون نسمة . وحيث ان الصناعة تشكل النشاط الاقتصادى الرئيسى الذى ينتظر استيعاب ٤٠٪ من هذه القوى العاملة ، فانه يكون من المطلوب توفير ٥٠٠ الف فرصة عمل صناعى حتى عام ٢٠٠٠ ، بتكلفة ١٠ بليون جنيه (على اساس ٢٠ الف جنيه وهى متوسط التكلفة الاستثمارية للعامل فى مشروعات الاستثمار الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل) وهو امر متعذر المنال ، ولاسيما مع الاتجاه المتزايد نحو الصناعات كثيفة رأس المال واستخدام التكنولوجيا الحديثة المدخرة لعنصر العمل .

واذا انتقلنا الى تقييم اداء المدن الجديدة ، فيجب ان نعترف – ابتداء – ان هناك اختلافا بيناً بين انجازات هذه المدن واهدافها التخطيطية ، سواء من حيث استيعابها السكانى ، او من حيث توفيرها لفرص العمل وخدمات الاسكان ، فعلى سبيل المثال، كان المستهدف ان تستوعب مدينة العاشر من رمضان ، عند اكتمال المرحلة الاولى (١٩٨٧) ، نحو ١٥٠ الف نسمة ، وان توظف ٥٠ الف فرد[١٩] . الا ان المتابعة الميدانية[★] تشير الى ان حجم السكان الفعلى فى حدود عشرة الاف نسمة ، بنسبة ٦٪ فقط من المستهدف ، وان حجم العمالة الفعلية فى حدود ١٢ الف عامل بنسبة ٢٤٪ من الاجمالى . وكذلك كان من المقدر تشييد نحو ٣٠ الف وحده سكنية ، الا ان الوحدات المقامة بالفعل بلغت ٥٢٠٠ وحدة ، بنسبة ١٧٪ من اجمالى الوحدات المستهدفة .

واذا تتبعنا انجازات مدينة ٦ اكتوبر ، التى اكتملت مرحلتها الاولى ايضا فى عام

(★) من واقع المقابلة التى أجراها الباحث مع المسئولين بجهاز تنمية المدينة فى مايو عام ١٩٨٦ .

٨٧/٨٦ ، نجد انه كان من المفروض ان تستوعب المدينه حوالى ٨٠ – ٨٥ الف نسمة ، مع تدبير فرص عماله لنحو ٢٥ الف عامل ، وتشييد مايقرب من ٢٣ الف وحده سكنيه ، الا انه من الواضح ان المدنيه ليست مهيأه بعد لاستقبال السكان ، لعدم اكتمال خدماتها الاساسية ، وان العماله الفعلية فى الانشطه السلعيه والخدميه تبلغ حوالى ثلاثة الاف عامل ، بنسبة ١٢٪ من المستهدف ، كما ان الوحدات التى على وشك التسليم لاتتجاوز ٣٥٠٠ وحده بنسبة ١٥٪ من اجمالى الوحدات .[٢٠]

ويمكن ارجاع التفاوت الكبير بين انجازات المدن الجديده واهدافها التخطيطيه لمجموعة اسباب ، بعضها يتعلق بالمخططات ذاتها والبعض الاخر يتعلق بالتنفيذ ونظام الادارة .

فبالنسبه لمخططات المدن الجديدة ، يلاحظ انها بالغت الى حد كبير فى اهداف هذه المدن ، حيث حددت لها أهدافاً سكانية مسبقة وافقا زمنيا لتنميتها بصرف النظر عن المقومات الاقتصادية المتاحه بمواقع التنميه وعن المتطلبات الماليه لانشاء المدن وكذلك دون دراسة الجوانب الاجتماعيه والسلوكيه المحفزة للاستيطان بها ، اى دون تبيان السياسات واجبة الاتباع لجذب الافراد الى المجتمع الجديد .

وقد اتبعت المخططات الانمائيه للمدن الجديده ما يسمى بمنهج العرض حيث تبنت اهدافا مسبقه للمجتمع السكانى ، ثم قدرت منه عرض القوى العامله المنتظر بالمدينه على اساس معدل معين للمساهمه فى النشاط (عادة ٣٠٪) ، ثم وزعت اعداد السكان والعمالة توزيعا مكانيا وزمنيا على امتداد الفتره التخطيطية للمدينه ، كما قدرت احجام الانشطة الاقتصادية اللازمة لتشغيل القوى العامله . ومثل هذا المنهج قد يؤدى الى نتائج مضللة تماما اذا لم يراع دراسة الجانب المقابل للعرض ، اى جانب الطلب ، الذى يتوقف حجمه على عوامل شتى مثل مزايا الموقع وحوافز الاستثمار ومدى توفر المرافق والخدمات بأنواعها ، ومستوى اسعار الاراضى ووحدات الاسكان ، وطبيعة التركيب الاجتماعى لسكان المدينة ... الخ وواضح ان هذه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لم تنل الاهتمام الكافى من المخطط الذى انصرف تركيزه فى المقام الاول الى الجوانب العمرانية والهندسية بحكم التخصص .

وقد ترتب على اغفال هذه الجوانب الهامة ضعف الركيزة الاقتصادية لمعظم المدن الجديدة ، وتردد المخطط بين اعتبارها مدن تابعة او مدن مستقلة ، مثل مدينة ٦

اكتوبر التى تدرج احيانا ضمن المدن المستقلة ، واحيانا اخرى ضمن المدن التابعة . وفى بعض الاحوال اضطر المخطط الى اصطناع قاعدة اقتصادية لمجرد ايجاد سوق عمل فى المدينة . والمثل البارز على ذلك ، مدينة الامل ومدينة بدر ، وهى من المدن المقترحة حول القاهرة ، حيث اختير لها مواقع صحراوية لاتتوفر بها اية مقومات اقتصادية تذكر يمكن على اساسها ايجاد قوام اقتصادى لهذه المدن . ولذلك نجد ان معظم الصناعات المقترحة اما صناعات مواد بناء لاستغلال المحاجر القريبة من هذه المدن ، او صناعات عامة لايرتبط توطنها بمزايا موقع محدد ، وهذه الصناعات تم اقتراحها فى معظم مواقع المدن الجديدة ويخشى مع تكرارها حدوث طاقات فائضة او اقامتها بأحجام تقل عن الحجم الامثل ، نظرا لعدم اعتماد المقترحات المقدمة على دراسات اقتصادية وتسويقية تفيد جدوى انشائها . بل والادهى من ذلك ان جميع مخططات المدن اقترحت وجود قاعدة اقتصادية للسكان تسمح بتوظيفهم بالكامل – او معظمهم – داخل المدينة . وقد عمم هذا الفرض حتى على مستوى التجمعات الحضرية الصغيرة(٢١) ، وبالتالى اختفت التفرقة العملية بين المدن التابعة والمدن المستقلة او بين المدن والتجمعات الحضرية .

ومن ناحية ثانية ، ادى اهتمام المخطط بحل مشاكل القاهرة الكبرى الى تركيز معظم المدن الجديدة فى مناطق قريبة منها . وبصرف النظر عن مسميات هذه المدن ، سواء اطلق عليها مدن تابعة او مستقلة او تجمعات حضرية ، فهى تشكل فى حقيقة الامر امتدادات واصابع عمرانية مستقبلية لمدينة القاهرة ، وسوف تلحم معها شئنا ام ابينا . ولذلك لايتوقع ان يتحقق الاستقلال الاقتصادى المطلوب – ايا كان قدره – او ان تسهم فى تخفيف الكثافات السكانية بالمدينة الام . بل ، على العكس من ذلك من المتوقع ان تضيف اعباء جديدة على القاهرة من حيث الضغط على المرافق والخدمات والاسكان .. الخ كما انها ستعمق ظاهرة الاستقطاب الحضرى للمدينة .

ومن ناحية ثالثة لم تجر دراسات جدوى اقتصادية لمعظم هذه المدن . وحتى فى الحالات الاستثنائية التى اجريت فيها دراسات اقتصادية مستقلة ، كما تم بالنسبة لمدينة ٦ اكتوبر ، فان المقترحات الواردة لم تدرج صراحة ضمن المخططات الانمائية . وقد ترتب على ذلك عدة امور سلبية منها :

أ – عدم دقة التقديرات الخاصه بالتكاليف الانشائيه ، حيث تجاوزت التكاليف الفعليه القيم المقدرة ، مما تعذر معه تدبير الموارد الماليه بالقدر المطلوب ونتج عنه تباطؤ تنفيذ الانشاءات ، ففى مدنية العاشر من رمضان على سبيل المثال ، تراوحت الزيادة فى تكاليف تشييد الاسكان الفعليه عن المخططه ما بين ٢٣٪ و ٢٨٢٪ فى بعض نماذج الاسكان بالمدينه ،[٢٢] ومن ثم عدم القدره على تشييد كافة الوحدات المستهدفه .

ب – انخفاض ايرادات المدينه ، لقصور نظام التسعير والتسويق للاراضى والوحدات السكنيه والخدمات ، حيث عجزت المدن عن استرداد الجانب الاكبر من التكاليف وقد لعبت الاعتبارات السياسيه دورا هاما فى هذا الشأن ، من خلال التدخل فى تخصيص الاراضى وتحديد اسعارها ، كما حدث بالنسبه لمدينة ٦ أكتوبر ، حيث خصصت مساحات كبيره للتعاونيات بأسعار زهيده (١٢ جم / متر٢) . وفى مدينة العاشر من رمضان ، حيث عرضت الاراضى فى البدايه بسعر خمسين قرشا ، مما شجع على المضاربه عليها واختلال النسبه بين السكان المقيمين بالمدينه والعاملين بها ، فصارت المدينه مزدحمه نهارا وشبه خاليه ليلا . وكذلك بيعت اراضى المناطق الصناعيه الاولى بأسعار رمزيه تراوحت مابين ١٥٠ – ٤٥٠ قرشا م٢ فى بداية انشاء مدينة العاشر من رمضان حتى يناير عام ١٩٨٠[٢٣] .

جـ – عدم اتساق للمراحل الزمنيه لانشاء المدينة بما يتناسب والقدرة على التمويل المرحلى .

ومن ناحية رابعة ، ادى اغفال المخطط للنواحى الاجتماعية الى عدم التعرف على نوعيات الشرائح الاجتماعية التى يمكن ان تتوطن بالمدن الجديدة ، مما اسفر عن تخطيط بعض الخدمات على نحو لايتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم المالية واضعف من قوة الجذب السكانى ، ومثال ذلك نظام المساكن «النواه» التى لم يقبل عليها العاملون بالمدن الجديدة ، وكذلك ما لوحظ من عدم توافق رغبات الافراد ونماذج الاسكان المطروحة (تجربة ٦ اكتوبر على وجه الخصوص) ، ومن ارتفاع اسعار الوحدات ومقدمات التمليك بما لا يتفق مع القدرات المالية للعاملين[٢٤] .

وعلى المستوى التنفيذى والادارى . تبرز اوجه القصور فى :

أ – عدم كفاية الاعتمادات المالية المدرجة بالخطة لتمويل البرامج الانشائية ، ففى مدينة ٦ اكتوبر – على سبيل المثال – بلغت الاعتمادات المدرجة خلال الاربع سنوات الاولى من الخطة ٨٢ /٨٣ – ٨٦ /٨٧ حوالى ١١٨ مليون جنيه فى حين ان الاستثمارات المنفذة تخطت ١٧٣ مليون جنيه خلال نفس الفتره بنسبة زياده قدرها ٤٦٪[٢٥] ، وقد ادت هذه الظاهره الى عدم قدرة اجهزة التعمير على الوفاء بكافة المستحقات المالية لشركات المقاولات ، والى سعيها الدائب لتدبير موارد ماليه ذاتيه من خلال البيع المبكر للاراضى الصناعية بأسعار منخفضة نسبيا تحت ضغط الحاجه وقبل توصيل المرافق بالكامل (كما هو الحال بالنسبة للمناطق الصناعيه فى مدينتى العاشر من رمضان و ٦ اكتوبر) وكذلك تشييد وحدات سكنيه متميزة – بصرف النظر عن الحاجه الفعلية – للحصول على عائدات مرتفعة .

ب – عدم قدرة بعض شركات المقاولات على الوفاء بكافة الاعمال الانشائية المطلوبة خلال فترة التعاقد ، مما ادى الى تباطؤ عمليات التنفيذ والتأخر فى تسليم الاعمال ، ففى مدينة ٦ اكتوبر – على سبيل المثال – لم يتجاوز معدل الانجاز فى المتوسط ٥٠٪ عن المقرر بحسب التعاقدات ،[٢٦] الامر الذى دفع بجهاز تنمية المدينة الى سحب بعض العمليات من شركات المقاولات المتأخره فى التنفيذ واسنادها بشكل مباشر الى شركات اخرى اثبتت كفاءتها .

جـ – عدم التقيد بالمخططات وادخال تعديلات مستمره عليها ، مثل تغيير اولويات التنفيذ والتخصيص وتعديل المسطحات الخاصة بالمناطق الصناعيه والسياحية ، كما حدث بالنسبة لمدينة ٦ اكتوبر ، الامر الذى ادى الى مراجعة الاحجام السكانية للمدينة اكثر من مره (تارة ٣٥٠ الف نسمه ، وتارة اخرى ٥٠٠ الف نسمة ، او حتى ٩٦٠ الف نسمه كما جاء باحدى المخططات التنفيذية) . ومثال آخر على ذلك ما حدث بالنسبة لمدينة السادات ، حيث تقاعست الوزارات المعنية عن تنفيذ توصيات المخطط العام بالانتقال الى المدينه بوصفها عاصمه اداريه .[٢٧]

د – عدم مراعاة اعتبارات النمو المتوازن بين الانشطه الاقتصادية ، حيث عانت المناطق الصناعيه من عدم اكتمال بعض المرافق مثل تأخر تنفيذ شبكة الكهرباء

بمدينة العامريه الجديده[٢٨] ، وعدم مد انابيب الغاز الطبيعى بمدينة العاشر من رمضان ، وعدم استكمال مشروعات صرف المخلفات بمدينة ٦ اكتوبر ، وكذلك عدم توفر الخدمات التجاريه والاجتماعيه بالقدر الذى يتناسب مع الوحدات السكنية المقامه .

هـ - عدم التنسيق بين اجهزة تنمية المدن والمحليات من ناحيه والوزارات والهيئات المركزيه من ناحيه اخرى . ومن امثلة ذلك ، احتفاظ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة باختصاصات توزيع وتخصيص الاراضى بالمدن الجديدة ، وقيامها بتحصيل الايرادات وتحديد اوجه الصرف ، مما يضعف من سلطة اجهزة تنمية المدن فى اتخاذ القرارات . ومن الناحيه المقابله ، مازالت هذه الاجهزه تحكم السيطره على مرافق المدن وخدماتها وتتولى ادارتها بنفسها دون تسليمها للمحليات .

الخاتمـة :

نخلص من العرض السابق لاستراتيجيات التنمية العمرانية فى مصر ، وتجربة المدن الجديده بما لها وما عليها ، الى انه يتعين النظر فى سياسات التنمية الحضرية من منطلق التنمية الشاملة ، والعدالة الاقليمية ، والتوازن الحضرى / الريفى فى ضوء الامكانات الاقتصادية والفنية المتاحة .

فالمشكلة ليست زيادة سكان الحضر ، وكيفية امتصاصهم فى تجمعات عمرانية ، وانما هى اعمق من ذلك بكثير حيث ترتبط بهيكل الاقتصاد المصرى ونمط توزيع الموارد وعدالته . ومن ثم يتطلب التصدى لظاهرة النمو الحضرى سياسات اكثر شمولية حتى يمكن معالجة اصل المشكله وليس ظاهرها . وعليه يتعين الربط بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية ، حيث ثبت ان تفاقم المشكله الحضريه انما يرجع الى تيارات الهجرة المستمره من الريف ، التى تجد اسبابها فى محدودية الدخل الزراعى وقصور الخدمات التعليمية والصحية والمعيشية فى الريف بوجه عام . ولذا ليس من الغريب ان يكون علاج مشكلة الحضر فى تنمية الريف والربط بين القطاعين فى خطه قوميه متوازنه ، وهو ما يقتضى الآتى :

أ – اعادة النظر فى توزيع الاستثمارات القوميه بين الحضر والريف ، بحيث يحصل هذا الاخير على نصيب عادل .

ب – تنمية الانتاج الزراعى لتحسين مستويات الدخول الريفيه ، من خلال الاهتمام بالتركيب المحصولى والتوسع الرأسى ونظام التسعير والتوريد للمحاصيل ودعم الخدمات الزراعية .

جـ – توفير الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والاجتماعيه المناسبه وتحسين شبكة النقل والمواصلات ، للنهوض بالمستويات الخدمية للقرى المصريه ، والحد من حركة الهجره الى الحضر .

د – توجيه الاستثمارات الى مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى باعتبارها عماد الثروة القومية فى مصر ، والتى يمكن اعتمادا عليها اقامة تجمعات ريفية متكاملة بالاراضى الجديدة بعيدا عن الشريط الضيق لوادى النيل والدلتا .

هـ – ربط المراكز الحضرية المقترح اقامتها بالتجمعات الريفية فى الاراضى الجديدة ، وحيث ان المخطط العام للموارد الأرضية يفيد امكانية استصلاح ٢,٩ مليون فدان فى مختلف انحاء الجمهورية ، ومعظمها فى اراضى صحراوية ، فانه يمكن الاسترشاد بهذه الخطة القومية فى توطين التجمعات الريفية والمراكز الحضرية المرتبطة بها وفقا للبرنامج الزمنى والمكانى المقترح لمشروعات الاستصلاح . وبذلك يمكن ايجاد القوام الاقتصادى المناسب للتجمعات الحضرية ، حيث تقوم بخدمة المراكز الريفية الجديدة ومناطق الاستصلاح بمدها بمستلزماتها السلعية والخدمية من المعدات الزراعية والمبيدات واعمال الصيانة والاصلاح والخدمات المركزية .. الخ ، وحيث تتولى القاعدة الزراعية امداد المدينة باحتياجاتها الغذائية والخامات اللازمة لمشروعات التصنيع الزراعى . وبذلك يتحقق التكامل الزراعى الصناعى ، او بتعبير ادق ، التكامل الريفى – الحضرى[٢٩] . وبهذه الصورة تنتقل تجربة الوادى الى المناطق الصحراوية ، حيث ثبت ان اكثر المدن المصرية انتعاشا ورواجا هى الواقعة فى قلب المناطق الزراعية (مثل مدن المنصورة – والمحلة الكبرى – وطنطا – وكفر الدوار ..) لتوفر المقومات الاقتصادية اللازمة .

وعليه من الضرورى بمكان ، ربط تخطيط المدن الجديدة بمخطط التجمعات الريفية واستصلاح الاراضى ، الامر الذى يؤكد بدوره على اهمية اخضاع انشاء المدن الجديدة لاطار خطة قومية طويلة الاجل ٢٠ – ٢٥ سنة لمراعاة هذه العلاقات التكاملية .

و – وفى المدى القصير ، فاننا نوصى بالتريث فى اقامة المدن الجديدة ، سواء التابعة او المستقلة ، والاكتفاء بالمدن الجارى تنفيذها ، لحين التقييم الشامل لهذه التجربة والاستفادة منها ، مع تلافى ثغراتها الحالية بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للاسراع باستكمال المرافق والخدمات وتحقيق الاستقلال الادارى لها ، والاهتمام بتسويق هذه المدن من خلال تدعيم قوامها الاقتصادى والانشطة الخدمية الجاذبة للسكان .

جـــدول رقــم (١)

خطـــة الاسكـــان في جمهوريـــة مصر العربيـــة عــام (١٩٨١ ــ ٢٠٠٠)

عدد الوحدات	٦٧٥ ألف وحـــدة					٨٧٥ ألف وحـــدة					١٠٠٠ ألف وحـــدة					١٠٥٠ ألف وحـــدة					اجمالـــي الوحدات بالالف
السنــة الخطة : ٨١ ــ ٢٠٠٠	١٩٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	
التراكات فـــي الخطـــة	١٢	١٧	٢٢	٢٦	٣٠	٣٣	٣٥	٣٧	٤٠	٤٢	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٣	٥٤	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٨٣١
الاحـــلال	٢٩	٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩	٢٩	٣٠	٣٠	٥٨٩
الزيادة السنوية	٦٨	٧٩	٨٤	٨٩	١٠٠	١٠٠	١٠٥	١٠٩	١١٢	١١٤	١١٦	١١٧	١١٨	١١٨	١٢١	١٢٣	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٩	٢١٨٠
الاجمالـــي	١٠٩	١٢٥	١٣٥	١٤٥	١٦٠	١٦٢	١٦٩	١٧٦	١٨٢	١٨٦	١٩٦	١٩٨	٢٠٠	٢٠٢	٢٠٤	٢٠٦	٢٠٨	٢١٠	٢١٢	٢١٤	٣٦٠٠

المصـــدر :

وزارة التعمير والاسكان ــ خطة الاسكان في جمهورية مصر العربية (٨١ ــ ٢٠٠٠)
السياسة القومية للاسكان نوفمبر ١٩٧٩ .

جدول رقم (٢)

الاحتياجات الحالية والمستقبلية لفئات الاسكان حتى عام ٢٠٠٠

نسبة الاسكان الاحتياجات	اسكان اقتصادى	اسكان متوسط	اسكان فوق المتوسط والفاخر	اجمالى
احيتاجات حالية	١٤٠٠	٣٠٠	٠٠٠	١٧٠٠
احتياجات مستقبلية	١٨٨٤	٦٧٣	١٣٥	٢٦٩٢
اجمالى الاحتياجات	٣٢٨٤	٩٧٣	١٣٥	٤٣٩٢
النسبة المئوية	٪٧٥	٪٢٢	٪٣	٪١٠٠

المصدر : لجنة دراسة مشكلة الاسكان بمجلس الشورى ، ١٩٨٣ (التقرير النهائى) .

جدول رقم (٣)

تقديرات سكان الحضر حتى عام ٢٠٠٠

الاقليم	السكـان بالالف		التغيــر	
	١٩٧٦	٢٠٠٠	المطلق	النسبى (٪)
القاهرة الكبرى	٦٨٤٣	١٦٥٠٠	٩٦٥٧	١٤١
الاسكندرية	٢٣١٨	٥٥٠٠	٣١٨٢	١٣٧
قناة السويس	٦٣٠	٢٠٨٩	١٤٥٩	٢٣٢
الدلتا	٣٦٦٨	٦٩٥٢	٣٢٨٤	٩٠
شمـال الوجـه القبلى	٩٨٣	١٨١١	٨٢٨	٨٤
جنـوب الوجـه القبلى	١٤٨٨	٣٧٤٨	٢٢٦٠	١٥٢
البحر الاحمر	٤٨	١١٠	٦٢	١٢٩
الصحراء الغربية	٤٨	١٠٠	٥٢	١٠٨
سيناء	١٠	١٠٠	٩٠	٩٠٠
مطروح	٥٢	٩٠	٣٨	٧٣
الاجمالى	١٦٠٨٨	٣٧٠٠٠	٢٠٩١٢	١٣٠

المصدر : دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية ، التقرير النهائى ، يناير ١٩٨٢ .

جدول رقم (٤)

توزيع التجمعات الحضرية الجديدة على محاور التنميـة

(اقليم القاهرة الكبرى)

محاور النمو	عدد التجمعات الجديدة	عدد السكان للقطاعات
المحور الشرقى	٢	٣٧٥,٠٠٠
	٣	٧٧٠,٠٠٠
	٢	٣٥٠,٠٠٠
المحور الجنوبى	٣	٧٥٠,٠٠٠
المحور الغربى	٣	٦٠٠,٠٠٠
اجمالى	١٣	٢,٨٤٥,٠٠٠

المصدر : مخطط التنمية الحضرية لاقليم القاهرة الكبرى – بعيد المدى – ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤١٦ ، جدول ٤ – ٩ .

جدول رقم (٥)

عدد السكان المستهدف للمدن الجديدة - الخطة طويلةِ المدى - (بالالف)

محاور النمو	المكان	السكان (١٠٠٠ نسمة) سنة ٢٠٠٠	النهائى
المحور الشرقى	العبور	٢٥٠	٢٥٠
	بدر	٢٥٠	٢٥٠
	الامل	٢٥٠	٢٥٠
	١٠ رمضان	٢٥٠	٥٠٠
اجمالى فرعى		١٠٠٠	١٢٥٠
المحور الغربى	١٥ مايو	١٥٠	١٥٠
	٦ أكتوبر	٥٠٠	٥٠٠
	السادات	٢٥٠	٥٠٠
اجمالى فرعى		٩٠٠	١١٥٠
الاجمالى الكلى		١٩٠٠	٢٤٠٠

المصدر : مخطط التنمية الحضرية طويل المدى لاقليم القاهرة الكبرى – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ابريل ١٩٨٢ .

اعتبر التقرير استيعاب مدينة ٦ أكتوبر حوالى ٥٠٠ ألف نسمة لعام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٦)

استيعاب مناطق التنمية لسكان أقليم القاهرة الكبرى ٢٠٠٠

المخطط بعيد المدى

مناطق التنمية		الطاقة الاستيعابية (مليون)	النسبة المئوية
داخل الكتلة العمرانية	– استيعاب الكتلة العمرانية الحالية للسكان فى المستقبل	٠,٦٣٠	٦,٤٢٪
	– مشاريع الاسكان	٠,٩٢٠	٩,٣٨٪
	– المناطق الخالية	٢,٥٠٥	٢٥,٥٦٪
	– المناطق الزراعية المتاخمة للعمران	١,٠٠٠	١٠,٢٢٪
	اجمالى فرعى	٥,٠٥٥	٥١,٥٨٪
خارج الكتلة العمرانية	– المدن الجديدة	١,٩٠٠	١٩,٣٨٪
	– التجمعات الجديدة	٢,٨٤٥	٢٩,٠٤٪
	اجمالى فرعى	٤,٧٤٥	٤٨,٤٢٪
	اجمالى	٩,٨٠٠	١٠٠٪
عدد السكان	١٩٧٦	٦,٧٠٠	...
	٢٠٠٠	١٦,٥٠٠	...
	الزيادة	٩,٨٠٠	١٠٠٪

تقرير – اقليم القاهرة الكبرى على المدى الطويل – ابريل ١٩٨٢ .

جدول رقم (٧٠)

استيعاب السكان في مناطق التنمية المختلفة بالاقليم (١٩٧٧ ــ ٢٠٠٠) بالالف نسمة

مناطق التنمية	استيعاب المناطق العمرانية الحالية	مشاريع اسكان	المدن الجديدة	المناطق الخالية	امتداد العمران	مدن تابعة	الزيادة الاجمالية ٧٧ ــ ٢٠٠٠	عدد السكان الكلي ١٩٧٧	٢٠٠٠
منطقة الوسط	ــ ١٤٠	ــ	ــ	١٢٠	ــ	ــ	٣٠	١٢٠٠	١٢٣٠
المنطقة الشمالية	ــ ٢٥٠	ــ	ــ	١٥٠	٢١٠	ــ	١٠	٢٣٥٠	٢٣٦٠
	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
اجمالي	ــ ٢٥٠	ــ	ــ	١٥٠	٢١٠	ــ	١٠	٢٣٥٠	٢٣٦٠
المنطقة الشرقية	+ ٢٠٠	٢٠	ــ	١٣٠	٩٠	ــ	٥٤٠	٦٦٠	١٢٠٠
	+ ٢٣٠	١٣٠	ــ	٩١٠	ــ	ــ	١٢٢٠	٨٠	١٣٠٠
	+ ١٠	٤١٠	٥٠٠	ــ	ــ	٣٧٥	١٢٩٥	١٠٠	١٣٩٥
	ــ	ــ	٢٥٠	ــ	ــ	٧٧٠	١٠٢٠	ــ	١٠٢٠
	ــ	ــ	٢٥٠	ــ	ــ	٣٥٠	٦٠٠	ــ	٦٠٠
اجمالي	+ ٥٤٠	٥٦٠	١٠٠٠	١٠٤٠	٩٠	١٤٩٥	٤٧٢٥	٨٤٠	٥٥٦٥
المنطقة الجنوبية	+ ١٢٠	١٦٠	ــ	٧٥٠	٢٠٠	ــ	١٢٣٠	٣٥٠	١٥٨٠
	+ ٣٣٠٫٥	٥٥	١٥٠	٣١٠	١٢٥	٧٠٠	١٧١٥	٢٣٠	١٩٤٥
	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
اجمالي	+ ٤٥٠	٢١٥	١٥٠	١٠٦٠	٣٢٥	٧٠٠	٢٩٤٥	٥٨٠	٣٥٢٥
المنطقة الغربية	+ ١٣٠	١٤٥	ــ	٨٥	٣٨٠	ــ	٧٤٠	٢٢٣٠	٢٩٧٠
	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
	ــ	ــ	٥٠٠	ــ	ــ	٦٠٠	١١٠٠	ــ	١١٠٠
	ــ	ــ	٢٥٠	ــ	ــ	ــ	٢٥٠	ــ	٢٥٠
	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
اجمالي	+ ٦٣٠	١٤٥	٧٥٠	٨٥	٣٨٠	٦٠٠	٢٠٩٠	٢٢٣٠	٤٣٢٠
اجمالي كلي	+ ٦٣٠	٩٢٠	١١٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	٢٨٤٥	٩٨٠٠	٦٧٠٠	١٦٥٠٠

المصدر : مخطط التنمية طويل المدى ــ أقليم القاهرة الكبرى ــ الهيئة العامة للتخطيط العمراني ــ ابريل ١٩٨٢ .

جدول رقم (٨)

تقديرات السكان فى المدن الجديدة حتى عام ٢٠٠٠ (بالالف نسمة)

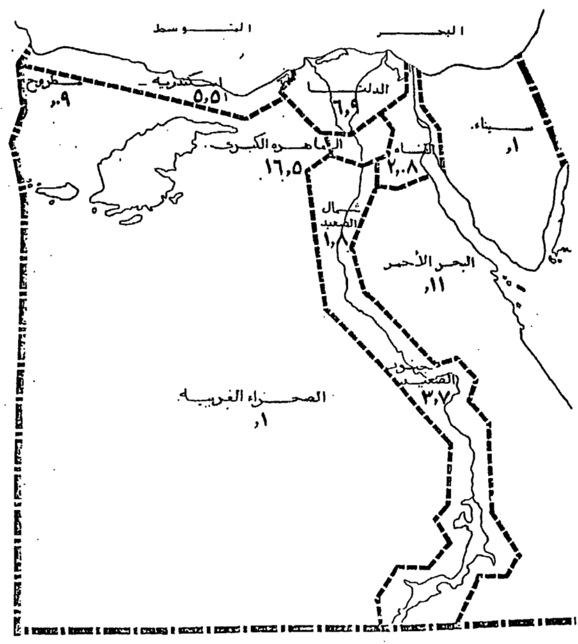
المدن	العدد	المدن	العدد
١ – المعتمدة ذاتيا[١] المستقلة	٢١٦٠ – ٢٣١٠	٢ – التابعة	٩٢٥ – ١٠٢٥
مدينة السادات	٥٠٠	مدينة ١٥ مايو	١٥٠
العاشر من رمضان	٥٠٠	مدينة السلام	٢٧٥
مدينة ٦ اكتوبر	٣٥٠ – ٥٠٠	مدينة العبور	٢٥٠ – ٣٥٠
مدينة العامرية الجديدة	٥١٠	مدينة الامل	٢٥٠
مدينة الصالحية الجديدة	٥٠		
مدينة بدر	٢٥٠	٣ – المدن التوءم	١٠٠٠
		مدينة دمياط الجديدة	٤٠٠
		مدينة بنى سويف الجديدة المنيا الجديدة امتداد سوهاج وأخميم الاقصر الجديدة	٦٠٠
		الاجمالى العام	٤٠٨٥ – ٤٣٣٥

(1) self contained

شكل رقم (١)

توزيع سكان الحضر عام ٢٠٠٠

(بالمليون)



المصدر : دراسة السياسه القوميه للتنميه الحضريه — تقرير يناير ١٩٨١.

شكل رقم (٢)

محاور التنميه – المدن الجديده والتابعه – التجمعات الجديده

الهوامش

١ – الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء ، السكان والتنمية فى مصر ، سبتمبر ١٩٧٨ .

٢ – المرجع السابق ، جدول رقم (٣ / ١ / ٣) ، ص ١٦٣ .

٣ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الموقف السكانى الراهن وتوقعات السكان حتى عام ٢٠٠٠ ، ص ١٢ .

٤ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، السكان والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

5 - CAPMS, Statistical Yearbook, A.R.E., 1952 - 1983, June 1984 , P .13 .

6 - CAPMS, Ibid., P. 77

7 - Ministry of Development, Greater Cairo Region, Long Range Urban Development Scheme, Strategy Plan , April 1982, p. 2 - 16 .

8 - Todaro, M.P., «Income Expectations, Rural- Urban Migration and Employment in Africa» International Labour Review, VoL 104, 1971 .

٩ – الاهرام الاقتصادى عدد ٢١ – ٤ – ١٩٨٦ .

١٠ – هبه احمد نصار ، «الانفجار السكانى والسياسات التنمية والتحضر» ، بحث مقدم الى ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة ، القاهرة ٧ – ١٠ ابريل ١٩٨٦ ، تحت اشراف المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

11 - Robinson, A.,: Economics & New Towns, A Comparative Study of the United States , the United Kingdom and Australia (Praeger Publishers Inc ., 1975), pp. 50, 51 & 54.

١٢ – المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ – ٨٠ ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٩٨ ، ندوة الاهرام عن قضية التعمير والمجتمعات الجديده ، عدد ١٤/١١/١٩٨٦ .

١٣ – طلعت الدمرداش ابراهيم : الجوانب الاقتصادية فى تخطيط المجتمعات الجديدة ، رسالة ماجستير فى الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٣ ، ص ١٤٩ .

١٤ – هبه نصار ، المرجع السابق ، ص١٧ .

١٥ – انظر فى تفاصيل مشكلات تقدير المنافع والتكاليف المرتبطة بالتجمعات الحضرية ،

Hendon, W., Economics for Urban Social Planning (Library of Congress, USA, 1975), pp. 74 - 87 .

16 - Robinson, A., Op. cit., pp. 32 & 68 .

١٧ – هبه نصار ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

١٨ – هيئة المجتمعات العمرانية الجديده ، البرنامج الانشائى لمدينة ٦ اكتوبر ، التقرير الاول : الوضع الراهن ، تقرير مقدم من شركة بيسر للاستشارات ، يونيو ١٩٨٦ ، ص ١٠١ .

19 - Ministry of Development and New Communities, Tenth of Ramadan, First Stage; Final Report, Cairo, 1978 .

٢٠ – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، البرنامج الأنشائى لمدينة ٦ اكتوبر ، التقرير النهائى ، تقرير مقدم من شركة بيسر للإستشارات ، مارس ١٩٨٧ ،

٢١ – انظر الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، شروط الاعمال لاعداد المخطط العام للتجمع العمرانى الجديد رقم ٣ حول القاهرة الكبرى ، ١٩٨٦ .

٢٢ – طلعت الدمرداش ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

٢٣ – عاشور فهمى ، «تسعير اراضى المجتمعات الجديدة فى مصر» ، بحث مقدم الى ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة ، القاهرة ، ٧ – ١٠ ابريل ١٩٨٦ ، تحت اشراف هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

24 - Ministry of Development, Tenth of Ramadan, New Industrial City, Growth Plan 1982, Final Report, Sweeco, Cairo, January 1983, p. 71

٢٥ – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، البرنامج الانشائى لمدينة ٦ اكتوبر ، المرجع السابق ، ص ٩٧ . (التقرير الأول) .

٢٦ – المرجع السابق ، ص ٣٢ .

٢٧ – أنظر المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، وحدة بحوث التحضر ، مشروع التقرير النهائى لدراسة إنتقال الوزارات من القاهرة الى مدينة السادات، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

28 - Ministry of Development, New Communities and Land Reclamation, New Ameriyah City - Dutch Assistance Programme(NACDAP), Draft Report, First Mission, Cairo, October 85, p. 6.

٢٩ – انظر فى مزايا توطين المدن الجديده فى الاقتصاديات الزراعيه .

Golany, G.: New- Town Planning, Principles and Practice (John Wiley & Sons, New York, 1976), pp. 132 - 33.

ثانيا : ندوات ومؤتمرات

ندوة
الأنتلجنسَيا العربيـة

القاهرة - ٢٨/٣١ مارس / آذار ١٩٨٧

عرض وتعليق : على فهمى[1]

تمهيد : تأتى ندوة «الانتلجنسيا العربية» أو «المثقفون العرب» ، الثالثة فى الترتيب فى عداد الندوات العلمية التى دعت اليها ونظمتها ، «الجمعية العربية لعلم الاجتماع» منذ انشائها بتونس فى يناير ١٩٨٥ . وقد كانت الندوة الاولى تحت عنوان «نحو علم اجتماع عربى» حيث عقدت بتونس العاصمة فى يناير ١٩٨٥ أيضاً . ثم تأتى الندوة الثانية تحت عنوان «الثقافة العربية الشعبية» والتى عقدت بواحات قابس بتونس فى يوليو ١٩٨٦ .

وقد اتجهت «الجمعية العربية لعلم الاجتماع» إلى تنظيم هذه الندوة العلمية الثالثة ، حول موضوع بالغ الاهمية الا وهو «الانتلجنسيا العربية» أو «المثقفون العرب» ، إذ يبدو من المنطقى ان يتصدى المثقف العربى لبحث هويته وانتماءاته وطرائق تناوله لمعطيات الثقافة وايجابياته وسلبياته ، اي بمعنى ادق يكون من المنطقى ان يعمد المثقف العربى المعاصر إلى تشخيص دقيق لوضعيته ، قبل ان يتصدى لدراسة مشكلات مجتمعه، ومن هنا ولدت فكرة تنظيم هذه الندوة الماثلة، ولاسباب تنظيمية واخرى مالية ، فقد شارك فى الاعداد لهذه الندوة كل من «اتحاد المحامين العرب بالقاهرة» و «منتدى الفكر العربى بعمّان» .

ومنذ مايو ١٩٨٦ عهدت «الجمعية العربية لعلم الاجتماع» إلى عدد من المثقفين العرب يمثلون معظم الاقطار العربية ، عهدت اليهم لاعداد اوراق بحثية تعرض للمناقشة اثناء انعقاد الندوة . ولقد استجاب للكتابة ثمانية وعشرون مثقفاً من اعضاء «الجمعية العربية لعلم الاجتماع» ، أعدوا سبعة وعشرين ورقة . وقد افتتحت اعمال الندوة بالقاهرة صباح السبت ٢٨ مارس ١٩٨٧ ، وشارك فى الكلمات الأفتتاحية

رئيس «الجمعية العربية لعلم الاجتماع» وأمين عام «اتحاد المحامين العرب» وأمين عام «منتدى الفكر العربى» .

واستمرت الندوة حتى مساء الثلاثاء ٣١ مارس ١٩٨٧ حيث عقدت عشر جلسات علمية ، خصصت ثمانى جلسات منها لعرض الاوراق البحثية والمناقشة حولها . كما خصصت الجلسة العلمية السابعة ظهر الاثنين ٣٠ مارس ١٩٨٧ ، كحلقة نقاشية تحت عنوان «المثقف فى المشرق والمثقف فى المغرب : رؤية كلاً منهما للآخر» . كما خصصت الجلسة العلمية العاشرة والاخيرة كمائدة مستديرة ختامية حول : «المثقف - نحو رؤية عربية» .

عرض الأوراق :

حاولت ادارة الندوة وضع عدد من المحاور الرئيسية ، ووزعت الاوراق البحثية على هذه المحاور ، وبالتالى وزعت الجلسات الثمانى وفقاً لهذه المحاور ايضاً ، وكان من المنطقى ان تبدأ المحاور من معالجة العام متدرجة إلى الخاص ، ولذلك فقد خصصت الجلسات الأولى والثانية والثالثة لتناول اشكاليات المثقف العربى بصفة عامة بما فى ذلك الأبعاد التاريخية لهذه الاشكالية ، اما الجلسة الرابعة فقد تناولت وضعية المثقف العربى بالمغرب ، بينما خصصت الجلسة الخامسة لمناقشة وضعية المثقف العربى فى تونس ، مع التعرض إلى المثقفين التونسيين المقيمين فى فرنسا . اما الجلسة السادسة فقد خصصت لوضعية المثقف العربى فى الجزائر والسودان مع تركيز واحدة من الاوراق البحثية على بروز المسألة النسوية ضمن «الانتلجنسيا العربية» وخصصت الجلستان الثامنة والتاسعة لدراسة وضعية المثقف العربى فى مصر .

عرض تفصيلى للافكار الرئيسية بالاوراق :

دارت الجلسة الاولى كما اسلفنا حول اطار عام لوضعية المثقف العربى ، مع الاشارة إلى بعض الأبعاد التاريخية . وقدم الورقة الأولى «الطاهر لبيب» تحت عنوان قد يبدو غريباً الأ وهو «العالم والمثقف والانتلجنسى» ، وقد اثارت الورقة مدى صعوبة البحث فى ظروف الحياة المباشرة الذى كان يظهر فيها النص والرأى . كما اشارت الورقة ايضاً إلى علاقة العلماء بالسلطة السياسية تاريخياً، واشارت الى كتب

الطبقات والسِّير التي تتضمن معلومات مفيدة تشير إلى أن معظم العلماء كانوا ينتمون معيشياً إلى الفئات الوسطى وإلى مادونها من فئات شعبية ، ومن اطرف ما تعرضت له ورقة «الطاهر لبيب» انْ ابن خلدون كان يرى (ان العلماء من بين البشر ابعد عن السياسة ومذاهبها)، بينما نحن نعلم ان ابن خلدون نفسه كان اقرب البشر للسياسة؛ وقد يشير هذا إلى ما يمكن انْ يَقع من تناقض بين رأى المثقف من جهة ومسلكه من جهة اخرى . كما اشارت الورقة ايضاً إلى ظاهرتين متكاملتيين فى تاريخ الثقافة العربية ، الظاهرة الأولى تكمن فى اتجاه العلماء نحو احتواء معارف العامة وهى ظاهرة تجعل الاعرابى «استاذ العلماء» على حد تعبير «الجابرى» ، اما الظاهرة الثانية فتبدو فى اتجاه المثقف نحو تقنين او تحويل المعرفة الى علوم تنتحلها العامة . كما اشارت الورقة ايضاً إلى مسألة الاصول الاجتماعية فى العصر الحديث وهو اتجاه انحدارى تقريبا،اذ كانت الفئات المثقفة الاولى تنتمى إلى طبقات اجتماعية محظوظة باستطاعنها توجيه أبنائها إلى المدارس الحديثة والى اوروبا ، بيد أن حركات التحرير وَسَّعَت قاعدة الإنتماء واتاحت لشرائح وسطى ان تفرز قياديين هم اكثر صلة بالفئات الشعبية وايسر تعبئة لها . وهذه المقولة الأُخيرة التى يذكرها «الطاهر لبيب» لاتصدق فى رأينا على تاريخ المثقفين المصريين فى العصر الحديث ، ذلك ان دراسة تاريخ البعوث العلمية فى مصر منذ اواسط عهد «محمد على» توقفنا على حقيقة تاريخية هامة وهى ان غالبية المبعوثين المصريين للدراسة فى اوروبا كانوا من بين الفئات الاجتماعية الوسطى والأقل ..

اما الورقة الثانية التى قدمها «الحبيب الجنحانى» تحت عنوان «المفكر والسلطة فى التراث العربى الاسلامى» ، فقد حاولت تقصى موقف النخبة المثقفة تجاه السلطة السياسية منذ عهد الدولة الاسلاميه ، واشارت الورقة الى انه كانت هناك دائماً فئة من المثقفين تتعاون مع السلطة بجوار فئة اخرى يمكن ان يطلق عليها اسم «المثقف المحايد» والتى يمثلها فئة النساك ورافضو التعاون مع السلطان عادلاً كان او ظالماً . كما اشارت الورقة ايضاً الى فئة «المثقفين الموظفين» وهم كتاب «دواوين الرسائل» والذين اصبحوا يصنفون فى عصور متأخرة ضمن حاشية السلطان ، تحت مفهوم «أرباب الأقلام» ويأتون فى الترتيب تحت «ارباب السيوف» .

اما الورقة الثالثة فقدمها «عبد الباقى الهرماسى» تحت عنوان «المثقف والبحث عن النموذج» ، وبعد استعراض سريع لبعض الأدبيات الغربية حول الموضوع ، يعرج

الباحث على اشكاليات المثقف فى الوطن العربى ، ويرى الباحث ان النظرة الأختزالية هى الغالبة لدى باحثى مشكلة المثقفين على الرؤية التى تعتبر أن المجال الثقافى مجال مستقل نسبياً ، وقدمت الورقة ثلاث اطوار تاريخية انتظمت الفكر السياسى العربى ، قام الطور الاول منها على دولة التنظيمات وفى بعض الحالات على دولة الاحتلال ، وقدم الباحث أمثلة لمثقفى هذا الطور : خير الدين التونسى والطهطاوى والافغانى ، ثم محمد عبده ، اما الطور الثانى فيتعلق بظهور الدولة الوطنية الليبرالية فيما بين الحزبين العالميتين ، حيث كان حزب الوفد فى مصر افضل تعبير عنها ، كما كان فكر طه حسين خير ممثل لها . اما الطور الثالث والاخير فقد بلغ اوج مجده فى منتصف الستينيات، وهو يوافق نموذج الدولة القومية – الشعبوية التى تتجسد فى فكر البعث والناصرية ، والتى نجد لها فى اعمال «طيب تزينى» الصياغة الاكثر تماسكاً .

وفى الجلسة الثانية قدم «حليم بركات» ورقة بحثية تحت عنوان «المثقفون فى العالم العربى المعاصر ؛ ملاحظات حول أصولهم وانتماءاتهم الطبقية» ، وذكر الباحث فى فاتحة دراسته بانه مضطر هو او غيره ممن يحاولون دراسة العلاقة بين موقع المثقفين العرب فى البنية الطبقية ونتاجهم الثقافى ، مضطر ان يبدأ من الصفر تقريباً لسبب بسيط هو غياب التنظير والبحث الميدانى حول هذه المسألة المعقدة . وقدم الباحث مثالاً لذلك كتاب «البرت حوارنى» تحت عنوان «الفكر العربى فى عصر النهضة» ، الذى عرض باسهاب لأفكار عدد من ابرز المفكرين العرب مع اغفال تام للعلاقة بين الفكر والاصول والإنتماءات الطبقية . وعلى الرغم من إن «عبد الله العروى» عمد إلى استعمال منهج التاريخانية وركز على الفكر الايدولوجى بالذات ، الا انه هو ايضاً لم يعر التحليل الطبقى أهمية مقتصراً على التعرض لموضوع الحداثة والصراع بين الليبرالية والسلفية فى لقاء التقابل والتصادم الذى بين الثقافة العربية الاسلامية والثقافة الغربية . كما انشغل «محمد عابد الجابرى» بمسألة الاختيار بين النموذج العربى الاسلامى والنموذج الاوربى بمعزل عن الصراع الطبقى ، كما يعالج «أدونيس» الموضوع احياناً على صعيد ثقافى فحسب على حد قوله «دراسة الظواهر الثقافية بذاتها فى معزل عن قاعدتها المادية والبنية الاقتصادية وعلاقات الانتاج» .

ثم تساءل الباحث عمن هم المثقفون ؟ وقدم محاولات فى التعريف ، الا انه اعترف انها محاولات مبتسرة ، وذهب إلى اننا نحن المثقفون نفكر ولانفعل شيئا ونادراً مانثق بأنفسنا،وتساءل الباحث بعد ذلك حول ما اذا كان المثقفون يشكلون طبقة اجتماعية أم فئة او جماعة ام وظائف اجتماعية ام شرائح مختلفة فى بنية الهرم الطبقى ؟ وذهب الباحث إلى ان المثقفين العرب من حيث الاصول يأتون من مختلف الشرائح والطبقات ، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بان ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى ما تزال فى ازمة على الصعيدين الكمى والنوعى . وذكر من واقع دراسات ميدانية ان هناك علاقة طردية بين المستوى الطبقى ونوعية التربية ، واشار الى بعض هذه الدراسات . وانتهى الباحث إلى ان مايقدمه البعض من افتراضات مؤداها ان الانتماء الطبقى للمثقف العربى يحدد ما صاغه اما على نحو ثورى او نحو اصلاحى جزئى او نحو تكريس النظام السائد ؛ وذكر ان هذه الافتراضات تحتاج إلى تثبيت عن طريق الدراسات الميدانية .

اما الورقة الثانية فى هذه الجلسة فقدمها «إيليا حريق» تحت عنوان «الصراع الطبقى والانتلجنسيا العربية» ، وذهب منذ بداية الورقة إلى ان تعبير «مثقف» لم يعد صالحاً اليوم للدلالة على اهل الفكر لانه تعبير يتسم بالعمومية الشديدة، ويفضل الباحث تعبير «اهل الفكر» من كتاب وشعراء وروائيين ومفكرين وفنانين . اما الاستاذ الجامعى الذى يقتصر دوره على مجرد ايصال المعلومات فى اختصاصه فلا يعتبر من اهل الفكر وذهب إلى اننا نعرف فى الوطن العربى من المفكرين فئة متميزة بوظيفة سلطوية وتخضع هذة الفئة المفكرين الاخرين لها . واثار الباحث سؤالأحول ما اذا كان لدى المفكرين العرب خاصة منهم الواقفين على عتبة السلطان شيئاً من الاستقلالية تؤهلهم ان يقدموا فكريا ماتعتدل به الشئوون العربية . ويذكر الباحث انه فى السنوات العشرة الاخيرة حدث تغيير نوعىّ وكمىّ فى الاتجاهات الفكرية العربية سواء حول القضية الديمقراطية او حول القضية الاشتراكية .

واتهم الباحث المفكرين العرب بانهم مايزالون فى دوامة التقليد والنقل . اما من ناحية الاصول الطبقية ، فيذهب الباحث إلى أن الاقتصاد التجارى الذى تتسم به المجتمعات العربية قد سبب اخطر انشطار اجتماعى طبقى فى المجتمعات العربية ، وانتهى الباحث إلى ان الفئات المستحدثة من اصحاب المهن الحرة والمثقفين الذين قادوا الحركة القومية ضد الاستعمار ، ثم قادوا حركة الاستقلال فى البدء فقد ورثوا

الاستعمار فى النهاية ، واذ كانت تلك الفئات حديثة التكوين وضعيفة البنية فانها اندحرت بسرعة امام القوى العسكرية التى كانت تؤازرها الجماهير الشعبية .

اما الورقة الثالثة فى هذه الجلسة فقدمها «سمير امين» تحت عنوان «تأملات حول دور الانتلجنسيا فى الثورة الوطنية الشعبية» ، ولقد بدأ سمير امين ورقته هذه بلفت النظر إلى بعض اوجه معضلة العلاقة بين دور الجماهير «الطبقات الشعبية» ودور القيادة «الانتلجنسيا» فى انجاز الثورة الوطنية الشعبية المطلوبة فى الوطن العربى . وذهب «سمير أمين» إلى ان البورجوازية الوطنية – وفقا لتجربة مصر – ليست قادرة على القيام بالثورة الوطنية الشعبية المطلوبة ، بدليل ان تجربة بنك مصر لم تستطع ان تفرض على الاستعمار تعديلات فى صالح الرأسمالية المصرية ، والامر يختلف بالتأكيد بالنسبة إلى تجربة الناصرية التى تعطى وغيرها من تجارب الثورة المعادية للاستعمار فى بلدان العالم الثالث ، تعطى دوراً خاصاً واساسياً لا للبورجوازية الصغيرة كطبقة بل لفئة اجتماعية هى «الانتلجنسيا» ، ويميز «سمير أمين» بين الانتلجيسيا والبورجوازية الصغيرة ، حتى ولو كانت الانتلجيسيا تنتمى إلى تلك البورجوازية الصغيره . بعد ذلك ناقش «سمير أمين» طبيعة إنجازات الناصرية ؛ وهل كانت خطوة نحو الاشتراكية ام تنمية رأسمالية بحتة وان كانت بخصوصياتها مثلا تغلب ملكية الدوله . وخلص سمير أمين إلى ان التجربة الناصرية لاتمثل نمطا ثابتا للتطور الرأسمالى ، فهى اما ان تكون مرحلة انتقالية تنفتح فعلاً على مرحلة شعبية ، او تتحول تحت ضغوط النظام الرأسمالى العالمى الى نمط تقليدى للرأسمالية المتخلفة ، وهذا ما حدث فى مصر من خلال الانفتاح . ولام سمير أمين القوى التقدمية المصرية فى فترة الناصرية لانها قبلت ما يسمى آنذاك بنظرية «الطريق غير الرأسمالى» دون تحفظ ، بل على العكس فان الغالبية العظمى من كافة تيارات اليسار المصرى تحمست لهذا الكلام السطحى الذى لم يرفضه الا افراد قليلون لم يكن لهم وزن حقيقى فى مجال الممارسة السياسية .

ثم نصل إلى الورقة التى قدمها «محمد الدقس» تحت عنوان «الانتلجنسيا العربيه» ؛ الواقع والطموح – ملاحظات أولية» .

وحاول الباحث ان يقدم تحديدا لمفهوم الانتلجنسيا ، ومضى يورد بعض التعريفات نقلاً عن الادبيات الغربية بخاصة دون ان يتحيز لتعريف بعينه ، ثم قدم تقسيمات

للانتلجيسيا قام بها هشام شرابى ، مثل فئة المثقفين الملتزمين وانصاف الملتزمين والتكنوقراط وغيرهم ، ثم عرض الباحث لوضع الانتلجنسيا العربية من حيث الموقع الطبقى ، ثم علاقة الانتلجنسيا بالسلطة ، كما افرد بحثاً عن دور الانتلجنسيا فى التغير الاجتماعى دون ان يحدد هذا الدور بوضوح ، وأخيراً صاغ الباحث عدة شروط تؤكد دور الانتلجنسيا العربية فى ان تكون ملتزمة ايجابياً نحو المجتمع ، على سبيل المثال توفير المناخ العلمى للبحث ، تجسير الفجوة بين النخبة المثقفة والسلطة ، ووضع المثقف المناسب فى المكان المناسب ، ووضع استراتيجية لاعادة الادمغة فى المهجر إلى الوطن ، واخيراً افساح المجال لنخبة المثقفين من اجل حرية التعبير وتدعيم الديمقراطية ، وواضح من استعراض هذة الورقة والاقتراحات التى ضمنها اياها الباحث ، انما هى من قبيل الامانى وليست من قبيل التشخيص الحقيقى .

وفى الجلسة الثالثة قدم الورقة الاولى «عاطف العقلة عضيبات» تحت عنوان «أزمة المثقفين العرب : دراسة تحليلية» ، وقد ذهب الباحث إلى ان تعريف المثقف أمر مشكل ، كما ذهب إلى ان المثقف يكون عربياً بقدر ما يكون معنياً بثقافة الأمة العربية . وواضح ان تعريف المثقف العربى كما اورده الباحث تعريف غير دقيق ، حيث ان كثيراً من المعنيين بثقافة الامة العربية هم من الاجانب وليسوا عربا .

كما عرض الباحث بعد ذلك إلى آراء العديد من الباحثين الذين تناولوا بالدراسة ازمة المثقف العربى وارجعوها إلى عوامل خارجية . كما لاحظ الباحث ان غياب الديمقراطية فى المجتمعات العربية قد استخدم كثيراً لتفسير ازمة المثقفين العرب ، وضرب بعض الأمثلة على ذلك ويرى الباحث أن هذه الاراء تقدم تبريراً ولاتقدم تفسيراً للازمة ؛ ويشير هنا إلى رأى «ماكس ڤيبر» من ان التاريخ الانسانى هو عملية صراع لانهاية له بين المبدعين الأفراد من جهة والظروف المحيطة بهم من جهة اخرى ؛ ثم عرض الباحث لمصطلح «الاغتراب» ؛ وذكر انه مايزال غامضاً وعرض لبعض التعريفات حول هذا المصطلح ؛ وذهب إلى ان غالبية المثقفين العرب يشعرون بالعجز تجاه مجتمعاتهم ومؤسساتهم ، ومن ثم يشعرون بعدم الانسجام مع مجتمعهم وهم بذلك ينفصلون عن واقعهم يائسين من احداث اى تغيير فيه .

واقترح الباحث ضرورة توفير قدر من الوحدة بين المثقفين العرب وبدون هذا، فهم لايمكن ان يخلقوا جمهورا يستمع اليهم .

وقدمت «سهير لطفى» الورقة الثانية بهذه الجلسة العلمية تحت عنوان «الحركات الاسلامية فى الوطن العربى» ، حيث عرضت الباحثة لتاريخ الحركات الاسلامية عبر فترات الدولة الاسلامية المختلفة ، وقدمت خلفية تاريخية عن الحركات الاسلامية المعاصرة فى الوطن العربى ، مع التركيز على أهم هذه الحركات . كما قامت الباحثة بمحاولة تشخيصية وتحليلية لأهم افكار وممارسة هذه الحركات . وانتهت الباحثة فى ورقتها هذه الى محاولة رسم رؤية مستقبلية لهذه الحركات .

اما الورقة الثالثة فقدمها «حسين فهيم» تحت عنوان «الانثروبولوجيا والفكر العربى المعاصر : ملاحظات وموضوعات متفرقة» ، وفى هذه الورقة حاول حسين فهيم دحض الاتهامات التى تثار عادة حول الانثروبولوجيا ودورها ا. ،عوه فى العهد الاستعمارى ، وذهب الباحث الى استعراض الادوار الجديدة التى يمكن ان تلعبها الانثروبولوجيا حاليا ، مؤكدا أن العرب كانوا قد طرقوا كثيراً من موضوعاتها منذ زمن بعيد فى مؤلفاتهم الجغرافية كما عرض لتاريخ تدريس مادة الانثروبولوجيا فى الجامعات العربية المعاصرة . ووضع الباحث امام نفسه اشكالية اختيار بين انثروبولوجيا عربية «قومية» أم انثروبولوجيا اسلامية ، وفى القسم الثالث من الورقة نقل الباحث بعض الافكار والملاحظات المنهجية حول تاريخية الثقافة العربية ، وأبدى اهتماماً بضرورة دراسة الثقافة العربية الشعبية والافادة من منظوراتها ، وركز على أهمية الانثروبولوجيا فى ذلك .

وفى الجلسة الرابعة ، قدم الدراسة الأولى «المنصف ونَّاس» تحت عنوان «المساهمات العربية المعاصرة فى مسألة المثقف المعربى :المغرب العربى مثالاً» ، وقد بدأ الباحث دراسته بتساؤل حول ماإذا كان المغرب العربى قد شكل فى تجاويف التاريخ ذاتاً حضارياً أم انه كان كياناً متفتتاً متباعداً متنافراً ؛ وذهب الباحث إلى ان ثمة تداخلاً حول هذين البعدين ، يبدو فى المراجع وكذلك فى التفكير ، فالاختلاف والتباين هو الظاهر المعلن فى الخطاب الموجه إلى المغرب العربى فى حين ان التكامل والتماثل هو غير المعلن . وتعرض الباحث للخطاب السياسى بين الهوية والذاتية ، كما تعرض للخطاب الاستشراقى الاوربى ، واخيراً تعرض للخطاب المغاربى بين وعى الهوية وحدود المعرفة ، وذهب الباحث الى ان الخطاب المغاربى فى توجهاته الحالية ليس خطاباً ملتفتاً الى «الماضى» وانما هو عبارة عن وعى نقدى .

وتحت عنوان فرعى «حول المثقف فى مرآة التاريخانية» ، عرض الباحث للكثير من آراء المفكرين المغاربة ، كما عرض إلى التصنيفات التى يلجأ اليها هؤلاء ، فعلى سبيل المثال : «المثقف السلفى والمثقف الليبرالى والمثقف الثورى» . كما انتقد الباحث الحديث عما يثار احياناً عن المثقف العضوى فى المغرب العربى مقرراً ان هذا نوع من «اليوتوبيا» على غير اساس . وانتهى الباحث إلى ان المغرب العربى هو عربى لاشك فى ذلك دون انكار خصوصية تاريخية عليه وبخاصة فى ظل آثار مرحلة الهيمنة الاستعمارية . وفى الختام حدد الباحث بعض الأمور التى تتعلق بالتصور المغربى للمثقف من حيث الحدود والامكانيات والتساؤلات ، وذهب الباحث إلى ان ازمة المثقف يظهر فيها جزء ويستتر منها جزء آخر ، مما يخلق جدلية قائمة بين الظاهر والمستتر ، وهى ازمة راجعة فى جوهرها إلى هشاشة البنية الاجتماعية ؛ وعلى هذا فالمثقف فى المغرب العربى – فى رأى الباحث – ليس بالضرورة أسير طبقة او فئة اجتماعية ، ولكنه أسير مشاريع البناء السياسى وازدواجية اللغة . ويضاف إلى ذلك الاسباب الباطنة للأزمة وهى تتعلق بأزمة التراث لغموضه وعدم دقة نصوصه وحاجاتها إلى التأويل .

اما الدراسة الثانية فقدمها «محمد شقرون» تحت عنوان «فى البحث عن تعريف للمثقف من خلال سوق الثقافة والاستراتيجيات الفكرية فى الحقل الثقافى بالمغرب» ، وذهب الباحث إلى ان الغرض هو طرح بعض الاشكالات المتعلقة بتحديد الحقل الثقافى واستراتيجية المثقفين فى هذا الحقل وكذا التعرض لشروط تكون هذا الحقل الثقافى فى المغرب ومدى تأثير هذه الشروط فى تكون اصناف معينة من المثقفين ، وحدد الباحث حقل «الانتاج العرفانى» (المعنى) ، كنظام ينتج البضائع الثقافية والفكرية ، وذهب الباحث الى ان موضوع سوسيولوجية الثقافة والمثقفين يجب ان يكون هو حقل الانتاج الثقافى بكل مكوناته ، وحقل المستهلكين لهذه المنتوجات وحقل الوسطاء مثل الناشرين والنقاد . وعرض الباحث لبعض الاحصائيات المتعلقة بنشر الكتب فى عدد من الاقطار العربية خلال الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٠) ، ثم تعرض الباحث إلى ماسماه «بالتعريب والمغربة فى المغرب العربى» . وتناول الباحث اخيراً حقل الانتاج الجماهيرى وكيف انه افرز ثقافة متوسطة مثل الاذاعة المسموعة والمرئية والصحافة والسينما .

ثم تأتى الدراسة الثالثة والتى قدمها «عبد الصمد الديالمى» تحت عنوان «الاستاذة الجامعية بمدينة فاس : الاصول الاجتماعية - دراسة ميدانية وصفية» ، وقد أشار الباحث إلى أن نسبة النساء داخل الهيئة التدريسية الجامعية بجامعة «سيدى محمد بن عبدالله» بفاس تشكل ١٧,١٪ وان هذه النسبة تتراوح من غياب كامل للمراة كأستاذة بكلية الشريعة إلى حضور مرتفع إلى حد ما بنسبة (٢٧,٢٪) بكلية العلوم . وعلق الباحث على تفاوت النسب تلك وذكر مجموعة من الافتراضات بان هذه الظاهرة قد ترجع إلى عقلية المسئولين كما قد ترجع إلى نفور الفتاة المغربية من دارسة الشريعة واقبالها بالعكس على دراسة العلوم ، كما ذهب الباحث إلى ان النسبة العامة لحضور المرأة فى الجامعة هى نسبة ضعيفة على الرغم من ان التعليم يعتبر من الأنشطة العصرية التى تمارسها الفتاة المغربية . ويرجع الباحث هذا إلى ان انفتاح الفتاة المغربية على التعليم هو انفتاح على المرحلة الابتدائية والثانوية دون الجامعية . بعد ذلك عرض الباحث لاهداف البحث الميدانى وخطواته المنهجية ، وقد اشتمل البحث على عدة جزئيات اسماها الباحث بالمستويات ، واول هذه المستويات هو المستوى الحضرى للأسرة الاصلية للاستاذة الجامعية ؟ وقد اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان غالبية الأناث من اعضاء الهيئة التدريسية بجامعة فاس ينتمين إلى اصول حضرية وبالاخص هؤلاء القائمات على التدريس فى كلية العلوم ، اما المستوى الثانى من الدراسة الميدانية فركز على المستوى الاقتصادى للاسرة الاصلية للمبحوثة وذهب الباحث إلى ان حوالى ٧٥٪ من اعضاء الاسر الاصلية للمبحوثات هم من الموظفين المأجورين . اما المستوى الثالث فهو المستوى الثقافى للاسرة الاصلية ، فقد اشارت نتائج الدراسة إلى أن نحو الثلثين تقريباً من آباء الاناث من اعضاء الهيئة التدريسية بجامعة فاس يتوزعون بين الأمية ومجرد معرفة القراءة والكتابة ومستوى التعلم الابتدائى ، فى حين ان الثلث الاخير يتوزع بين من وصلوا الى مستوى التعليم الثانوى ٢٠,٣١٪ وبين من وصلوا الى مستوى الاجازة «الشهادة الجامعية» حيث تصل نسبتهم ١٣,٥٪ ، ومن بين النتائج الطريفة فى الدراسة الميدانية المشار إليها ، ان نسبة تقارب الربع من المبحوثات «الاستاذة الجامعية» متزوجات من رجال دون مستواهن الثقافى ، ويفسر الباحث هذه الظاهرة بان الاستاذة الجامعية تحاول ان تهزم النموذج الذكورى الذى يقتضى ان يتفوق الزوج على الزوجة فى الميدان الثقافى بخاصة .

أما الجلسة الخامسة فقد قدم الورقة الاولى فيها كل من عبد القادر الزغل وأسماء العريف (بالاشتراك) تحت عنوان «سلطة المثقفين ومثقفو السلطة» . بدأ الباحثان ورقتهما بأن الخطاب الذى ينتجه المثقفون العرب عن انفسهم يعبر عن انهم شريحة اجتماعية ومضطهدة وذات وجود هامشى خارج الدولة ، ولعل السؤال الرئيسى الذى طرحته الورقة هو اختبار الفكرة القائلة بأن ثمة قطيعة بتونس على الاخص بين المثقفين من جهة والدولة من جهة أخرى .

وقد استعرضت الدراسة خاصية الدولة التونسية الحديثة منذ الاستقلال عام (١٩٥٦) باعتبارها نتاجاً لجهود المثقفين واطاراً لصياغة وتطبيق تصوراتهم الايديولوجية ، كما انها اى الدولة هى المؤسسة التى تؤمن فرص توظيف للمثقفين باعتبارهم من ذوى الخبرة ، وذهبت الدراسة إلى ان هذا قد وصم الدولة بطابع زجرى احيانا اذ انها تمارس دورها فى التغيير الاجتماعى بطريقة فوقية . واشارت الدراسة إلى ان الدولة التونسية المعاصرة تعتمد بشكل متزايد على نخبة المتخرجين من نظام التعليم المزدوج (فرنسى - عربى) ، فعلى سبيل المثال نجد انه من بين ٩٣ وزيراً تداولوا على الحكم فى الفترة مابين (١٩٥٦ - ١٩٨٠) ، نجد ان ٩١,٤٪ منهم حاصلون على مؤهلات جامعية ، الا ان اللافت للنظر انه لايوجد اى واحد منهم قد تخرج فى التعليم الزيتونى «الدينى» .

ثم عرضت الدراسة بايجاز إلى علاقة المثقفين بالسلطة كموظفين بأجهزة الدولة خلال فترات الحكم السياسى المختلفة بتونس وحتى النظام البورقيبى . وانتهت الدراسة إلى ان وضعية المثقفين بتونس المعاصرة انما هى نتيجة لمشروع سياسى واجتماعى كانوا هم المتصورون له وهم ايضاً ادوات تنفيذه وفى النهاية هم ضحاياه .

اما الورقة الثانية فقد قدمها «نور الدين سريب» تحت عنوان «من العالم إلى المثقف الجديد او قدماء تلامذة المدرسة الصادقية بتونس» . وذكر الباحث ان الهدف من ورقته هو اجراء محاولة تقييمية لمجموعة من قدماء تلاميذ المدرسة الصادقية بتونس الذين فازوا بمناصب عالية فى المنظمات والمؤسسات الجديدة بالدولة سواء قبل استقلال البلاد او بعدها ، ثم عرض بايجاز لتاريخ المدرسة الصادقية التى انشأها «خير الدين التونسى» عام ١٨٧٥ . ومن المعروف ان «خير الدين التونسى» قد جسد افكاره

فى كتابه الشهير «اقوم المسالك فى معرفة احوال الممالك» . وكان التعليم بالصادقية يهتم بجانب التعليم الدينى والعلوم الشرعية ، باللغات الاجنبية والعلوم العقلية أيضا . وقد لجأت الحماية الفرنسية بعد ذلك إلى خريجى المدرسة الصادقية بتوظيفهم كاطارات ادارية وسطى كحل مؤقت حتى يحين للادارة الاستعمارية تغيير التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التونسية ، و من ثم تتمكن من فرض نمط تعليمى جديد يستجيب للمطامح الاستعمارية . كما تعرضت الورقة إلى الاصول الجهوية لقدماء الصادقية ، وكيف ان نسبة المتعلمين بالحاضرة كانت تزيد فى بداية الفترة على الثلثين بينما اقل من الثلث كانوا ينتمون إلى الداخل «الريف».

ولاحظت الورقة ان العائلات الميسورة هى التى كانت تبعث بأبنائها إلى المدرسة الصادقية فى بداية الفترة وان هذه النسبة هى الاخرى بدأت تقل تدريجياً بعد ذلك . وفى مرحلة التحرير الوطنى لعب الصادقيون دوراً هاماً كما لعبوا دوراً أكثر اهمية فى عملية بناء الدولة بعد الاستقلال . ويبدو ان الثقافة المزدوجة للصادقيين قد يسرت لهم قيادة فاعلة للحركات السياسية والثقافية وحتى النقابية ، وانتهت الورقة إلى ان قدماء تلامذة الصادقية لعبوا ومازالوا يلعبون دوراً هاماً فى معظم المناحى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بتونس .

اما الورقة الثالثة فقد قدمها «محمد كرو» تحت عنوان «المثقفون والمجتمع المدنى فى تونس» . وقد طرح الباحث تساؤلاً حول ما اذا كان المثقف التونسى يلعب دور المتفرج أم دور المشارك ؟

كما طرح الباحث سؤالاً محورياً حول ما اذا كانت توجد حالياً انتلجنسيا تونسية أم لا ؟ وحول مفهوم الانتلجنسيا عرض الباحث لتاريخ استخدام هذا المفهوم والمعانى المختلفة التى يحملها . كما عرض لمفهوم المثقف ولمفهوم المجتمع المدنى . ثم تحدث عن بناء الدولة التونسية خلال الفترة من «١٩٥٦ – ١٩٦٤» ، متناولاً السنوات الاولى بعد الاستقلال ، التى شهدت فراغاً ثقافياً حيث أعطيت الاولوية لبناء الدولة ثم تدرجت البلاد نحو القضاء النهائى على التعددية السياسية واختيار تجربة الحزب الواحد . ثم عرض الباحث للمحاولات الاولى لبروز انتلجنسيا تونسية من خلال بعض التجارب الصحفية المتميزة ، وعرض لجهود «سليمان بن سليمان» «الذى أصدر جريدة «منبر التقدم» ومحاولات بعض الاساتذة الجامعيين من امثال «توفيق بكار»

و «المنجى الشملى» حول مشروع مجلة صحفية شهرية تحت اسم «التجديد» عام «١٩٦١» ؛ كما جاول الباحث ان يستخلص بعد ذلك عدة نماذج للمثقف التونسى ، والتى يمكن تصنيفها فى مجموعتين ، «المثقف المستوعب» و «المثقف المدجّن» . ثم عرضت الورقة بعد ذلك إلى السلطة السياسية الاحادية ونمو التناقضات خلال الفترة «١٩٦٥ - ١٩٧٦» ، وذكر الباحث ان هذه الفترة شهدت بروز حركة «الطليعة الادبية» فيما بين «١٩٦٨ - ١٩٧٢» ، على الرغم من ان هذه التجربة اتسمت بغياب خط فكرى واضح يحدد الاتجاه العام للحركة .

ثم اشار الباحث إلى بروز «حركة طلابية راديكالية» خلال هذة الفترة والى اصدار مجلة «آفاق» ؛ وخلص الباحث إلى ان هذه الفترة الثانية شهدت بروز نموذجين من المثقفين وهما «المثقف الليبرالى» و«المثقف الثورى الرافض» ، واخيراً عرض الباحث للفترة الاخيرة «١٩٧٧ - ١٩٨٦» وذكر ان أهم مايميز هذة الفترة هو اعادة الاعتراف ببعض الاحزاب السياسة المعارضة من جهة ، وايضاً بروز ظاهرة الجمعيات وانعكاساتها فى بناء المجتمع المدنى التونسى من جهة أخرى ، وخلص الباحث إلى ان هذه المرحلة الاخيرة تشهد ايضاً نوعين من المثقفين التونسيين هما «المثقف المتردد» و«المثقف المستقل» .

أما الورقة الرابعة فقدمها «عياض الوردنى» تحت عنوان «العقلية التكنوقراطية والانتلجنسيا فى تونس» ، ولقد تساءل الباحث عما اذا كان من المفيد التعامل مع المفاهيم الاجتماعية والتى افرزتها ممارسات نظرية وميدانية فى مجتمعات مغايرة . ثم عرض لبعض التعريفات حول مفهوم الانتلجنسيا . وتحت عنوان «الدولة والانتلجنسيا» ذكر الباحث ان ارساء الدولة كمؤسسة فى المجتمع التونسى لايختلف عنه كثيراً فى معظم البلدان العربية الأخرى ، اذ يصعب ربط تكوينها بتبلور طبقة رأسمالية واضحة الحدود اجتماعياً . وقد يكون ذلك راجعاً كما يذهب «سميرامين» إلى طبيعة الدولة التخومية . واستعرضت الورقة خطاب النخب ، وذهب الباحث إلى ان العقلية التكنواقراطية السائدة لدى النخب الحاكمة تمكنت من تحويل الخطاب من خطاب سياسى إلى خطاب تسيسى تعبر عن محدودية النظرة إلى التنمية - كما عرضت الورقة لما أسمته « باستهواء العقلية التكنوقراطية» وسيادة مايسمى «بالخطاب العملى» واشار الباحث إلى حالات ذات دلالة خاصة ، وهى ان بعض افراد هذه النخب من

جملة من كانوا ضمن فصائل المعارضة فى الستينيات اصبحوا فى مواقع قريبة من النظام حالياً بجانب المتخصصين فى بعض الميادين الاقتصادية والتكنيكية .

ونصل إلى الورقة الخامسة ، وقدمها «رضا ملولى» تحت عنوان «الطلبة التونسيون بفرنسا كاعضاء ممكنين للانتلجنسيا العربية – الأسطورة والواقع» وقد عرض الباحث لمدى الصعوبات حول المفاهيم والمثقف والانتلجنسيا والنخبة والذكاء ، مستعرضاً بعض التعريفات كما وردت فى معاجم اللغة الفرنسية ، وذهب الباحث إلى ان الغموض الهيكلى لمكانة الانتلجنسيا عموماً سببه انها تكون اغلبية الشريحة المُهَيْمَن عليها داخل الطبقة المهيمنة . وكما هو واضح من عنوان الدراسة فقد ركزت على المثقفين الشبان التونسيين فى خارج تونس وتوقعاتهم فى العودة إلى الوطن ، والبحث عن مركز اجتماعى ملائم لتعليمهم ولتخصصاتهم . والمح الباحث إلى أن ثمة مجموعة من هؤلاء المثقفين تحس بشعور غامض وحاد وقدرى فى الوقت نفسه ، حيث ان مستقبل انتماءاتهم فى الحياة المهنية بالوطن هو مستقبل فيه الكثير من الغموض ؛ ومن ثم يبقى المثقف فى هذه الحالة دائم التأرجح بين الاندفاع والحذر .

وكانت الورقة الأولى بالجلسة السادسة والتى قدمها «على الكنز» تحت عنوان «معطيات لتحليل الانتلجنسيا فى الجزائر» ، ورقة كبيرة الحجم تناولت بعض قضايا المنهج وعلى الأخص طريقة التناول الفرنسية لمثل هذا الموضوع وفى هذا الصدد ذهب الباحث إلى انه عند تحليل الانتلجنسيا لابد من التفريق بين مستويين اساسيين : اولهما الانتلجنسيا كذات ثقافية تنتج او تعيد انتاج نسق أفكار يمكن ان تكون مجالاً لتحليل محتواه ، وثانيهما الانتلجنسيا كوجود اجتماعى عليها ان تنتج معانى ودلالات أى أفكار لها معانى اجتماعية ، وعلى التحليل فى هذه الحالة ان يقيس مدى البعد الدلالى لهذه الافكار اى مستوى جانبيتها . كما تعرضت الدراسة لدور مكانة الجامعة، وخريجى الجامعة الجزائرية بخاصة، إذ ادى تملك الجامعة للغة العربية الى انخفاض المستوى الثقافى لادائها التربوى بل ان الوضع الجديد لم يقض على الصراعات التى كانت موجودة فى الفترة الاستعمارية بين «النخبة التقليديه» التى تكونت فى المدراس والجامعات العربية «التقليديه» مثل الزيتونة فى تونس والقرويين فى فاس والازهر فى مصر من ناحية وبين «النخبةالعصرية» التى تكونت فى المنظومة التعليمية الفرنسية من ناحية أخرى .

وقد نفى الباحث دور الجامعة كنواة نشيطة للانتلجنسيا . ثم تناولت الورقة التأثير الثقافى للاستعمار الفرنسى للجزائر ، وفرق الباحث بين نوعين من الثقافة الرسمية التقليدية والفرنسية وايضاً نوع ثالث هو الثقافة الشعبية المنطوية على نفسها والمعزولة فى بعض الاقاليم والمقاطعات . وذهب الباحث إلى ان المثقفين الجزائريين بعامة كانوا يتميزون بالانقطاع والانفصال عن المجتمع بسبب معرفتهم للكتابة ومما زاد هذه القطيعة حدة ، طبيعة رؤية المثقفين الخاطئة لمجتمعهم ؛ وكان هؤلاء المثقفون يعيشون على هامش المجتمع المدنى وفى مجال ضيق منحته لهم الادارة الفرنسية ، وهو مجال يتميز بالعزلة عن المجتمع . وأشار الباحث إلى مشاركة المثقفين الجزائريين فى الحركة الوطنية النضالية والتى طرحت مسألة الاستقلال ، لولا ان بعض المثقفين التحقوا فى أواخر فترة النضال الثورى بالثورة بمأساوية الشعور بالذنب ، ومن ثم فان الحركة الوطنية الثورية بالجزائر قد ترعرعت عملياً بدون مشاركة المثقفين ، بل انهم حتى بعد التحاقهم بها «مرغمين» لم يتمكنوا من التأثير فيها . وقد أدى ضعف تاثير المثقفين على الحركة الوطنية إلى نتائج وخيمة على هذه الحركة نفسها . وقد ترتب على ذلك ان الانتلجيسيا الجزائرية وقد غابت نسبياً فى التجربة الوطنية ، ان اصبح دورها فى سلطة الدولة بعد الاستقلال مهمشا بل ومحل ريبة من سلطة الدولة نفسها ، بل يمكن القول ان الدولة استرقت الانتلجنسيا وان هذه الاخيرة قد خضعت لهذا الاسترقاق .

ولعل ما أورده «على الكنز» فى ورقته هذه ان يصدق بشكل واضح على التجربة الجزائرية وبعض تجارب العالم الثالث الا انها اقل مصداقية فى دولة عربية كمصر ، حيث لعبت الانتلجنسيا دوراً بارزاً بعد اعلان استقلال مصر «١٩٢٢» ونما هذا الدور فى الأربعينيات بخاصة ثم جاءت ثورة «١٩٥٢» التى حجمت كثيرا من هذا الدور . بيد أنه يبدو حتى الان ومنذ منتصف السبعينيات ان الانتلجنسيا المصرية تحاول ان تستعيد دورها ومكانتها سواء على الصعيد الفكرى او حتى بالتاثير فى مسارات واتجاهات السلطة نفسها .

اما الورقة الثانية فقد قدمتها «فاطمة أصديق» من الجزائر تحت عنوان «بروز المسألة النسوية ضمن الانتلجنسيا العربية» . وقد ذكرت الباحثة ان الظهور النسائى كموضوع بحث «كممثلات» فى الحقل الثقافى انما يخضع لثلاثة اتجاهات أساسية ؛

الاول ما اسمته الباحثة «بالاتجاه النسوى المسيطر» الذى يرجع الى الاتجاه الاصلاحى والذى يجد فى حياة النساء اليومية محركات صراعية من اجل التغير والتحديث ؛ والاتجاه الثانى هو ما أسمته الباحثة «الاتجاه المضطرب» الذى حاول ان يعرف نفسه بانفصاله عن أية ايديولوجية حديثة والذى ينادى بالرجوع الى «الاصالة» ، اما الاتجاه الثالث والاخير فهو اتجاه يحرص على «خضوع المسألة النسوية لاكبر شرعية للسلطة السياسية» . ومن هنا تظهر الاتجاهات الثلاثة بانها تلغى بروز فئة المثقفين فى اتجاه مجتمع مدنى ؛ وترى الباحثة ان بروز هذه الفئة يتطلب توافر شرطين اثنين ؛ أولهما تاريخى يتمثل فى تأسيس مجتمع مدنى وهذا الشرط مازال بعيداً عن التحقيق فى اى من الدول العربية ، وثانى الشرطين اجتماعى يتضمن أن يكون المثقفين وظيفة نقدية تجعلهم بعيدين عن اتجاه السلطة . ثم تناولت الباحثة دور المدرسة كمكان مثالى لانتاج الازدواج الجنسى للمعرفة الاجتماعية من حيث المناهج وطرق التدريس ونحو ذلك .

اما الورقة الثالثة فقد قدمتها «سميرة السقا» وهى استاذة جامعية فلسطينية تعمل وتقيم بالجزائر تحت عنوان «دور الانتلجنسيا الفلسطينية فى الحركة الوطنية الفلسطينية» .

وذكرت الباحثة ان النضال الفلسطينى مر بمرحلة الثورة العربية والحكم الذاتى المستقل . ثم يلى ذلك فترة الانتداب البريطانى على فلسطين والتى يمكن تقسيمها الى فترتين : الاولى منذ «١٩٢٠ حتى ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ -» والثانية منذ «١٩٣٩ حتى انشاء الكيان الصهيونى فى عام ١٩٤٨» ، وأخيرا ما بعد النكبة . وركزت الورقة على المرحلة منذ «١٩٢٠ - ١٩٣٦» اى الثورة العربية والحكم الذاتى باعتبار انها تمثل اول حركة قومية عربية شاملة وقيام حكم مستقل فى سوريا وطرحت الورقة موقف النخبة المثقفة ودورها فى الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ؛ وكيف ان هذه النخبة ذات اصول بورجوازية ارستقراطية فى الغالب «الاعيان» الذين تمكنهم اوضاعهم ايفاد ابنائهم الى الجامعات فى خارج الوطن . وقد ظهر نشاط هذه النخبة من خلال الجمعيات العلنية والسرية وبخاصة «الجمعية الاسلامية المسيحية» . وقد حدث تطور هام فى نظام الحركة الوطنية الفلسطينية ؛ اذ لم تتوقف عند حدود

معارضة سياسة الوطن القومي اليهودى ، بل تعددت ذلك الى معارضة الانتداب البريطانى والمطالبة بالاستقلال العام واقامة دولة موحدة مع سوريا .

اما الورقة الرابعة فقدمها «حيدر ابراهيم» تحت عنوان «الانتلجنسيا السودانية – اصولها التاريخية وتشكل الحاضر» ، وذهب الباحث إلى ان دراسته هذه ستهتم بتعريف وخصائص الانتلجنسيا السودانية بصفة خاصة من حيث ان لهذه الانتلجنسيا السوادنية محيطها الخاص بين المؤثرات القومية والاقليمية – اى بين عروبتها وتنوعها الثقافى ووضعها «الجيو – بولتيكى» بين افريقيا والعرب ، وكيف اثر فى رؤيتها ودورها . ثم تناول الباحث تعريف وخصائص الانتلجنسيا بان عرض بخاصة لأدبيات علم الاجتماع فى الوطن العربى ، وذهب الى ان معظم الكتابات الاجتماعية فى الوطن العربى تستخدم مفهوم «الصفوة» او «النخبة» اكثر من الانتلجنسيا رغم اختلاف المفهومين ، اذ يفترض فى الاخيرة ان تكون نقدية وحاملة للتغيير .

بعد ذلك تناول الباحث خصائص ودور ونشاة الانتلجنسيا فى دول العالم الثالث ومن ضمنها العالم العربى ، وكيف ان الانتلجنسيا الحديثة فى الوطن العربى خرجت من تحت عباءة علماء الدين ، ولكنها تاثرت ايضاً بالعلوم الحديثة والافكار الجديدة محاولة بذلك تحقيق استقلالها ؛ فهى بذلك تعد ذات طابع ازدواجى بسبب عدم اكتمال التطور التاريخى – الاجتماعى . كما ذهب الباحث الى ان اغلب الكتابات تفسر نشأة الانتلجنسيا الحديثة فى العالم الثالث كنتيجة للاحتكاك بالحضارة الغربية من خلال الغزو والاستعمار وعلامات التبعية باشكالها المختلفة ، ومانجم عن ذلك من مقاومة اوتقليد او تثاقف او تعايش . كما اشار الباحث الى ان علاقة المثقفين بالسلطة فى الوطن العربى تثير نقاشا طويلاً ؛ ذلك لان الاتجاه الغالب يتصور ان المثقف لابد من ان يكون ضد السلطة وناقداً لها . وعقد الباحث الفصل الثانى من ورقته لدراسة الانتلجنسيا السودانية بين التقليدية والحداثة ، وفيها عرض الباحث للخلفية التاريخية للانتلجنسيا السودانية وانها فى الغالب عربية – اسلامية ، وانها اكتسبت نفوذها وهيبتها من علاقتها بالسلطة السياسية المحلية وبخاصة فى عهد دولة «الفونج» «١٥٠٤ – ١٨٢٠» ، ثم تناقص نفوذها خلال الحكم التركى ١٨٢٠ – ١٨٨١ ، ولم تعرف الاستقرار اثناء حكم المهدية ١٨٨١ – ١٨٩٨ ثم تغير تكوينها ودورها فى فترة الحكم الثنائى البريطانى– المصرى ١٨٨٩ – ١٩٥٥ ، ثم اخيراً مابعد الاستقلال

وحتى الوقت الحاضر الذى يمكن تقسيمه الى عدة فترات فى ضوء اشكال الحكم من الديموقراطى الى الدكتاتورى . ثم عرض الباحث لخصائص وتكوين الانتلجنسيا السودانية التقليدية وتأثير الحركة الدينية عليها . ثم تناول بالتفصيل ملامح وأوضاع الانتلجنسيا فى عهد الثورة المهدية . ثم عرض للانتجلنسيا الجديدة التى بدات تأُخذ سماتها منذ الحكم الثنائى البريطانى المصرى والتأثير التى احدثته الانتلجنسيا المصرية بمساراتها المختلفة فى تكوين الانتلجنسيا السودانية الحديثة .

ونصل الى الجلسة السابعة التى خصصت لاجراء حوار علمى ونقاش مفتوح حول «المثقف فى المشرق والمثقف فى المغرب ؛ رؤية كل منها للاخر» ، وفى بداية الجلسة العلمية طرح «الطاهر لبيب» عدة تساؤلات اساسية قصد منها ان تكون ذات طابع استفزازى للمشاركين ، إثراء للنقاش واثارة للكثير من النقاط الخلافية المتعلقة ببعض اللبس حول القضية المثارة . ومن المعروف ان كثيراً من الاراء المعلنة وغير المعلنة لعدد من المثقفين المغاربة ، تنحو بالاتهام نحو عقلية المثقفين العرب من المشرق بانها عقلية غيبية تواكلية غير علمية ولقد ركز «الطاهر لبيب» على هذه الجزئية وبخاصة فى حضور «محمد عابد الجابرى» وهو احد رواد المنادين بذلك الرأى والمدافعين عنه من مثقفى المغرب وعقب الجابرى بان المجتمع العربى بالمشرق على عكس المجتمع المغربى يفتقد الى التجانس الاثنى والدينى مما يجعله وحدة غير متجانسة وبالتالى غير متماسكة ثقافياً على الاقل . وقد تعرض «على فهمى» لتتفنيد مقولات وحجج «الجابرى» وغيره فى هذا الصدد بان ضرب امثلة كثيرة لمفكرين عقلانيين من المشرق العربى تاثروا بالمذاهب العقلانية الاوروبية المختلفة من امثال «طه حسين» الذى تأثر بالديكارتية و«زكى نجيب محمود» الذى تاثر بالوضعية المنطقية ؛ واستطرد «على فهمى» بان الاتجاهات العقلانية فى الحضارة العربية مثل اتجاهات «بن رشد» معروفة لمثقفى المشرق وان المغرب فى ذلك لاينفرد فى هذا الاحتكاك الثنائى عن المشرق . اما فيما يتعلق بعدم التجانس الاثنى والدينى على صعيد المشرق العربى والذى اشار اليه «الجابرى» فى حديثه فقد ذكر «على فهمى» بأن ذلك ايضاً مردود عليه بان المغرب العربى يعانى من عدم تجانس اثنى اشد خطورة مما فى المشرق العربى حيث ان البربر يشكلون أقلية لها وزنها وهى اقلية اثنيه وثقافية تكادان تغلب من الناحية الديموجرافية فى كثير من اجزاء المغرب على

العرب انفسهم ، وان لهذه الاقلية البربرية ثقافتها الخاصة بل ان لها منتوجاتها الثقافية بلغتها البربرية وهو وضع لايعرفه المشرق العربى . اما عن عدم التجانس الدينى الذى فى المشرق العربى والذى اشار اليه «الجابرى» فقد رد عليه «على فهمى» بان المغرب العربى وان كان قد قضى على المسيحية بين ربوعه لاسباب تاريخية مثل مقاومة المسيحية للفتح العربى الاسلامى من جهة الا ان هذا لاينفى ان عدداً له وزن من سكان المغرب العربى حتى اليوم هم من اليهود .

ثم نصل الى الجلسة الثامنة فقد قدم الورقة الاولى «احمد صادق سعد» تحت عنوان «اشكالية التوصيف الاجتماعى للمثقف المصرى» وهى ورقة فكرية تنظيرية من الطراز الاول . وقد عرض الباحث الى مايذكر عادة فى الخطاب السياسى العربى بعامة والمصرى بخاصة من ان الحلف الثورى يضمُ البورجوازية الصغيرة والعمال والجنود والمثقفين الثوريين ؛ مما يفهم معه ان المثقفين طبقة اجتماعية . واورد الباحث ان التطورات التى جرت فى السنوات الاخيرة فى ميدان المثقفين المصريين تثير التساؤل حول دقة هذا التصنيف ، واستطرد الباحث ان مايطرحه فى ورقته الماثلة ليس اكثر من اجتهاد قابل للحوار حوله . وقد تبنى الباحث تعريفاً محدداً للمثقف من أنه [الشخص المنشغل بشئون الثقافة المعنوية ، بحيث تتوافر لديه المعلومات والمفاهيم النظرية والقدرة على التعامل مع الافكار المجردة عن الشئون العامة المكونة لثقافة المجتمع] . وأردف الباحث ان هذا التعريف الذى يطرحه يستبعد عن عمد الاشخاص المنشغلين بشئون الثقافة المادية اى «التقنيين» ، الا اذا كان هذا التقنى تتسع اهتماماته للشئون الثقافية العامة . كما ذهب الباحث إلى ان المثقف ليس بالضرورة رجل فعل أو مشاركا فى حركة اجتماعية منظمة او متوليا لقيادة فكرية . وخلص الباحث إلى ان التعريف الذى يقدمه لايشير الى انتماء طبقى معين ، ولذلك يبدو المثقفون منتمين اجتماعياً إلى طبقات شتى ويعبرون فكرياً عن طبقات اجتماعية مختلفة ، الا ان الاشتراك فى ارضية تعليمية واحدة يعمل على التخفيف من الكثير من الفوارق بينهم . ثم اشار الباحث الى انتشار الامية فى مصر فى حدود ثلثى المصريين مما يجعل المثقفين لايمكن ان يجدوا الا فى الثلث الباقى من السكان اى فى الطبقات التى تعلو عن الشعبية عموماً . ولاحظ الباحث ان الجمهور الثقافى فى مصر جد محدود ولايمكن الاعتماد عليه كمورد يتعيش منه المثقفون الاعلى نحو استثنائى وبالتالى فان المثقفين ليسوا مستقلين عن الدولة فى أمور معاشهم ؛ ولعل

اكبر استثناء فى هذا هم طلبة الجامعة الذين يعتمدون على ذويهم ، فهم مستقلون نوعاً عن الدولة ؛ بيد انه استقلال مؤقت وانتقالى .

ثم اشار الباحث الى أن غالبية المثقفين المصريين يعملون فى اطار اجهزة الدولة ؛ اى انهم يضعون تخصصاتهم فى خدمة السياسة الحكومية الامر الذى يعمل على تحويل البعد الثقافى الذى بينهم وبين الكتلة الجماهيرية الى تضاد مصلحى «سيطرة البيروقراطية» ؛ ثم اشارت الدراسة الى بعض العوامل الظرفية التى اسهمت فى ان وضعية المثقفين غير محددة او غير مبلورة من الناحية العملية ؛ مثل مجانية التعليم وخاصة الجامعى والهجرة الى البلاد النفطية وتقلبات التيارات السياسية والفكرية فى مصر على نحو سريع ، وما اصاب القيمة الاجتماعية للثقافة ومركز المثقفين «فى عصر السادات» من اعلاء شأن الانتفاعية المباشرة والتجريبية الفظة والمعاداة للتأملات النظرية . اما الفترة السابقة مباشرة «الناصرية» فقد شاهدت محاولات لبناء نظرية رسمية «وان كانت تلفيقية» . كما سادت تيارات تبنى شعار «نهاية الفكرية» او «نظرية اللانظرية» ، وذهب الباحث الى أنه ليس ثمة امل لايقاف هذا التدهور اذا استمرت الاحوال كما هى وخاصة فى ميدان التعليم .

وفى نهاية الدراسة ذهب الباحث إلى ان هذه الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية قد تلاقت مع نتائج التطور الرأسمالى ، وأسهمت فى جعل الجماعة المثقفة المصرية منعزلة ومشكلة تكوناً غير طبقى . وذهب الباحث فى ختام ورقته إلى انه اذا كانت هذة الوضعية مسببة لازمة المثقفين الحالية فهى ايضاً من عناصر ازمة المجتمع المصرى المشوه الحالى .

ثم نصل إلى الدراسة الثانية والتى قدمها «عادل الهوارى» تحت عنوان «الصفوة المثقفة المصرية فى النظام القديم» وقد ذكر الباحث أن دراسة الاطر العامة التى كانت سائدة فى الامبراطورية العثمانية مسألة بالغة الأهمية . ثم تناول عملية الانفصال عن الدولة العثمانية الاقطاعية الرجعية ، وذكر ان المثقف العربى كان يتحرك فى هذه الفترة ضمن الاطار الثقافى الاقطاعى المطعم ببعض ملامح الفكر البورجوازى التنويرى المبكر ؛ وان هذه الازدواجية ادت إلى قطيعة بين الصفوة المثقفة نسبياً من جهة وبين الغالبية الساحقة من الشعب من جهة اخرى ؛ بيد ان هذه الصفوة القليلة العدد والمعزولة عن الشعب كانت واثقة من ان الرسالة التاريخية فى فتح الطريق

أمام العرب إلى التقدم انما تقع على عاتقها هى وحدها . كما ان السلطة الاقطاعية البورجوازية المتخلفة قد رأت فى حركة المثقفين تحدياً لها وعلى هذا تبلورت ملامح العلاقة بين السلطة والمثقفين على اساس العداء . ثم ركزت الدراسة على ابراز بعض جوانب الخصوصية فى تطور فكر الصفوة المثقفة المصرية فى النظام القديم «١٩٢٣ – ١٩٥٢» ، وذهب الباحث إلى ان المثقف المصرى خلال هذة الفترة هو إما محافظ على ما هو سائد ومألوف وإما ناقد لهذا المألوف داعياً إلى تغيره وتجاوزه . واكد الباحث على ان الليبرالية المصرية ليست ليبرالية أصيلة اى انها لم تكن تعبيراً حقيقياً عن الاتجاهات العميقة فى تطور البورجوازية المصرية ؛ فبينما كانت الليبرالية الأوروبية هى التى قادت ثورات حقيقة راديكالية فى مجتمعاتها ؛ نجد انها فى مصر لم تحسم معركتها مع الاقطاع ومع الاستعمار . وذهب الباحث الى ان مصر لم تشهد تغيراً جذرياً فى العلاقات والقيم القديمة المتوراثة بحيث تسود العلاقات والقيم الجديدة بطريقة شاملة وحاسمة فى المجتمع المصرى كما حدث فى المجتمع الأوروبى خلال عصر النهضة ، وضرب الباحث فى ذلك أمثلة بازمة كتاب «على عبد الرازق» «الاسلام واصول الحكم» وكتاب «طه حسين» «الشعر الجاهلى» وما حدث لهذين المفكرين . بعد ذلك ضرب الباحث امثلة لبعض المثقفين المصريين الذين فرضوا فعاليتهم بممارستهم النظرية والعملية واعتبر الباحث «سلامة موسى» ظاهرة فريدة فى تاريخ الممارسة النظرية المعاصرة ، اذ هو المثقف الذى تحمس طيلة حياته الفكرية التى تتجاوز الخمسين سنه لنموذج النهضة الغربية . كما قدم «سلامة موسى» مشروعاً ثقافياً للنهضة والتحديث ، ويعتبر انتاجه امتداداً متقدماً للخطاب الليبرالى العربى المعاصر ، كما كان موقفه من المسألة الوطنية والديموقراطيه وقضايا حرية الرأى موقفاً وطنياً نقدياً . كما عمل «سلامه موسى» بشكل سياسى ومباشر حينما كون مع آخرين «الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢٠» ،

ثم نصل إلى الورقة الثالثة والتى قدمها «محمد حافظ دياب» تحت عنوان «الخطاب الناصرى والخطاب القطبى : سيد قطب – دراسة حالة» وفى البداية عرض الباحث لفرضيات ثلاث اساسية صاغها كالتالى :

(أ) – سوسيولوجية الممارسة النظرية فى الخطاب الاسلامى من حيث انه بنية له موقعه من السياق التاريخى الاجتماعى .

(ب) - محاولة صوغ تحليل سوسيولوجى لتنظير احد نماذج هذا الخطاب كما اورده «سيد قطب»

(جـ) - اعتبار «المسألة السياسية بمثابة مسألة مركزية فى بنية العلاقة بـ بين المشروع الناصرى و«الخطاب القطبى» . وفى اطار الجزئية الاولى فرق الباحث بين الاسلام الواحد والخطاب الاسلامى المتعدد والمتباين لانه يعكس تفسيرات متعددة ومتباينة للنصوص .

ويقرر الباحث بان الخطاب الاسلامى قد توزع منذ بداية عصر التدوين الى تيارين رئيسيين ؛ أولهما «تيار يتمسك بالموروث» ويدعو إلى اعتماده اصلاً وحيداً للحكم على الاشياء . وثانيهما تياريتمسك بالرأى ويعتبره الاصل الذى يجب اعتماده سواء فى الحكم على ماجد من الامور ؛ او فى فهم الموروث الاسلامى نفسه . وتابع الباحث هذين الاتجاهين والقراءات المختلفة لهما حتى العصر الحديث . ودعا الباحث الى قراءة سوسيولوجة للخطاب الاسلامى ماضياً وحاضراً ثم انتقل الباحث الى الجزئية الثانية فى دراسته لمحاولة تطبيق منهجه الذى يدعو إليه فى قراءة الخطاب القطبى باستعراض البنية المادية للمجتمع المصرى والتعبيرات السياسية المختلفة وقدم فى هذا السياق بطاقة تعريف عن سيد قطب ومقولاته الاساسية والعوائق والصعوبات التى قابلت الخطاب القطبى . وخلص الباحث من ذلك إلى ان اى محاولة للمثاقفة بين التصور التى يقدمه الخطاب القطبى وبين اى رؤى اخرى هو امر مستحيل من وجهة نظر الخطاب القطبى الذى يرى ان هذه الرؤى الاخيرة لابد ان تذوب فى رؤيته وتلغى نفسها ، والاخطر من ذلك ان سيد قطب بدأ فى تحويل خطابه الى قوة مادية متابعاً المنهج الانقلابى رغم تاكيده فى الوقت نفسه على أهمية التربية الطويلة ، بل نجد العنف ليس مبرراً فقط عند سيد قطب بل هو ضرورى أيضا . أما حول الجزئية الثالثة فقد قسم الباحث الحقبة الناصرية إلى عدة فترات متداخلة بحسب اسلوبها فى توظيف الدين ، واستعرض انعكاسات هذا الاسلوب فى إصدار قوانين معينة «مثل الغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية» واعادة تنظيم الجامع الازهر والهيئات التى يشملها عام ١٩٦١ . واشار الباحث ايضا إلى رفض «الميثاق الوطنى» الاستناد الى الدين لتبرير الاستغلال . ثم عرض الباحث إلى المزاوجة بين الصدام العنيف مع «سيد قطب» سنة ١٩٦٤ من جهة ، وبين الحركة النشيطة لبناء المساجد وتوجيه المؤسسة الدينية كأداة لتشكيل اتجاهات الافراد من جهة أخرى .

وربط الباحث بين كمون المشروع الاخوانى نتيجة ضرب النظام له وارتفاع قوس الناصرية وازدهارها وهو أمر لايخلو من دلالة طردية لدى الباحث . ولعل ذروة المأساة ان الخطاب القطبى قفز فوق الواقع وانغمس بكليته فى الماضي وصراعاته ، محدثاً قطيعة بين النص والواقع ، وتعارضاً بين الخطاب والجماهير .

ونصل الى الجلسة التاسعة .حيث قدم الدراسة الاولى «صلاح الدين منسى» تحت عنوان «الفكر الليبرالى فى السبعينيات» . وبدأ الباحث بتعريفات لليبرالية ، مميزا بين مرحلتين مرت بهما ، «مرحلة الحرية الاقتصادية المطلقة من الناحية العملية مع حرية سياسية مطلقة من الناحية النظرية» ، ثم الى مرحلة ثانية حيث «تحولت الرأسمالية إلى إمبريالية» ، وهنا فشلت الليبرالية فى الدفاع عن النظام الرأسمالى وبدات فى الاعتماد على فلسفة جديدة هى الفسلفة الوضعية . ثم عرض الباحث لنشأة الفكر الليبرالى فى مصر وكيف انه تأخر عن مثيله فى اوروبا ، ربما لسيادة الايديولوجيات اللاهوتية فى الشرق بصفة عامة . وانكر الباحث ان الليبرالية قد بدأت فى مصر فى عهد «محمد على»بيد أنه يمكن القول أن الأساس الاجتماعى لليبراليه قد بدأ فى التكوين منذ نهايات عهد «محمد على» . وقد انعكست الايديولوجية الليبرالية فى كتابات «الطهطاوى» ، الا ان الفكر الليبرالى تعرض إلى الانتكاس فى أعقاب هزيمة الثورة العرابية . ثم عرض الباحث لافكار «شبلى شميل» و «احمد لطفى السيد» . وكيف أن السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر وكذلك مطلع القرن العشرين شهدت ازدهاراً للتيار الليبرالى ، وقد ساعد على هذا تضاؤل الدور الاجتماعى والسياسى للعنصر التركى فى المجتمع المصرى والقضاء على الرق واتساع المدن وضعف النفوذ الاقتصادى والسياسى لعلماء الدين . ثم يتابع الباحث مسيرة الفكر الليبرالى فى مصر حتى ثورة يوليو «١٩٥٢» التى خفت فى كنفها الوهج الليبرالى فى مصر . غير ان نكسة ١٩٦٧ قد اعطت فرصة جديدة لليمين الليبرالى ثم جاءت فترة حكم «الرئيس السادات» وتبنيه لسياسة الانفتاح الاقتصادى فازدهر الفكر الليبرالى اليمينى وكانت له نتائجه ، على الصعيد الدولى بتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ، اما على الصعيد الداخلى فقد تم ضرب التجربة الناصرية ، واما على الصعيد السياسى فقد اقيم نظام مؤسس على تعدد الأحزاب بحجة تاكيد الحرية السياسية .

وقدم الورقة الثانية فى هذه الجلسة «على فهمى» تحت عنوان «المثقف بالسماع فى مصر – محاولة فى الرصد» وتعد هذه الورقة من قبيل المحاولة فى تنظير ظاهرة حديثة نسبياً الا انها تتسع يوماً بعد يوم . وقد نعت الباحث هذه الظاهرة تحت عنوان

غير مألوف وهو «المثقف بالسماع» . وحاول الباحث ان يقدم تعريفاً لهذا النمط من المثقفين بأنه يعتمد على نحو «أساسى» على ما تلتقطه اذناه من أفواه المتحدثين ؛ ثم يعيد إفراز مايسمعه على نحو تغلب عليه فروقات الصناعة الشكلية بحيث يوحى الى جمهور جديد من المستمعين أنه المنتج الأصلى لحديث الثقافة المعاد هذا . فالمثقف بالسماع يعيش مرحلة «الالتقاط الثقافى» فهو لايجهد بصره أو عقله فى قراءة جادة ، بل هو منغمس فى السماع من الآخرين فى المقهى او الحانة او حتى فى مكاتب العمل التى تقترب فى مناخها العام من منُاخ المقاهى ، او من خلال الندوات التى يحضرها على الهامش دائما . ثم يعيد انتاج ثقافة السماع إلى حد قد يصل الى ابهار غيره من «المثقفين» ، وعلى الاخص فى حالات التردى والضياع والازمة والانحطاط . وذهب الباحث إلى انه لايستطيع سوى تقديم افتراضات غير يقينية حول هذه الظاهرة . بيد أنه يمكن القول بأن ثمة علاقة طردية بين الخواء الفكرى والثقافى والسياسى من جهة وتزايد الندوات والاحاديث والجعجعات من جهة اخرى ، وأضاف الباحث انه بحسب الملاحظات المتبصرة المتاحة يمكن الزعم بان ظاهرة المثقف بالسماع فى مصر ليست من قبيل الاستثناءات الآحادية ، وانها فى تزايد مطرد وانها تتنقل الى اجيال الشباب على نحو واضح وواسع النطاق . ثم عرض الباحث خطوطاً عريضة لدراسة حالات ثلاث بعينها من المثقفين بالسماع فى مصر ؛ تشير الى أهم الملامح العامة للمثقف بالسماع فى المرحلة الراهنه .

اما الورقة الثالثة والاخيرة بهذه الجلسة العلمية فقد قدمها «عبد الباسط عبد المعطى» تحت عنوان «المثقف المصرى الماركسى المعاصر» . وقد حدد الباحث منذ البداية انه تجنب اى احكام مسبقة حول المثقف المصرى ، وأنه يحاول تقديم معطيات وبيانات واقعية حول المثقف الماركسى المعاصر . ثم عرض الباحث للخطوط العامة لدراسته الميدانية من حيث ادوات جمع البيانات بالاعتماد على دراسة الحالة من ناحية والمناقشة العامة من ناحية اخرى ؛ وذلك حول عشرة اشخاص تحديداً عرف من خلال فكرهم وممارساتهم وانتماءاتهم السياسية انهم ماركسيون . وكانت الاسئلة تدور حول عدة محاور اساسية مثل النشأة والجذور العائلية والطبقية ، وحول اختيار الماركسية اطاراً للفكر والعمل ، وحول المصادر المعرفية والفكرية المؤثرة فى الشخص المبحوث . ثم اخيراً حول اخطاء وتناقضات الماركسيين المعاصرين ، ثم عرض الباحث للخصائص الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة ، ومن الطريف ان نتائج الدراسة

قد أشارت الى ان شخصية «الام» قد لعبت دوراً فى تكوين المشاعر السياسية لبعض هؤلاء المبحوثين رغم ان اغلبية الامهات كن من الأميات . كما اوردت الدراسة ان للأصل الريفى للمبحوثين الغلبة . ومن بين النتائج التى عرضها الباحث أن بعض الحالات المدروسة سبق ارتباطها بفكر اخر قبل الارتباط بالماركسية مثل «فكر الوفد – وفكر الاخوان المسلمين» . كما اشارت النتائج إلى ان اختبار بعض افراد العينة للماركسية اللينينية قد اتى من ايمانهم بقدرتها على التنظيم وتعبئة الجماهير والتخطيط للتغيير ؛ كما ذهب البعض إلى انهم اختاروا الماركسية باعتبارها اطاراً فكرياً علمياً يتسم بالدقة والشمول والقدرة على فهم حركة التاريخ . كما اظهرت النتائج ايضاً ان بعض المبحوثين يخلطون بين الماركسية كأيديولوجية فى التغير وبين نتائجها التى أتت كشواهد على صدقها من سياق المجتمع الاوروبى . اما عن مصادر المعرفة الماركسية فان من هم من بقية جيل الاربعينيات فقد اعادوا تثقيف أنفسهم خلال الستينيات حيث كانت مصادرهم الاولى أوراق حزبية مترجمة ، بعكس الاجيال التى ارتبط بالماركسية منذ الستينيات والتى اتيحت لها فرص الاطلاع على بعض الاعمال الاصلية مترجمة باللغة العربية . وفى ختام الدراسة عرض الباحث لممارسات المثقف الماركسى المصرى ، من تأثير فى القاموس السياسى ومن انتاجآت أدبية وفنية وفكرية وبحثية . كما ان تاريخ الحركة العمالية فى مصر يشهد على دور بارز للمثقف المصرى الماركسى فى هذا الموضوع .

ونصل الى الجلسة العاشرة والاخيرة لهذه الندوة وقد خصصت هذه الجلسة الختاميه لمناقشات مفتوحة عن اتجاهات الحوار حول الاوراق العلمية . وقد اتجهت المناقشات فى هذه الجلسة الختامية إلى ان اعضاء الندوة قد زاد فهمهم لموضوع الانتلجنسيا العربية ؛ وقد زاد اقترابهم من هذا الموضوع ؛ بيد انه لم يحدث تطابق كامل لوجهات نظر المؤتمرين حول التعريفات ؛ كما لم تتلاقى وجهات النظر حول الدور الذى يجدر بالانتلجنسيا العربية ان تلعبه فى سبيل احياء مشروع نهضوى عربى . ومع ذلك يمكن القول ان كلا من الاوراق العلمية والمناقشات التى دارت حولها قد أفصحت عن اهمية وتعاظم واجب المثقفين العرب فى الاهتمام بالقضايا العامة و المجتمعية وان يمارسوا دورهم بشكل اكثر فاعليه ؛ وان يركزوا على ضرورة توسيع نطاق الحريات العامة والثقافية والفكرية؛ وان يزيدوا فى جرعات اشتراكهم الفعلى فى توجيه سياسات مجتمعاتهم على كافة الاصعدة والمستويات .

خاتمة .

وبهذا انقضت الندوة حول موضوع الانتلجنسيا العربية ؛ تلك الندوة التى كما أشرنا آنفاً تعد ثالث الندوات العلمية التى اقامتها ونظمتها الجمعية العربية لعلم الاجتماع بتونس .

ومن المقرر ان تكون الندوة الرابعة للجمعية حول موضوع بالغ الاهمية والحساسيه وهو «الدين فى الوطن العربى» . ومن المرجح ان تعقد هذه الندوة الرابعة فى تونس أو عمان فى غضون شهر أبريل ١٩٨٨ .

ثالثا : رسائل جامعية :

التيارُ الدّينى وَالسياسَة المصْرية تجاهَ إسرَائِيل

دراسَة تحليليّـة لمجلة الدعوة المصريّة

(١٩٧٧ - ١٩٨١ م)(★)

أحلام محمد السَعدى فرهود(★ ★)

حظيت قضية الصراع العربى الاسرائيلى باهتمام بالغ من مختلف القوى والنظم السياسية العربية والعالمية . ومثلث هذه القضية واحدة من أهم المعضلات السياسية التى شهدها النظام العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ويصبح من قبيل الاقرار بالواقع القول بأن النظام السياسى فى الشرق الاوسط بصفة عامة ، وفى مصر بصفة خاصة ارتبط كلاهما ارتباطا وثيقا بتطورات القضية .

وامتد الصراع العربى الاسرائيلى أكثر من ثلاثين عاما ، اتسم خلالها بوجود درجة عالية من السلوك الصراعى بين أطراف النزاع ، وخاض طرفا الصراع اربع حروب كانت آخرها حرب ١٩٧٣ . وخلال تلك الفترة نما شعور عدائى لدى كل من الجانبين تجاه الجانب الآخر ، واصبح الصراع بينهما صراعا ممتدا ومتغيرا ، وتشعبت قضاياه ، وتغيرت صوره بتغير أبعاده والاطراف المشاركة فيه .

وجاءت زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ لتقدم منعطفا هاما ، وعلامة بارزة فى تاريخ الصراع . وبمقتضاها تحولت العلاقات الصراعية بين مصر واسرائيل الى علاقات تعاونية ، وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام فى مارس ١٩٧٩ .

وقد اتخذ الصراع العربى الاسرائيلى عدة أبعاد من أهمها البعد الدينى . ووفقا لهذا التصور ، يتحول الصراع من صراع بين مجتمعين هما المجتمع العربى والمجتمع الاسرائيلى الى صراع بين ديانتين هما الاسلام واليهودية . وساعد على بلورة تلك النظرة وتأصيلها الدور الذى نهضت به الجماعات الدينية السلفية فى تأييد

(★) رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

(★ ★) باحثه ، بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الفلسطينيين فى نضالهم ضد اليهود وخاصة جماعة الاخوان المسلمين .كما كان للدور الذى قامت به المؤسسة الدينية فى تأييد عرب فلسطين أثره فى تعميق هذه الرؤية واتفق ذلك مع الجذور الدينية المتأصلة لدى أفراد الشعب المصرى منذ آلاف السنين .

ومن هنا تبدو أهمية دراسة موقف التيار الدينى من تطورات الصراع العربى الاسرائيلى ، ويرجع ذلك الى عدة عوامل :

١ - يمثل البعد الدينى أحد السيناريوهات المستقبلية للصراع العربى الاسرائيلى، من حيث ان الخطر الصهيونى مثله كمثل الحروب الصليبية يحمل فى طياته تهديدا للاسلام .

٢ - أدى تعاظم حركة الاحياء الاسلامى فى الدول العربية والاسلامية الى تصاعد حاد فى دور الحركات الاسلامية فى مصر ، وبالتالى تعاظم دورها فى الحياة السياسية المصرية .

٣ - كان اتجاه الدولة نحو الصلح مع اسرائيل تعبيرا عن رؤية مضادة بشكل حاد لما نشأ عليه افراد المجتمع من أفكار نحو العدو الصهيونى ، مما ادى الى قيام بلبلة وتوترات شديدة حول مدى صحة أو خطأ السلوك الجديد للدولة ، وفى هذا الصدد لعبت الجماعات الدينية الاسلامية دورا هاما فى استقطاب الجماهير للتعاطف معها ضد السياسة الجديدة للدولة .

وتهدف الدراسة الى توصيف وتحليل موقف جماعة الاخوان المسلمين – ممثلة للتيار الدينى الاسلامى – من سياسة السلام المصرية تجاه اسرائيل ، وقد جاء اختيار جماعة الاخوان المسلمين لعدة أسباب ، اهمها :

١ - تعد جماعة الاخوان المسلمين كبرى الجماعات الاسلامية فى مصر ، وقد تميزت الجماعة بالقوة وبالقدرة التنظيمية والحركية الى جانب استمرارها عبر فترة طويلة من الزمن .

٢ - تعد الجماعة واحدة من الجماعات الدينية القليلة التى استطاعت أن تتخطى الحدود المحلية الى معظم اجزاء الوطن العربى والاسلامى .

٣ - كانت جماعة الاخوان المسلمين من أوائل الجماعات التى نبهت الى خطورة الوجود اليهودى فى المنطقة ودعت بالحاح الى مواجهته ، ونجحت فى تحريك الجماهير العربية نحو هذه المواجهة .

٤ - تمثل جماعة الاخوان المسلمين الجماعة الأم لعدد من الحركات والتنظيمات الدينية السياسية التى ظهرت فى مصر فى السبعينيات ، من حيث اشتقت هذه الحركات والتنظيمات أفكارها وآراءها من فكر جماعة الاخوان المسلمين .

٥ - كان لموقف الجماعة المعارض لاتفاقية السلام مع اسرائيل أثره فى استقطاب عدد غير قليل من المصريين تعاطفوا مع الجماعة فى موقفها الرافض للتعاهد .

٦ - توافر المادة العلمية اللازمة والكافية لاجراء دراسة تحليلية متكاملة من خلال ماكتب فى مجلة الدعوة - لسان حال جماعة الاخوان المسلمين - عن هذا الموضوع .

ولتحقيق أهداف الدراسة طرحت الباحثة عددا من الافتراضات تمثلت فيما يلى :

١ - أن اتخاذ جماعة الاخوان المسلمين موقف الرفض من محاولات حل الصراع العربى الاسرائيلى بالطرق السلمية يتفق مع موقفها السابق من الوجود الاسرائيلى فى المنطقة .

٢ - أن هناك علاقة وطيدة بين فكر الجماعة عن الجهاد والسلام ورفضها للصلح مع اسرائيل .

٣ - أن الأسس التى استندت اليها الجماعة فى رفض الصلح لم تتوقف عند الاساس الدينى فقط ، وانما تعدته الى وضع اطار متكامل للرفض .

٤ - رأت الجماعة ان اخفاق الدول العربية فى مواجهة اسرائيل يرتبط بعاملين أساسيين :

أولهما : اتباع الدول العربية والاسلامية لسياسات خاطئة فى مواجهة اليهود .

والثانى : تأييد الدولتين العظميين لاسرائيل فى صراعها مع العرب .

٥ - ان نجاح الدول الاسلامية فى تحقيق اهدافها فى المنطقة من القضاء على الوجود الاسرائيلى ، واستعادة الحقوق العربية يرتبط لدى الجماعة باتباع أسلوب الجهاد كبديل وحيد لحل الصراع العربى الاسرائيلى .

وتمتد الفترة الزمنية للدراسة من أواخر السبعينيات وتحديدا من نوفمبر ١٩٧٧ حتى أواخر الثمانينيات وتحديدا سبتمبر ١٩٨١ .

وفيما يتعلق بمناهج الدراسة فقد تمت الاستعانة بكل من المنهج التاريخى ، الى جانب استخدام اسلوب تحليل المضمون .

وقد انقسمت الرسالة الى ثلاثة فصول وخاتمة . فى الفصل الاول تطرقت الدراسة الى رصد الظروف والمتغيرات التى نشأت فى اطارها جماعة الاخوان المسلمين ، وظروف عودتها الى العمل السياسى ، كما تضمن تحليلا لأهم الافكار التى تحكم حركة الجماعة وخاصة فيما يتعلق بمفهومى الجهاد والسلام ، وتبع ذلك دراسة موقف الجماعة من القضية الفلسطينية منذ بداية اهتمام الجماعة بها .

ويتناول الفصل الثانى دراسة خطوط التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى وموقف الجماعة من كل منها على حدة بدءا بمبادرة السلام وزيارة السادات للقدس ، وانتهاء بتطبيع العلاقات ومفاوضات الحكم الذاتى ، وتعرضت الدراسة فى الفصل الثالث لتحليل الأسس التى استندت اليها جماعة الاخوان المسلمين فى رفضها للصلح مع اسرائيل ، وتحليل رؤية الجماعة لموقف الدول العربية الاسلامية ، وموقف الدولتين العظميين من الصراع ، وتأثير هذه المواقف على مسار القضية ، وفى النهاية عرضت الدراسة للبديل الذى طرحته الجماعة لحل الصراع العربى الاسرائيلى وكيفية تحقيق هذا البديل .

وقد سبق ذلك كله مقدمة منهجية توضح الخطوات الاجرائية للدراسة .

ولعل أبرز ماوصلت اليه الدراسة من نتائج مايلى :

١ – اتسم موقف جماعة الاخوان المسلمين من الوجود الاسرائيلى فى المنطقة بالاستمرارية ، منذ أعلن اليهود عن اقامة وطن قومى لهم فى فلسطين ، وحتى توقيع مصر معاهدة السلام . وفى خلال تلك الفترة رفضت الجماعة أى محاولات لعقد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، على اعتبار أن هذه التسوية لن تحقق الا مصلحة اليهود ، ولن تحقق الحد الادنى المقبول للمطالب العربية .

٢ – وقفت الجماعة موقف المعارض لاتجاهات القيادة السياسية فى مصر نحو عقد معاهدة سلام مع اسرائيل ، وقد اتفق هذا الموقف مع فكر الجماعة عن الجهاد والسلام ، والذى يرى أن السلام الوحيد المقبول هو السلام الذى يرفع كلمة

الله فى الارض ويتيح للمسلمين ممارسة شعائر دينهم فى حرية ، ويعيد الحق الى اصحابه كاملا ، وإلا يصبح الجهاد فرض عين على الامة الاسلامية بأكملها ، وقياسا على الوضع الحالى ، فان السلام غير متحقق فعليا مع اسرائيل ، لأن اليهود يحتلون جزءا من الارض الاسلامية ، ويصبح قبول السلام والمسلمون على هذا الوضع من الاستضعاف من قبيل الاستسلام .

٣ - تطرقت الجماعة عند تحديد موقفها من معاهدة السلام الى موقف المؤسسة الدينية المؤيد لاتجاه السلام ، ورأت فى هذا الموقف اخلالا بالاسس الشرعية الاسلامية التى ترفض التصالح مع الأعداء ، ماداموا مقيمين على موقفهم فى العدوان ، ومادام السلام القائم لا يعيد للمسلمين حقوقهم المغتصبة كاملة ، ولا يقيم سلطة الاسلام فى الأرض ، وقدمت الجماعة تصورها للحدود الدينية التى يمكن معها السماح بالتصالح مع الاعداء واقامة سلام معهم .

٤ - حددت الجماعة فى رفضها للتعاهد مع اسرائيل مجموعة من الأسباب التى رأت فى كل منها سببا كافيا لرفض التعاهد ، وقد تنوعت هذه الأسباب وتعددت مابين أسباب تتعلق بالجوانب الدينية سواء تلك الخاصة بالعقيدة الاسلامية أو اليهودية ، وأسباب أخرى تتعلق بفهم الجماعة وادراكها لطبيعة الوجود الاسرائيلى فى المنطقة وأهدافه ، وطبيعة الصراع بين الطرفين العربى والاسرائيلى ، كذلك تطرقت الجماعة الى المخاطر التى يمكن ان تترتب على اقامة علاقات سليمة مع اسرائيل . ومثلت هذه الاسس اطارا متكاملا . استطاعت الجماعة من خلاله ان تتعدى حدود الفكر العقيدى لتقدم رؤية واضحة متكاملة الأبعاد لأسباب رفضها للتسوية السلمية للصراع .

٥ - رأت الجماعة أن الدور الذى قامت به الدول العربية والاسلامية فى الصراع ، كان من أهم العوامل فى فشل هذه الدول فى حل القضية بما يحقق الصالح الاسلامى . كذلك اهتمت الجماعة بدراسة موقف الدولتين العظميين من الصراع منذ بدايته ورأت أن موقفهما المؤيد لاسرائيل كان من أهم أسباب التمكين لها فى المنطقة .

وبذلك تكون آراء الجماعة قد اتفقت مع آراء المحللين السياسيين حول أسباب نجاح اسرائيل فى تحقيق اهدافها فى المنطقة .

٦ – رفعت الجماعة شعار الجهاد باعتباره الطريق الوحيد لاستعادة الحقوق العربية المغتصبة ، وحتى يمكن تحقيق هذا الشعار ترى الجماعة ضرورة تسخير قوى المجتمع الاسلامى المادية والبشرية لتمهيد الطريق للوصول الى الوضع الأمثل الذى يمكن معه خوض معركة الجهاد ، ومفتاح ذلك كله اقامة المجتمع الاسلامى والأمة الاسلامية على أساس من القيم والمبادىء والمثل الدينية الصحيحة .

وتشير النتائج السابقة الى صحة الفروض العلمية التى وضعتها الباحثة فى بداية الدراسة ، وتطابقها وماوصلت اليه الدراسة من نتائج .

ويبقى فى النهاية تساؤل أساسى ، وهو هل تنتهى الأحداث دائما كما يخطط لها مفكروها ؟ .. لقد كانت التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى بمثابة اغلاق باب الاجتهاد السياسى مستقبلا امام مصر والدول العربية ، ومنعت من اتخاذ اى اجراء ضد اسرائيل من جانب السلطات الرسمية فى مصر ، الا أن ذلك لم يؤد الى احداث تغييرات حقيقية فى نظرة الشعوب العربية والاسلامية للوجود الاسرائيلى ، وهو مايخالف ماهدفت اليه اسرائيل من التسوية . ولذا فان اى نظرة مستقبلية لموقف الجماعات الاسلامية من الصراع العربى الاسرائيلى سوف تحكمه بالضرورة الرؤية الدينية للصراع . وهو مايؤكد على استمرارية الموقف الدينى الرافض للوجود اليهودى ، ويطرح امكانية اتخاذ المواجهة مع اسرائيل أشكالا جديدة من الصراع بعيدا عن الاطار الرسمى لعلاقات الدولة مع اسرائيل .

القواعد المنهجية لاستخدام المعطيات التاريخية المقارنة فى دراسة التغيير الاجتماعى(*)

محمد نجيب محمد ابراهيم(* *)

تهدف هذه الدراسة الى تحديد القواعد المنهجية لاستخدام المعطيات التاريخية المقارنة فى دراسة التغير الاجتماعى ، وترجع الاهمية المنهجية لهذه الدراسة الى مايلى :

١ – التوصل الى معرفة علمية منظمة عن الظواهر الاجتماعية .

٢ – التعرف على اتجاه ومسار التغير ، والتوصل الى تعميمات تعكس طبيعة التفاعل الاجتماعى .

٣ – الاستفادة من المعطيات التاريخية فى صوغ نظرية علم الاجتماع بحيث يتحقق لها الصدق الواقعى فى التعبير عن طبيعة التفاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية .

وقد استخدم الباحث منهجا تحليليا نقديا مقارنا . وقد تطلب الاستخدام السليم لهذا المنهج ان يقوم الباحث بما يلى :

١ – دراسة السياق الفكرى الذى تم فى اطاره بلورة هذه القواعد المنهجية بهدف تحديدها فى ضوء ابعادها التاريخية .

٢ – دراسة الاتجاهات الفكرية المختلفة التى درست ظاهرة التغير الاجتماعى .

٣ – تحديد القواعد المنهجية لاستخدام المعطيات التاريخية المقارنة فى ضوء الاجراءات المنهجية التى اتبعها بعض الباحثين الذين شكلت دراساتهم معلمة منهجية فى أدبيات علم الاجتماع .

ولقد اثارت العناصر السابقة عددا من التساؤلات تتمثل فيما يلى :

١ – ما طبيعة العلاقة بين التاريخ والاجتماع ؟

---

* رسالة ماجستير فى علم الاجتماع، قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٧ .

* * باحث ، بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ – ما الاسس التصورية والمنهجية التى يتبعها الباحث عند استخدامه للمعطيات التاريخية المقارنة فى دراسة الظواهر الاجتماعية ؟

٣ – ما القواعد المنهجية المتبعة عند استخدام المعطيات التاريخية المقارنة فى دراسة الظواهر الاجتماعية ؟

وفى ضوء أهداف الدراسة ، والتساؤلات التى أثارتها ، والمنهج الذى اتبعه الباحث تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث أبواب تحتوى على ستة فصول .

ويحتوى الباب الاول على موضوعين اساسيين تم تناول كل منهما فى فصل مستقل اذ يتناول الفصل الاول الاتجاهات الفكرية فى دراسة التغير الاجتماعى حيث تم تصنيفها فى فئات ثلاث هى :

أولا :فلسفة التاريخ .

ثانيا : الاتجاهات النقدية فى دراسة التغير الاجتماعى وتشمل :

١ – المادية التاريخية .
٢ – مدرسة فرانكفورت .
٣ – الاتجاه الراديكالى .

ثالثا : الاتجاهات المثالية فى دراسة التغير الاجتماعى وتشمل :

١ – الوضعية عند أوجيست كونت .
٢ – التطورية .
٣ – الوظيفية .

أما الفصل الثانى ، فيدرس العلاقة بين التاريخ والاجتماع بصورة تكشف عن اوجه الالتقاء والتمايز بينهما ، ويتم ذلك من خلال التعرف على طبيعة المنهج التاريخى ، ومصادر المعطيات التاريخية ، وكيفية استخدام الباحث فى علم الاجتماع لها ، وعرض الاسس التصورية والمنهجية التى تأسست عليها مقولة التمايز بين العلمين ، وقد تطلب ذلك مناقشة تحليلية جدلية للاتجاهات الفكرية المتعارضة حول موضوع التاريخ والاجتماع للشكف عن اسباب التمايز الظاهرى بينهما ، والمنطق الذى يعكس الالتقاء بينهما فى ضوء تبنى فكرة استخدام التاريخ الاجتماعى فى دراسة

الظواهر الاجتماعية ، ممايسهم بدوره فى فهم التيارات الثقافية السائدة مما يساعد على اعادة تركيب صور الماضى من خلال فهم الحاضر .

وهكذا كشف الباب الاول عما يلى :

١ - الاسس التصورية والمنهجية التى وجهت الباحثين لدراسة ظاهرة التغير الاجتماعى .

٢ - العلاقة المنطقية التى تربط بين التاريخ والاجتماع .

ويتناول الباب الثانى تحليل استخدام المعطيات التاريخية المقارنة فى دراسة التغير الاجتماعى ، حيث يعالج الفصل الثالث الاسس التصورية والمنهجية لدراسة التغير الاجتماعى عند كل من : ابن خلدون ، وكارل ماركس ، واميل دوركايم ، وماكس فيبر ، وأنولد توينبى ، وتالكوث بارسونز . وقد اتضح من الدراسة فى هذا الفصل أن هناك أبعادا أساسية مشتركة بين هؤلاء الباحثين تتمثل فى : دراسة التاريخ الاجتماعى ، وتحديد وحدة الدراسة ، ودراسة الابعاد الثقافية ، واجراء عمليتى التنميط والمقارنات التاريخية ، ودراسة الظواهر فى ضوء ابعادها التاريخية .

ويعرض الفصل الرابع لنموذجين من نماذج دراسة ظاهرة التغير الاجتماعى عند كل من : ابن خلدون ، وكارل ماركس بهدف استثاء القواعد المنهجية المتبعة عند استخدام المعطيات التاريخية المقارنة . وقد اسفرت الدراسة فى هذا الفصل عن تحديد الملامح العامة المشتركة بينهما فى دراسة التغير الاجتماعى كما تتمثل فى : دراسة الظواهر الاقتصادية ، والسياسية ، واهتمام كل منهما بدراسة الظواهر الاجتماعية فى سياقها التاريخى ، وفى ارتباطها بالبناء الاجتماعى ، وتحديد مراحل تطورها ، وابراز فكرتى الجدل والتناقض القائم بين الظواهر .

وهكذا أوضح الباب الثانى أهمية التعرف على الاسس النظرية والمنهجية التى استخدمها الباحثون الذين قاموا بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعى من خلال دراسة التاريخ الاجتماعى واستخدام المعطيات التاريخية .

ويهدف الباب الثالث الى تحديد الاسس المنهجية لاستخدام المعطيات التاريخية المقارنة فى علم الاجتماع ، ولهذا يتناول الفصل الخامس عملية التنميط وأهميتها فى الدراسات التاريخية المقارنة ، وعلاقتها بالنظرية ، والقواعد المنهجية المتبعة

فى صياغتها . ويتناول الفصل السادس الاسس المنهجية لاستخدام المقارنات الثقافية التاريخية فى علم الاجتماع .

وقد توصل الباحث من دراسته فى الفصل الخامس الى ان عملية التنميط لها ضرورتها المنطقية والمنهجية بالنسبة للدراسات التاريخية لانها تهيىء للباحث أن يقوم بعملية المقارنة التاريخية ، ولانها تضفى نوعا من التنظيم التصورى والواقعى على الظواهر موضوع الدراسة ، كما ان عملية صياغة الانماط تمثل نقطة الالتقاء الرئيسية بين التحليل النظرى والمنهجى فى الدراسات التاريخية المقارنة .

كما اتضح من الفصل السادس أن أهمية المقارنة التاريخية ترجع الى انها تمثل احدى الطرق العلمية لقياس التسلسل التاريخى للظواهر موضوع الدراسة ، كما أن لها دورا هاما فى صياغة النظريات ، واختبار الفروض ، والتفسير العلمى للظواهر ، واختبار العلاقة بين المتغيرات ، وتحديد المتغيرات الوسيطة التى تجعل من التحليل المقارن وسيلة لتطوير النظرية فى العلوم الاجتماعية .

وقد اتضح من هذه الدراسة أن الاسس المنهجية لاستخدام المقارنة الثقافية التاريخية تتمثل فيما يلى :

١ – تحديد وحدة التحليل التاريخى باعتبارها وحدةالمقارنة الاساسية .

٢ – اجراء المقارنة بين الوحدات موضوع المقارنة على اساس التماثل والتناظر بينها .

٣ – اهمية دراسة الظواهر موضوع المقارنة فى محتواها الثقافى حتى يمكن أن تكون لنتائج الدراسات المقارنة دلالة اجتماعية .

٤ – أن يتم توجيه عملية المقارنة بواسطة مجموعة من الفروض تحدد للباحث المعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة .

وهكذا يمكن تحديد القواعد المنهجية لاستخدام المعطيات التاريخية المقارنة فى ضوء هدفين أساسيين هما :

١ – دراسة الوقائع التاريخية الفريدة ، وتتبع هذه الوقائع فى فترة زمنية محددة .

٢ - دراسة العلاقات بين هذه الوقائع بهدف التوصل الى تعميمات تعبر عن طبيعة التفاعل الاجتماعى ، وطبيعة الظواهر الاجتماعية باعتبارها ظواهر تاريخية .

ولهذا يستند الباحث فى علم الاجتماع عند استخدامه للمعطيات التاريخية المقارنة الى قاعدتين اساسيتين هما :

١ - القيام بعملية تصنيف للظواهر موضوع الدراسة ، وتتم هذه العملية من خلال استخدام نماذج واقعية أو أنماط تجريدية لها سمة العمومية .

٢ - تحقيق الاسس المنهجية السليمة لاجراء المقارنات التاريخية بين الظواهر التى تتمثل فيما يلى :

أ - تحديد وحدة التحليل التاريخى باعتبارها وحدة المقارنة الاساسية .

ب - اجراء المقارنة بين الوحدات موضوع المقارنة على اساس التماثل والتناظر بينها .

جـ - اهمية دراسة الظواهر موضوع المقارنة فى محتواها الثقافى حتى يمكن أن تسفر النتائج التى يتم التوصل اليها عن دلالة اجتماعية .

د - أن يتم توجيه عملية المقارنة بواسطة مجموعة من الفروض التى تحدد للباحث المعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة .

من منشورات

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر حديثاً

الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبد الحليم محمود السيد

دراسة علمية لعينة ممثلة للجمهور المصرى العام وعينة أخرى من الجمهور الخاص .

استخدم فيها عدد من أساليب البحث المتقدمة ، لترتيب أولويات المشكلات الاجتماعية . تقارن الدراسة بين أولويات المشكلات فى المجتمع المصرى ، فى تصور كل من الجمهور العام ، والجمهور الخاص (من المخططين والمفكرين والمشرعين وكبار رجال التنفيذ) . وتؤكد النتائج حقيقة أصبحت معروفة فى معظم بلاد العالم التى تخطط لتنمية طاقاتها ، وهى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لم تعد مهمة معزولة يقوم بها عدد من كبار المتخصصين ، وإنما هى مهمة يعتمد نجاحها على درجة توافر معلومات عن تفضيلات الجمهور ، مما يساعد على تحقيق أكبر قدر من التكامل بين المخطط أو صانع القرار وبين الجمهور الذى يتكيف مع من يحسنون مخاطبته ويدركون حاجاته .

رابعا :- عرض كتاب

عمرو محيى الدين ، تطور اسهام العمل الزراعى الاجير فى الدخل القومى المصرى

اعداد : حسام الدين محمود محمد

يتكون البحث من خمسة اقسام هى :

اولا : التكوين التاريخى لقول العمل الزراعى المستأجره .

ثانيا : تطور حجم قوى العمل الزراعى الاجير .

ثالثا : مستويات استخدام وتشغيل العمل الزراعى الاجير .

رأبعا : اسهام العمل الزراعى الاجير فى الدخل القومى .

خامسا : السمات الاجتماعية الاقتصادية للعمل الزراعى الاجير .

اولا : افترضت الدراسة فى الجزء الاول ان نشأة الطبقة العاملة فى الزراعة ارتبطت بظهور السوق الحرة للعمل الزراعى وذلك السوق الذى ارتبط بنمط الانتاج السائد وشكل التنظيم الاقتصادى للزراعة ونظام ملكية وسائل الانتاج ، ولكل ذلك فان التطور التاريخى لسوق العمل الزراعى الحر ارتبط تماما بتطور الملكية الخاصة فى الزراعة ، حيث بدأت ملامح ذلك السوق فى الظهور والتبلور بمجرد الانتهاء من انجاز مهمة التملك الخاص للاراضى الزراعية ، وقد ظهر حينئذ التمييز بين من يملكون وسائل الانتاج من ناحية ، ومن يملكون قوة العمل ذاته من الناحية الاخرى .

وترى الدراسة أن بقاء السوق الحر للعمل الاجير يرتبط بوجود تفاعل بين طلب وعرض ذلك العمل ، ويختلف ذلك تماما باختلاف التكوين الاجتماعى من حيث بقاء بعض أشكال العمل مدفوع الاجر ، وهنا يجب التمييز بين العمل الاجير وبين شكل العمل فى ظل النظام العبودى حيث تسود بعض اشكال العمل المدفوع الا ان السوق الحر للعمل الاجير فى ظل ذلك النظام تكون غائبة نهائيا بالمعنى المشار اليه ، كما ان نظام السخرة والذى ساد فى مصر لمدة طويلة لم يكن ايضا مجالا لظهور العمل الاجير فى الزراعة ، فلقد تضمن نظام السخرة الزام العامل بالعمل ، ويختلف ذلك بطبيعة الحال غن السوق الحر للعمل حيث يصبح عنصرا مستقلا فى الانتاج ويصبح العامل قادرا على عرض قوة عمله بحرية لمن يدفع اكثر .

تضمنت الدراسة بعد ذلك استعراضا تاريخيا لنظم توزيع وتملك الاراضى منذ عصر المماليك وخلال العصر العثمانى وفى عهد محمد على . واكدت فى هذا المجال على أن حوادث التاريخ قد اظهرت انه طوال تلك الفترة كان من المستحيل ان يسود شكل العمل الاجير فى الزراعة حيث لم يكن الافراد كاملى الاستقلال . وهكذا بدت القرية المصرية فى عصر محمد على ، واصبح لها ثلاث سمات رئيسية هى :-

١ - الملكية الشائعة للاراضى فى ظل وجود الشيخ والملتزم والسلطة المركزية .

٢ - المسئولية الجماعية لساكن كل قرية لدفع الضرائب .

٣ - مسئولية القرية ككل وليس الزراع كأشخاص لتجهيز قوى "العمل المطلوبة للاشغال العامة (عمالة مسخرة) .

ولقد اوضحت الدراسة أن انهيار السمة او الوظيفة الاولى للقرية فى عصر محمد على قد مهد لانهيار الوظيفتين الاخيرتين عندما الغى محمد على نظام الالتزام واصبحت الارض مملوكة تماما للدولة . لقد ادخل محمد على بعض السياسات الجديدة لتوزيع الاراضى وحيازتها منها :

اولا : الاراضى الخراجية او اراضى الاثر حيث وزعت الاراضى بين الاسر وسجلت باسم القرى واعطى بذلك حق الانتفاع بها مقابل سداد الضرائب للدولة .

ثانيا : نظام الاراضى التى منحت من خلال محمد على والتى اصبحت فى الحقيقة جذور شيوع الملكيات الخاصة الواسعة للاراضى ، وقد كانت تلك الاراضى معفاه من الضرائب وسمح لملاكها باستخدام عمال السخرة .

وفى عام ١٨٤٦ صدرت لائحة الاطيان التى سمحت بنقل حق الانتفاع واعطت لحائز الارض حق رهنها ، كما صدر قانون سعيد ١٨٥٨ الذى اقر حق الانتفاع وفقا للمواريث والقانون الاسلامى ، كذلك صدر قانون المقابلة فى عهد اسماعيل ١٨٧١ حيث سمح لاى شخص يدفع ضرائب ست سنوات مقدما ان يتمتع بحق الملكية الخاصة الكاملة لأراضيه بالاضافة للاعفاء من الضرائب ، وبذلك اصبح جزء كبير من الاراضى الزراعية فى عام ١٨٧٤ مملوك ملكية خاصة ، وفى عام ١٨٩١ منح من لم يقدر على دفع المقابلة حق الملكية الخاصة الكاملة ومن هنا بدأت الفروق تتضح بين من يملكون الاراضى وبين من لم يبدأ فى تملكها ، وعند ذلك الحد من انتشار

عمليات زراعة الاراضى بدأ جزء كبير من القرويين فى الظهور كطبقة عاملة ريفية وقد ساعد على ذلك مجموعة من العوامل منها :

١ – عدم قدرة بعض صغار حائزى الاراضى على دفع «المقابلة» وبالتالى تحويل جزء من اراضيهم لكبار الملاك ، وفقد البعض الاخر لكل اراضيهم التى حولوها لكبار الملاك .

٢ – زيادة العبء الضريبى على الاراضى الخراجية مما أدى لزيادة هجرة الزراع لاراضيهم والعمل لدى كبار الملاك او الهجرة للمناطق الحضرية وقد كانت ضرائب الاراضى فى ذلك الوقت هى المصدر الرئيسى لايرادات الدولة . وقد أدت زيادة العبء الضريبى للمزيد من هجرة الريفيين لاراضيهم ، حتى أن مرسوم ١٨٥٨ سمح للعاجز عن دفع الضرائب بترك ارضه ، ولقد بلغت مساحة الاراضى التى هجرها زراعها فى ذلك الوقت حوالى ٠٠٠ر ٧٦ فدان فى محافظتى الشرقية والدقهلية كما ان ادخال نظام «العهدة» ادى لطرد غير القادرين على سداد متأخراتهم الضريبية من اراضيهم لصالح حائز العهدة .

٣ – زيادة عبء القروض على الزراع ، وقد رخص قانون الاراضى لعام ١٨٥٨ – للدائن بالحصول على حق الانتفاع بالارض المرهونه لمدة تزيد عن ١٥ سنة كما ادى التوسع فى منح القروض لعجز الزراع على السداد وبالتالى نزعت ملكية اراضيهم لصالح الاجانب ، وقد ساعد على انتشار ذلك الاتجاه انشاء نظام المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٥ الذى سمح برهن الاراضى كما هو سائد فى الغرب .

٤ – ادى نظام «السخرة» لقيام الفلاحين بهجرة اراضيهم وتسخيرهم للعمل فى الاشغال العامة والخدمة العسكرية . ويتضح مما سبق ان تطور الملكية الخاصة للاراضى ادى لاختفاء الوظيفتين الثانية والثالثة للقرية فى ظل الملكية والتوزيع القديم (العصر الايوبى والعثمانى) حتى انه بقانون ١٨٥٨ اصبحت مسئولية دفع الضريبة مسئولية شخصية لحائز الارض ، كما ان مسئولية العمل المطلوب كسخرة لم تعد مسئولية تضامنية للقرية بل اصبحت واجب شخصى للفرد القروى فى ظل قانون ١٨٨١ .
ثانيا : وفى الجزء الثانى من الدراسة يشار للعمل الزراعى الاجير على انه من لا يملك او يستأجر ارضا زراعية ، وبالتالى يصبح بيعه لقوة عمله فى السوق وفقا لمستويات الاجور السائده هى مصدر دخله الوحيد .

ومن اجل تقدير اسهام العمل الزراعى الاجير فى الدخل الزراعى كان لابد للدراسة ان تقدر حجم هؤلاء العاملين اولا على الرغم من وجود بعض الصعوبات فى ذلك مثل عدم توفر البيانات اللازمة لذلك بالاضافة لغموض التعريفات المستخدمة للعمل الزراعى الاجير فى بعض المصادر . ولهذا استخدمت الدراسة ثلاثة اساليب مختلفة للتوصيل لذلك التقدير اعتمدت على ثلاثة مصادر مختلفة للبيانات هى :

١ - بيانات قوى العمل الزراعى المستخرجة من التعداد السكانى ومن بيانات حصر العمالة بالعينة. وتبين تلك المصادر فقط قوى العمل الزراعى الاجمالية. وقد اوضحت الدراسة فى هذا المجال بعض التقديرات لقوى العمل الزراعى الاجير خلال السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، التى بلغت حوالى ٥ر١ مليون عامل كمتوسط منسوبة لاجمالى القوى العاملة فى الزراعة ، وقد تراوحت تلك النسبة بين حوالى ٣ر ٣٣٪ ، ٣٥٪ . كما قسمت الدراسة العمل الزراعى الاجير الى قسمين الاول يتضمن الرجال والثانى يتضمن النساء والاطفال الذين يقومون بانجاز انشطة مختلفة على مدار السنة ووفقا لمستويات مختلفة للاجور النقدية . ولقد اشارت الدراسة الى ان اعداد ونسبة العمالة المؤجرة المستخرجة من بيانات التعداد السكانى وبيانات حصر العمالة بالعينه تعد منخفضة جدا بالمقارنة بالواقع .

٢ - الاسلوب الثانى لتقدير اعداد هؤلاء اعتمد على بيانات التعداد الزراعى الذى اجرى فى السنوات ١٩٣٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٦١ . وقد اتضح استنادا على تلك البيانات ان اجمالى قوى العمل الزراعى قد ظلت ثابته تقريبا خلال الفترة (١٩٣٩ - ١٩٦١) الا ان عدد ونسبة العمالة الاجيرة اظهرت انخفاضا حادا فى الفترة (١٩٣٩ - ١٩٦١) بسبب التغيرات التى انتابت الزراعة المصرية خلال تلك الفترة ومن اهمها قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ . ولقد اوضحت الدراسة ان حوالى ٧٠٪ من اجمالى العمالة الزراعية المستأجرة تعمل فى المزارع التى تزيد مساحتها عن ٢٠ فدان ، فى حين تقل لحوالى ٨٪ فقط فى المزارع اقل من ٥ فدان ، وذلك بسبب اعتبار تلك المزارع مزارع عائلية تعتمد بشكل اساسى على العمل العائلى . وقد استندت الدراسة لعدة افتراضات ثم على اساسها تقدير العمالة الاجيرة بحوالى ٥٣٨ الف عامل فى عام ١٩٧٦ فى حين بلغ اجمالى القوى العاملة بالزراعة فى نفس العام حوالى ٣ر٤ مليون عامل .

٣ – وفى الاسلوب الثالث قدرت الدراسة اعداد العاملين بالريف ممن لايملكون ارضا – اعتمادا على مجموعة من الافتراضات – بحوالى ٦ر١ مليون رجل ، وحوالى ٥٤٢ الف امرأة وطفل . وفى نهاية ذلك الجزء اشارت الدراسة لاعتمادها على التقديرات الوارده فى الاسلوب الاول فى الاجزاء التالية منها .

ثالثا : فى هذا الجزء استهدفت الدراسة تقدير عدد ايام العمل للعمالة المستأجرة على اعتبار ان الدخل الوحيد لهؤلاء انما يعتمد على بيع قوة عملهم فى سوق العمل وبالتالى فان المحدد الاخير لدخولهم السنوية انما يتحدد فى الواقع بمستويات تشغيلهم خلال العام .

وقد اشارت الدراسة فى هذا المجال الى ان الطلب على العمالة الزراعية يتحدد على اسس مختلفة منها :–

١ – مستويات التكنولوجيا المطبقة فى الانتاج الزراعى ،

٢ – حجم المزرعة .

٣ – انواع المحاصيل، وبالتالى يتميز الطلب على العمالة الزراعية بالطبيعة الموسمية. وقد اوردت الدراسة بعض التقديرات للطلب الموسمى على العمالة مع التمييز بين الذكور وغير الذكور من الاناث والاطفال . وقد اشارت فى هذا الى ان قيمة الطلب على عمل الرجال تكون فى شهر مايو ، فى حين تكون فى شهر سبتمبر بالنسبة للاناث والاطفال ، الامر الذى يعكس وجود تقسيم حسب الجنس للعمل الزراعى حيث يندر الاحلال بين عمل كل من الفئتين فى مصر . وقد أوضحت الدراسة فى هذا ان اجمالى ايام عمل الرجل فى الزراعة المصرية يتراوح بين ٨٥ ، ١١٠ يوم عمل / سنة ، فى حين يتراوح ذلك المعدل للاناث والاطفال بين ١٦١ ، ٤٣١ يوم عمل / سنة ، وهنا يشير الباحث الى قيامه بدراستين على فائض العمالة فى عام ١٩٦٦ ، ١٩٧٥ توصل فيهما لوجود فائض عماله فى الرجال وعجز فى الاناث والاطفال ، كما ان الفائض يسود فى المزارع العائلية الصغيرة (اقل من ٥ فدان) بينما ينتشر العجز فى المزارع المتوسطة والكبيرة ، كما توصل فى هاتين الدراستين الى ان الفائض يتعلق بالمزارع العائلية (بسبب العوامل التنظيمية) مع عدم تمكنه من العمل خارج تلك المزارع ويؤكد المؤلف هنا فى تلك الدراسة على عدم

ثبات او مناسبة استنتاجاته السابقة مع الظروف الحالية وقت اعداد الدراسة ، حيث يرى استنادا على ما اثبتته الدراسة انه لا يوجد فائض او عجز فى العمالة الزراعية وان قوى العمل ستوظف تماما فى أوقات الذروة حيث تعمل كل فئة (الرجال والاناث) حوالى ٢٥ يوم فى مواسم الذروة ، وبالاخذ فى الاعتبار الانشطة الزراعية الاخرى المرتبطة والتى تتطلب قروض العمالة المطلوبة (مثل الانتاج الحيوانى ، وتجهيز السماد الحيوانى وتطهير المصارف والترع) فان ظهور قدر محدود للغاية من العجز او الفائض لن يستمر ، حيث يمكن تنظيم الاطار الزراعى من تدبير الكيفية التى تحول دون حدوث عدم التوازن هذا .

وفى نهاية ذلك الجزء من الدراسة توصلت لتقدير عدد ايام العمالة المستأجرة السنوية من الرجال وغيرهم (اناث واطفال) ، وقد قدرت بحوالى ١٥٠ يوم / عمل للرجال ، ٢٠٢ يوم / عمل لغير الرجال .

رابعا : استهدفت الدراسة فى هذا الجزء تقدير اسهام العمل الاجير فى الداخل الزراعى وقد اوردت تقديرات لمستويات الاجور الشهرية خلال الفترة (١٩٦٣ – ١٩٧٧) لكل من الرجال ، وكذلك الاناث والاطفال ، حيث اتضح منها مايلى :

١ – زيادة معدلات الاجور النقدية بشكل كبير بعد عام ١٩٧٢ .

٢ – ان معدل التضخم يفسر كثير من الزيادات التى طرأت على تلك الاجور

خلال فترة ما بعد ١٩٧٢ . (تراوح المعدل بين ١٨ – ٢٠٪ سنويا) كذلك اوردت الدراسة تقديرات الاسهام الاجور فى الدخل الزراعى خلال الفترة (١٩٥٩ – ١٩٧٦) حيث تراوحت بين ٩ر٧٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، ٧ر٩٪ فى عام ١٩٧٦ وذلك للعمل الاجير ، كما تميز اسهام الاجور الزراعية فى القيمة المضافة الزراعية بالزيادة بدرجة ثابته حتى عام ١٩٦٦ ثم اخذ فى الانخفاض حتى عام ١٩٧٥ ، ثم بدأ فى الزيادة مرة ثانية ، وقد تراوح اسهام اجور العمالة المستأجره فى الدخل الزراعى بين حوالى ٩ر٧٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، وحوالى ٧ر٩٪ فى عام ١٩٧٦ ، كما ان اسهام العمل الاجير انخفض من حوالى ٥ر٣٢٪ فى اول الفترة الى حوالى ٢٥٪ فى عام ١٩٦٦ ثم قفز الى حوالى ٣٧٪ فى قائمة الاجور الزراعية الاجمالية .

وقد اوردت الدراسة عدة اسباب لاتجاه كل من معدلات الدخل النقدى والدخل الحقيقى للزراع للزيادة منذ عام ١٩٧٣ حيث انتابت الزراعة مجموعة من التغيرات منها :-

١ - زيادة حجم القوات المسلحة وتعدد مجالات عملها .

٢ - تحرك العمالة الزراعية للاشغال فى قطاع الخدمات .

٣ - ايجاد فرص عمل بعيده عن الزراعة للمسرحين من الخدمة بالقوات المسلحة .

٤ - الهجرة الخارجية للعمالة الزراعية للدول العربية .

٥ - تأثر الزراعة بشكل غير مباشر بتلك الهجرة لاندفاع العمالة الزراعية للعمل بقطاع الانشاء .

وقد ادى كل ذلك لا ستنزاف قوى العمل الزراعى بشكل مستمر .

وقد اوردت الدراسة فى نهاية ذلك الجزء تقديرات لنسب اسهام العمالة الاجيرة فيالداخل القوى الاجمالى حيث بلغت حوالى ٩ر١٪ ، ٤ر٢٪ ،٣٪ وذلك فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ على الترتيب .

خامسا : حاولت الدراسة فى هذا الجزء وصف تأثير مستويات الدخول التى حصل عليها العمال الزراعيين الاجراء على مستوياتهم المعيشية ؟ وما هى مستويات التغذية التى يحققونها بتلك الدخول ؟ وما هى تأثيرات قصور مستويات استهلاكهم ؟ وشكل الحياة التى يعيشها افراد تلك الشريحة وذلك من حيث السكن ، والتعليم ، والصحة ؟ .

وقد اشارت الدراسة الى حصر العمالة بالعينه اجراه مكتب منظمة العمل الدولى فى عام ١٩٧٧ اتضح منه ان متوسط اجر العامل الزراعى بلغ حوالى ٢١٧ جنيه سنويا كما ان نسبة الاعالة فى الاسر الكبيرة للعمال بلغت حوالى ٩ر٢ . ولقد توصلت الدراسة الى تقدير اخر مقارب لذلك بافتراض ان متوسط دخل رب الاسرة يبلغ حوالى ١٥٠ جنيه / سنويا وباضافة دخل الزوجة الذى يبلغ حوالى ٦٥ جنيه سنويا فان اجمالى الدخل المتوسط لاسرة العامل الزراعى الاجير يبلغ حوالى ٢١٥ جنيه / سنويا وقد اكدت الدراسة على ان تحليل مستويات المعيشة والاستهلاك لتلك الاسر الفقيرة كما جاء فى دراسة الفقر السابقة يوضح مجموعة من الظواهر منها :-

١ - وجود فجوة بين احتياجات هذه الفئة والقدر الذى تتحصل عليه من السعرات الحرارية اللازمة لاداء الجهد والطاقة .

٢ - انفاق حوالى ٧٩٪ من الاجمالى على السلع الغذائية مقابل حوالى ٦٩٪ لانفاق الاسر الغنية على نفس المجموعة .

٣ - انفاق حوالى ٣ر٦ فقط من الانفاق الغذائى على مجموعة اللحوم والبيض والالبان .

٤ - الانفاق على الحبوب والنشويات يبلغ حوالى ٢٤٪ فى الاسر الفقيرة مقابل حوالى ١٤٪ فى الاسر الغنية .

٥ - الانفاق على خدمات الصحة والتعليم تبلغ حوالى ٢٪ ، ٨٪ على الترتيب .

ولتأكيد الواقع القاسى الذى تعيشه اسر فقراء الريف اوردت الدراسة تقديرات مماثلة للتقديرات السابقة اعتمادا على بيانات بحث ميزانية الاسرة بالعينة (٧٤ / ١٩٧٥) وقد اتضح منها مايلى :-

١ - انه بافتراض متوسط دخل للفرد يبلغ حوالى ٤٣ جنيه فان تلك الاسر الفقيرة تقع فى مجموعة الانفاق الاسرى من ٢٥٠ - ٣٠٠ جنيه / سنويا

٢ - ان المنفق على مجموعة الحبوب والنشويات بلغ حوالى ٤٠٪ ، ١١٪ - للملابس حوالى ٢٪ للعناية بالصحة والتعليم ، ١٠٪ للانفاق المنزلى يوجه نصفها لمشتريات الكيروسين والاضاءة ، والنصف الاخر للايجار (مع ملاحظة ان حوالى ٩٠٪ من الاسر القروية تملك منازلها الطينية) .

٣ - قامت الدراسة بتحويل قيمة المنفق على الغذاء لهؤلاء الفقراء الى كميات فيزيقية ثم الى معادل للطاقة ومنه اتضح ان متوسط ما يتحصل عليه الفرد فى هذه المجموعة يعد مرتفع نسبيا الا ان واقع استخدام بيانات رسمية منحاز الى اسفل دائما فى بيانات بحوث ميزانية الاسرة يوضح عدم منطقية مستويات الطاقة التى اوضحتها تلك البحوث (حوالى ٢٤٠٠ سعر حرارى يوميا) ويؤكد تلك الحقيقة

مجموعة من الملاحظات المستخلصة من بعض الدراسات المعينة بمؤشرات خصائص الحياة للاسر القروية مثل دراسة التغذية سنة ١٩٧٧ فى مصر ومنها اتضح :-

أ - ان حوالى ربع الاطفال فى المناطق الريفية متخلفى النمو وخاصة فى صعيد مصر .

ب - ان هؤلاء الاطفال يعانون من سؤ التغذية المتأصل سواء ابناء العمالة غير الماهرة فى المدن ، او ابناء فقراء الريف ، حتى ان ابناء من يملكون اقل من ٥ فدان فى الريف يعانون ايضا من امراض سؤ التغذية .

جـ - ان حوالى ٤ر١ مليون من اطفال المدارس (٢٥٪) يعانون من مرض الانيميا .

٤ - فيما يتعلق بالاحتياجات الاساسية الاخرى اشارت الدراسة الى انه كما هو متوقع فان الوضع ليس افضل من سابقه ، فحوالى ٨٧٪ من الفقراء يعيشون فى منازل طينية سيئة ، وحوالى ٣ - ٧٪ يعيشون فى اكواخ وكلهم يعانون من مشقة الحصول على المياة النقية ونظم الصرف الجيدة الامر الذى ادى لانخفاض المستويات الصحية وانتشار الامراض وزيادة معدلات الوفاة .

صدر حديثاً

تقرير عن

« دور الشباب فى الحركة الوطنية المصرية »

١٨٨١ - ١٩٥٢

ويضم التقرير سبع دراسات تتناول دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية قبيل الحرب الأولى ١٩٠٨ - ١٩١٤ ، ودور الشباب فى ثورة ١٩١٩ ، ودور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ودور الشباب فى الحركة الوطنية المصرية حركة ١٩٣٥ - ١٩٣٩ ، ودور الشباب فى الحركة الوطنية المصرية من ٨ أكتوبر ١٩٥١ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد قام بهذه الدراسات لجنة من أساتذة الجامعات والباحثين بالمركز تحت إشراف الأستاذ الدكتور / سيد عويس .

من منشورات

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تحت الطبع

اتجاهات الصحف المصرية
نحو أحداث فبراير ١٩٨٦
(أحداث جنود الأمن المركزى)

كتب التقرير

دكتورة نجوى أمين الفوال   **دكتورة نجوى حسين خليل**

يتناول البحث بالتحليل موقف الصحافة المصرية ـ قومية وحزبية ـ من أحداث الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ . حيث يحدد الرؤى المختلفة التى طرحتها تلك الصحف حول تكييف الأحداث ، وأسبابها وردود الفعل المختلفة تجاهها ، ونتائجها وما قدمته هذه الصحف من تصورات مستقبلية لمنع تكرار مثيلات هذه الأحداث .

وقد أظهرت نتائج الدراسة تميز رد الفعل الصحفى تجاه أحداث فبراير ١٩٨٦

Unpublished paper at World Congress of Sociology, Uppsala, Sweden (1980).

17. "Photovoltaic Power System Application in Small Villages : The Basaisa Experiment"
Arafa, S. et al, AUC/NSF/Basisa Project Report No. 01127-03. (1981).

18. "Field Test of a Solar Powered Micro Irrigation Pump in the Village of Basaisa, Egypt"
Cynthia Nelson, Salah Arafa, and Rober Pearson
Proceeding of the Conference on Energy for Rural and Island Communities, Inverness, Scotland, Sept. (1981).

19. "Field Test of a New Solar Micropump in Basaisa Village, Egypt"
Salah Arafa, Paul Dorvel and Ahmed Bayoumi
Paper Presented at the French-Egyptian Seminar on Solar Energy Applications, Cairo, De, 19-22 (1981).

20. "A Worldwide Survey of Village Projects using Renewable Energy Sources"
T.A. Lawand, R. Alward, and V.H. Barrett
Report No. R. 152, April (1982), Brace Research Institute, Quebec, Canada.

21. "Environmental Problems of Human Settlement in Arab and African Countries"
Seminar sponsered by the National Center for Social and Criminological Research and the Egyptian National Commission for Unesco.
Cairo, Egypt, November 13-16 (1982).

Frederick E. Fisher (College of Human Development, pen-state Univ., USA), p.336, Workshop, 1st Int. Conf. on Energy & Comm. Dev. Prodeedings, Athens, July (1979).

9. "Anthropological Fieldwork: There are Back Again"
Human organization, vol. 38, No. 2 Summer, 205- 209, Van Binsbergen, W.(1979).

10. "The Role of Renewable Energy Resources in Rural Communities in Crete"
Kalliyanni, E. and Stambolis, C., Proceedings of the 1st International Conference on Energy and Community Development"
Workshop A, Athens, Greece, July 10-15 (1978).

11. "China's Energy Wonders: A closer look"
V.Smil (University of Manitoba, Canada)
Paper prepared for U.S. Agency for International Aid Workshoip in Chinese development experience, Washington, D.C. Dec.19, (1980).

12. "Institutional Framework for Gober (Cattle Dung) Gas Plants in India: Some Issues"
S.P. Jain (National Institute of Rural Development, Hyderabad, India) page 426 Workshop D, Proceedings of the 1st International Conference on "Energy and Community Development" Athens, July 10-15 (1978).

13. "Energy in Rural China"
V.Smil (University of Manitoba, Canada)
Paper presented at the International Energy Symposium II, Knoxville, Tennessee, Nov. 3-6 (1981).

14. "Energy Technologies and Village Development: Basaisa Experience"
Arafa, S. and Nelson, C. (The American University in Cairo)
Paper presented at the 2nd International Conference on Technology for Development, Cairo May 15-18 (1982).

15. "Investigating Reality in Order to Transform it: The Columbia Experience"., Fals Borda, Q., Dialetical Anthropology 4, pp. 33-35 (1979).

16. "Innovative Processes in Social Change".
Himmelstrand U.

ACKNOWLEDGEMENT:

I wish to acknowledge the assistance provided by the project team and the support of the US National Science Foundations and the many other individuals and organizations. Many thanks are due to the villagers of Basaisa from whom I learned how to be more useful.

REFERENCES

1. "Energy and Community Development"
   Proceedings of the first International Conference,Athens, Greece, July 10-15(1978).

2. "Small is Beautiful: Economics as if people mattered".
   E.Schumacker, Harper and Row, New York (1973).

3. "Utilization of Solar Energy and the Development of an Egyptian Village: An Integrated Field Project"
   Arafa,S., Nelson, C., and Lumsdain, E.
   Project supported by the US NSF, Grant No.01127, and sponsored by the American University in Cairo (1978).

4. "Human Dimensions of Energy Needs and Resources"
   Elemendary, M., paper presented at International Workshop of Energy Methodologies, Georgia (1980).

5. "Rural Energy".
   Arafa, S. and Nelson, C., AUC/NSF/ Basaisa Project Report No. 01127-11.(1981).

6. "Requirements for Energy in the Rural Areas of Developing Countries".
   Revelle, R., In Renewable Energy Resources and Rural Application in the Developing World, ed. N.L. Brown, Western Press, Colorado. (1978).

7. "Energy for Rural Development"
   Renewable Resources and Alternative Technologies for Developing Countries", National Academy of Science, Washington, D.C. (1976).

8. "Community Development: The catalyst for planning, developing and managing Halistic Energy Systems"

the farmers. Responsibility of the pump was placed in the hands of certain villagers as main responsible persons keeping records of the pump used and performance and notes on users response and recommendations. They decide themselves when and where to use the pump and left on their own with minimum supervision from the project investigators. A large machine is needed with sturdy parts to handle both the desired quantity of water and the rough treatment it may receive. Time is needed as well to bring costs down to a practical level.

On discussing appropriate energy technoligies to improve the quality of life in rural settlements, one should keep in mind the following:

- There will never be one simple recipe for progress - rather a continual striving for benevolent improvement.
- No one primary source of energy can be all important. All resources must play their appropriate parts in balancing the needs of present and future, and securing the efficient use of resources and amenities. We are looking for "The intelligent mix" of resources.
- Public participation in the identification process (needs and resources) at the local level has been stressed by several authors to be important for the success of any field project.

A worldwide survey of rural community projects utilizing renewable sources of energy has been undertaken (20) by the Brace Research Institute on behalf of the Natural Resources Division of the United Nations University, Tokyo, Japan. The most significant number of projects are in Asia with Africa and Latin America making up the balance 33 projects from 21 countries were studied abd AUC-NSF-BASAISA Village project was one of them. By and large the prerparation of the communities in the reported projects to receive the technological systemss, has received less attention than required. Most of the projects (with very few exceptions) have been more taken up with the technologies than being instruments of overall development of the rural population. The report stated that there is an increased interest in the demonstration of renewable energy technologies for purposes of rural community development.

Through a South-to-South dialogue similar to what we had during the seminar on Environmental Problems of Human Settlements in Arab and African Countries (21) two distinct benefits within Science and Technology were identified. First, information about failures, inappropriate technologies, etc., can be readily shared, effecting cost savings (beside energy and time savings) elsewhere. Second, information about successes, appropriate technologies, experties with similar background religion and culture, etc., can also be readily shared, effecting cost savings.

Villagers were involved in the planning, installation, maintenance and operation. The responsibility for the key and keeping records pass from one person to another depending on availability and management skill.

Ever since the installation of the TV, records of hours of operation, of how many are attending with remarks on the performance and of the nature of the programmes watched are kept on-site and are analysed from time to time by the project team and discussed with responsible persons.

An average of 45 persons watch the solar powered communal TV daily.

The system (costs about LE.1000 including the appliances) is more reliable and convenient than any of the other present systems(17).

As a comm[illegible]al oriented energy source, it does not cater to the more wealthy villagers. Th[illegible] [illegible]uggests its potential usefulness in villages like Basaisa as well as other si[illegible] [illegible] communities in Egypt and elsewhere.

2- Community Irrigation Oumo Project:

Surveys of irrigation means in the project area (18) showed that most sakias are now made out of metals instead of wood and that only 10% - 35% of them are in use at a given time. About 85% of irrigation means are sakias, 11.89% are diesel pumps, and only 2.63% are tractors. Of the operating sakias, about 37% are p[illegible]red by donkies, about 4.3% are powered by camels and about 3.45% were observed to be powered by a human: The surveys also showed that about 46% of the sakias in operation are supervised by children.

Animal driven water wheel irrigation is a high energy and time consuming task with high social impact on rural areas, and also has a high annual cost with side effects on food production, education and labour.

A solar powered micro-irrigation pump made by Solar Electirc International [illegible]s assembled and field tested in Basaisa to irrigate different land areas with dif-[illegible]ent crops for about 4 weeks (15). Generally, the pump performed well and the villagers response was positive, however, improvements were recommended: to increase the discharge to use the photovolatic array to charge batteries for other specific tasks in the village, and to find an appropriate system of using the pump on communal basis. At the moment, these recommendations are currently investigated.

The solar water pump was a well understood concept even before this field test period of the pump. A small working model of solar panel operating a D.C. motor pump was first introduced and demonstrated on site - followed by series of discussions and dialogues. Thus, on the evening of May 3rd, 1979, the arrival of the large more sophisticated pump to Basaisa village came with no surprise to

search and practice characterized by a dialogue between actors and researchers enlightening the actors as well as the researchers about the meaning of action intended, and eventually resulting in an increasing autonomy of actors in relationship to researchers, and to an emancipation from questionable and restraining beliefs in the inevitability of the given order of things. In this methodology, the intentions of action are not given in advance by researchers or outside sponsors, but by the actors themselves.

The major questions facing our project, grounded in a philosophy and methodology of "participatory discourse-oriented action research" are: (1) How does one become aware of the problems and urgent needs at the community level? and (2) once aware, what are the appropriate strategies for promoting community-based solutions? Ideas are initiated through dialogue and discussion in an atmosphere of egalitarian exchange in which we listen to and try to stimulate the villagers to "raise their voice". After thorough group discussions, we leave these ideas to "boil around" in the village until some become expressed as a "need"+. Our role is to help clarify the intentions of action by posing questions for the villagers to answer and to answer questions posed by the villagers. For example: why is this idea thought to be necessary? Who shall benefit? Who is willing to share in its implementation (either in labor or money) and how much? What further knowledge or information or training or materials are needed in order to implement the idea/ and where? Who will take the responsibility? In other words, we invite the villagers to engage in critical discourse to formalize a plan of action to find a solution.

Following are brief summarise of examples of community based energy projects to illustrate how the project philosophy and methodology have worked out in practice:

1- Solar Power Community TV & Loudspeaker:

Small photovoltaic (PV) power systems (33 watt peak each) which provides Dc electricity for a 12-inch screen, black and white communal TV set, a loud speaker for the village mosque, a radio cassette recorder, and a manual slide projector - was introduced for the first time in Egypt in Basaisa, on November 4th, 1977 and is still in satisfactory operation to date

The attractiveness of a PV system to a community will depend on the economic significance of that application to those who have to pay for an maintain it. No individual especially in a village like Basaisa can afford having a PV system, therefore the decision was to get it communal.

+ We differentiate between identified felt and expressed need depending on who, how and how much commitment exists within the group concerned.

institutional support. Jain (11) examined the working of the existing institutional framework in India and suggested necessary improvements like an effective linkage of village councils or groups and other agencies with appropriate extension centers. Spectacular diffusion of biogas technology started in China's rural areas in the early 1970s. There were about 400 digesters per 10,000 rural families in China in 1978 (12) compared to just one digester for India, 24 for Taiwan, and 36 for Korea (13). An important non-energy benefit with well-run biogas digesters is the significant improvement in rural sanitation.

With the rising cost of utility supplied electricity, and prospects for price reduction in photovoltaic cells, solar electric generator systems are becoming increasingly attractive especially for rural community applications.

Present-day (1986) costs of PV modules stand at around $6 per peak watt but development aims at bringing this down below $1 per peak watt.

The PV systems are most economic for smaller communal outputs and for use at remote sites where installing conventional electric power lines is either impossible, too expensive or not reliable .

V- BASISA VILLAGE A CASE STUDY AND A WORKING MODEL:

Any program of rural development must recognize the interrelated factors and processes that contribute to and perpetuate the viscious cycle of rural poverty and dependence (14).

Basaisa is a satellite village consists of fourty-two households and two communal buildings (a mosque and a Mandara)*, with nearly 320 people living out their lives dominated by an agricultural mode of production. It is at the heart of the Nile Delta, 100 kilometers North-East of Cairo and 15 kilometers from Zagazig, the capital of Al-Sharkiya Governorate and 3-4 kilometers from the mother village "Al-Tayiba".

Basasia village did not have electricity at the start of the project (in 1976) and did not have tap water supply. It also had no direct contact with social or health services and the nearest school is several kilometers away.

The Basaisa Project is concerned with exploring the possibilities, relevance and appropriateness of utilizing natural local resources to meet the human needs of small rural villages and can be described as:"participatory discourse-oriented action research (15,16). This is rather an inseparable combination of theory, re-

* Mandara is a communal center mainly used for social and cultural ceremonies like marriage, death and religious festivities.

Action research is proposed as they key component of any community development program (9). It involves a sequential set of events, including:

1. Contract setting or initiation.
2. Diagnosis.
3. Mutual planning.
4. Action.
5. Stabilization and evaluation.

Action research and learning is a cyclical decison-making and problem-solving process which puts a premium on widespread participation , mutual learning data collection and action. It incorporates and integrates research and learning into the mainstream of community events.

A joint research, development and field project was undertaken by Kalliyanni and Stambolis in Crete (10) in order to examine the feasibility of introducing, on a large scale, renewable energy sources in the development of rural communities in Crete. The two most important factors which have shaped their methodology were; 1) the need for the introduction of energy technologies at gross root level and, 2) the need for wide public participation support and initiative. The conclusions from their study can be summarized as follows:

a) The present level of technology is basically capable of satisfying some basic needs of the rural population.
b) The rural population is interested in applying alternative technologies.
c) Government subsidies to the rural tax payer will be necessary in helping the introduction of R.E.S.
d) Energy considerations need to be introduced, both at local and central government planning programmes.
e) Rural workshops need to be organised, under government auspices, for the dissemination of information and techniques on low cost alternative energy sources.

IV- SOLAR ENERGY UTILIZATION:

There are numerous ways of harnessing solar energy in the rural areas of developing countries; villages, most of which have plenty of sunshine. Almost all rural areas in developing countries depend on the availability of non-commercial energy resources like wood, animal dung and agriculture waste, all of which are various forms of solar energy. Wind, sun rays, and biomass are also other forms of solar energy.

Animal waste can be fermented aenorobically to produce methane gas used as a fuel, and known as biogas. This technology minimize health hazard and fire hazards of traditional techniques and provide a cleaner environment. The biogas technology can meet not only the fuel requirements but also provide rich manure as a by-product to develop food production in the millions of villages in developing countries. Although biogas plants are widely recognized as renewable energy potential, not much attention is paid to provide it with an appropriate.

c- Energy is everyone's problem and challenge - from the villages of the least developed country to the avenues of the western metropolises.

d- The resources, techniques, and technologies for resolving the energy problems are potentially great, but development is needed, and development takes time. The developers need to be patient and devoted and technologists need to understand local community needs.

e- Effective responses will be characterized by their differentiation and incrementalism, evolving slowly from a variety of independent and strangely different settings.

f- Self-reliance will be the keystone of any successful resolution of the energy challenge. It should be defined at the simplest level of social interaction to the greatest extent possible-- from the individual, family, neighbourhood, community, region, and beyond-- not the other way around which so typifies the western values for bigness and complexity.

g- Energy should be pursued from two different but interrelated perspectives -- conservation and development.

Energy conservation is those efforts which will enable us to extend the viable life of fossil fuels, available at relatively reasonable prices to all citizens regardless of national or economic state. Development , on the other hand, is efforts designed to help us to gain independency from these fuels and those relatively few nations and multi-national corporations who control the majority of them. Conservation, from a community perspective, assumes individual and collective actions which are both self imposed and legislated by community consent. Conservation falls into these categories:

1. Individual self-imposed efforts: such as insulating domestic and work spaces; buying smaller automobiles, using mass transport, etc..
2. Community support efforts: those which can best be pursued on a collective voluntary basis -- and include such strategies and approaches as: workshops; conferences; effective use of the mass media; car and van pooling; and training and organizing citizen groups to conduct energy audits of buildings and community operations.
3. Community imposed regulations and legislation: including improved building standards; the development of mass transportation systems; and land use planning which is energy .efficient .

Between conservation and development will be activities and policies which mean conservation in the short run and yet are congruent with emergant needs, life styles and values long range.

Energy development will mean such things as: developing new industries; providing community - based financial and technical assistance; and educating the local leadership on the attributes of locally generated labor-intensive efforts which needs economic and political support. It will also involve new infrastructures of service and support, as well as social systems to assure the act of re-creation as we move to a post-petroleum state.

Much has been said and written about the renewable energy resources as alternative technological solutions to the needs of the rural poor. The harnessing of solar energy, wind power, agricultural residues, micro-hydro power, and the production of methane from biological wastes, and village woodlots are suggested possibilities (7). In general, this technological approach implies simple, decentralized, soft technology based squarely on local social organization and village energy systems. But the mere supply of the hardwares of alternative energy technologies itself rarely forms a sufficient condition for the reduction of poverty which is the central issue of rural development. It might not even be a necessary condition.

The acceptability of the rural people to any alternative technology and the viability of that technology are not simply the results of the excellent performance of the hardware, or the clever manipulation on the part of the promoters. Rather it is because the technology corresponds to their very real needs, their social economic, technological, cultural and environmental conditions. This also points out that energy development strategies directed towards meeting the needs of the poor majority are bound to fail, if no effort is made at the same time on the development of the economic, social and technological capabilities of the rural poor, as well as the infrastructure at the community level.

III-ENERGY AND RURAL COMMUNITY DEVELOPMENT:

The planning and management of comprehensive energy systems and the development of effective communities are complex and challenging tasks. Each involves a wide range of disciplines, resources and strategies if they are to be accomplished with any degree of success. And yet, they have the potential to complete each other. Community development, as a process, is at its best when oriented toward a specific task. The evolution of rational energy systems can be greatly enhanced if pursued within a unifying framework, such as community development, Frederick E.Fisher (8) defined community development as a process by which a human collective engages in mutual planning, learning and doing to enhance their quality of life and to gain a significant level of autonomy in the process. He stressed increased self-reliance, a process of mutual decision making and problem solving; and a self-defined future state of being as key elements in effective community development.

The following assumptions are made about energy as a basis of community development activity:

a- The energy problem is real, it is immediate and not future in orientation, and it is potentially catastrophic in its consequences to an orderly and tranquil society.

b- The energy challenge is holistic, cutting across disciplines, life styles, societies, economic system and ecological balances.

munities as they reevaluate costs and benefits, both social and economic, of the various energy alternatives in a rapidly changing society such as Egypt. Sometimes there is a trade-off, often unstated, between different energy needs: household labor and reproduction. For instance, the number of children a family will want/have and the contributions of these children toward water carrying, milking and milk processing, and other labor for the household economy, are interrelated (4). As expectations rise and cash for consumer items is added to subsistence needs, village families evaluate present labor contributions of children in the sharing of energy needed for maintaining the household economy versus educating them so that their future contributions may be both more substantial and more lasting during old age when parents' physical energy is exhausted and no social security is provided.

Energy ne- 's and resources are very complex and interrelated and therefore must be vi- d in a holistic way within the environmental setting as well as within the socio-cultural context and the changing economic systems.

All people are users of energy. And different ecosystems pose different energy requirements both in terms of energy production and energy consumption. Energy production in a village ecosystem like Basaisa and similar small rural communities is highly depedent on agriculture. The village energy system tends to be a rather tight subsistence economy, in which little material output is wasted and most energy is produced and used locally (5). Any change in this integrated and equilibrated system could upset the balanced subsistence village energy economy. A survey undertaken in the village of Basaisa (5) clearly demonstrates that nearly all the energy consumed comes from traditional sources that are used locally within the village without being bought or sold. These sources include crop residues, dried animal dung, draft animal power and human labor. Human labor is used for growing the crops, for grinding and pounding the grain, carrying the water for cooking and other food processing or preserving tasks. Food preparation in fact consumes more energy than any other village task. It has been estimated that 60% - 80% of energy used in the village of LDC's is for meeting food needs and that about 60% of that amount is required for cooking -- a task that is almost universally performed by women (6).

In considering the human dimension of energy, therefore, it is crucial to be aware of the tremendously significant role that women and children play in village energy systems -- not only as a prime energy resource but also and more critical to the issues of development -- the heavy burden women shoulder in terms of the energy consuming tasks they are required to perform. Any attempt to seek technilogical solutions to Egypt's rural poverty by necessary must see the problem as an integrated one.

Villages are perhaps the World's single most common form of human settlement, containing as much as 60 percent of the world population. As Schumacker once commented: "The stark fact is that world poverty is primarily a problem of two million villages and thus a problem of two thousand million villagers" (2).

In Egypt, over 60 percent of the total population live in villages. There are about 5000 main villages (each with population more than 1000 inhabitants) and over 30,000 satellite villages or hamlets (each with population less than 1000 inhabitants). Basaisa village is one of such satellite villages in the heart of the Nile Delta at a distance of 100 kilometer north-east of Cairo. This village has been the local of action research and integrated field study on "Utilization of Solar Energy and the Development of an "Egyptian" Village" (3) for the past few years.

There is a growing realization that the benefits of growth in developing countries have not "Trickled down" yet to the poor majority in rural areas. This has stimulated global interest in technologies for rural development and has attracted widespread attention to the problems of rural energy for community development.

Over half of the total world population lives in the developing countires. They consume only about 8 percent of the world's commercial energy consumption while the other half accounts for the balance, 92 percent. Similar figures can be found for rural and urban areas of a developing country. This enormous difference in per capita commercial energy consumption results in that the standard and quality of life of people in the developing countries (or rural areas) is extremely low as compared to that in the developed countries (or urban areas). Unfortunately, there is not sufficient commercial energy to replace the present demand for non commercial energy and to meet the future increased demand.

In view of the fact that a community's welfare is same function of economic; social, technological and environmental factors, the criteria to be applied in evaluating viable energy supply systems (when welfare maximisation is assumed to be the basic goal in planning the operation and development of human communities) should refer to the efficient use of the available productive resources on the one hand, and to the attainment of particular social and environmental objectives, on the other.

II- ENERGY NEEDS AND RESOURCES: A NEED FOR A TECHNOLOGY WITH A HUMAN FACE:

Development throughout history has consisted of finding substitutes for human energy; yet the majority of people living in rural areas of the Third World still must rely on human power to provide their subsistence. The interrelationships of the various energy needs are changing and being redefined within com-

APPROPRIATE ENERGY TECHNOLOGIES TO IMPROVE THE QUALITY OF LIFE IN RURAL SETTLEMENTS

BY
SALAH ARAFA*

ABSTRACT:

The main objective of this paper is to clarify the meaning of and the linkage between energy technologies and rural development on based field experience and to describe briefly few appropriate energy technologies that can help improve the quality of life in the millions of rural settlements in developing countries. The paper also discusses the Basaisa Village integrated field project and summarises some of its findings.

I- INTRODUCTION:

In July 1978, the first International Conference on "Energy and Community Development" was held in Athens, Greece under the auspices of the International Energy Agency (1). The theme of the conference was the rational use of energy in the planning, development and operation of human communities. It was hoped that through the formal presentations and the discussions, the conference can achieve its two major goals:

1. To initiate and promote comprehensive policy and technical approaches to the planning, design, and operation of urban and rural communities and their supporting energy systems, with emphasis on energy conservation and the use of non-depletable energy resources;

2. To establish a foundation for International collaborative efforts and mechanisms designed to support the adoption and implementation of these approaches.

The main source of energy today which satisfies about three quarters of the world energy consumption is oil, and this source is the most exhaustible of all. The substitution of oil as an energy source is one of the difficult and complex problems facing all countries developing as well as developed ones.

There are few available solutions (e.g. Nuclear Energy, Solar Energy, Biomas Energy, etc.) to the energy problem with many uncertainities. Each of these solutions has special social, economic and technical problems pertaining to it and is at a different stage of solving these problems.

Energy is fundamental to any transformation process and is defined as the ability to do work. However, the totality of means -- both material and social -- employed to provide techniques necessary for human survival and comfort we define as "Technology". Development then is that process which utilizes all energies through appropriate technologies and links these energies to improving the quality of life and promoting a safer, cleaner and healthier environment.

* Professor, The American University in Cairo.

NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCE

Vol. 24 September 1987 No. 3

Table Of Contents

Page

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

Editor in Chief

Ahmed M . Khalifa

Assistant Editor

Ezzat Hegazy

Correspondence :

Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,

The National Center for Social & Criminological Research,

Zamalek P.O., Cairo, EGYPT .

Price :

US $ 5 per issue

US $ 10 per volume

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research
Cairo

CONTENTS



Vol. 24 **No. 3** **September 1987**